الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة أدرار

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم الشريعة

موقف بعض المعاصرين من صحيح البخاري

(عدنان ابراهيم انموذجا- **دراسة** نقدية)

مذكرة لاستكمال متطلبات الماستير في علوم الحديث

إعداد الطالب:

✍- مصطفى حاج قويدر

إشراف الأستاذ الدكتور:

📖 - **محمّد خالد اسطنبولي**

لجنة المناقشة

محمد خالد اسطنبولي	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
عاشور بوقلقولة	أستاذ محاضر أ	رئيسا
مراد صغير	أستاذ مساعد	مناقشا

العام الجامعي

1438هـ - 2017م

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل، راجيا أن يكون

خالصا لوجهه الكريم.

أحمد الله – سبحانه وتعالى– على عونه وتوفيقه لإتمام هذا البحث حيث سهَّل عليَّ صعبَه، وذلَّل أمامى عقباته، وإنى لأرى لزاماً علىّ أن أسجل هنا وافر شكرى، وعظيم تقديرى، وصادق دعواتى لفضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور محمد خالد اسطنبولي، الذى أحاطنى بنصائحه، وتوجيهاته السديدة، وإرشاداته العديدة، وكان راعي هذا البحث، والقائم عليه، مع اعترافي بالتقصير البالغ تجاهَه، وصبره السابغ معي، حتى خرج هذا البحث إلى حيِّز الوجود ، وقد غرَّني على ذلك دماثة أخلاقه، وسماحة نفسه ، فاسأل الله I أن يُبارك فى دينه، وبدنه، وأهله، وولده، وأن يجزيه عنى وعن الإسلام خير الجزاء

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد، أو ساهم ماديا ومعنويا في تحفيزي على الاستمرار في البحث حتى نهايته

ولله عز وجل الفضل، ومنه التوفيق والسداد

والحمد لله أولا وأخيراً.

وصلى الله على سيدنا ومولانا

محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

مـ

مع مُستَهَلّ هذا العصرِ ظهرَت اتّجاهاتُ فكريَّة تُقَلِّلُ من شَأْن السُّنَّة النَّبويَّة ودَوْرِها في التَّشريع الإسلاميّ، وتَبُثُّ في أوساطِ الأُمَّة مَوجَةَ التَّشكيكِ المُعاصِرَة بالقَدْح في حُجِّيَّة السُّنَّة وعدالة رُواتها، مثل: زَعمِ تأَخُّر تَدوينِ الحديث، وكَثْرَة الوضعِ، وغَفْلَة نُقَّاد الحديثِ عن نَقْد المَتن، وتصحيحِ مُتُونٍ تُعارِض القرآن والعَقْل والحِسّ والعلم.. إلخ، وكانت دِراساتُ المستَشرقينَ مَصْدَراً خِصْباً يَسْتَقي منه هؤلاء، إضافة إلى الشُّبَه التي أثارَتْها الفِرَقُ المخالِفَة لأهلِ السُّنَّة على مَرِّ التاريخ كالمعتزلة والشيعة وغيرهم؛ وقد قَيَّضَ الله لهؤلاء أمثال الدُّكتور مصطفى السِّباعيّ، والشَّيخ المُعَلّمي، والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، والشيخِ أبي شهبة وغيرهم، حيثُ فَنَّدوا شُبُهاتِ أمثالِ أبي رَيَّة وأحمد أمين وغيرهما.

إشكالية الدراسة:

ومن هؤلاء المُفكِّرين المُعاصِرين الذين لهم شُهْرَة وانتشارٌ خاصَّةً في أوساطِ الشَّبابِ ممَّن يحمِلُون رُوحَ التّجديد والمعاصرة والحداثة نجد الدكتور عدنان إبراهيم الذي حَمَل على عاتِقِه لِواءَ تَنقِيَة الدِّين –على حَدِّ قولِه– من الشّوائب وسُلْطة العُلماء؛ ولم يجِد لذلِك سبيلاً إلا أن يَصطَنِع له مُشكِلَةً مع صحيح الإمام البُخاري، فَوجَّه له سَهْم الانتقاد، وصرَّح باحتوائِه على أحاديثَ موضوعَةً هي سَبب تَخَلُّف المسلمين وتَأَخُّرِهم، لذلك كله كان من الواجب على المختصين بعلوم الحديث إكمال ما بدأه المتقدمون من جهد في نقد الشبهات ذبا عن السنة، ووفاء لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد قصد الباحث من هذه الدراسة أن تكون حلقة أخرى من حلقات النقد الحديثي المعاصر تبني على جهود السابقين لإقامة صرح علمي جديد يسد ثغرة خطيرة في جدار الذب عن السنة.

مما سبق تتضح **إن الإشكالية المحورية التي يعالجها هذا البحث قديمة حديثة** يمكن أن نجملها في مايلي:

ما موقف عدنان إبراهيم من صحيح البخاري؟. وما مبررات انتقاده لمنهج الإمام البخاري وشرطه وصحّة أحاديثه؟. وهل حقاً توجد في صحيح البخاريّ أحاديث تناقض القرآن الكريم والسنة، وتوهم النقص في حقّ الله I، تخالف العقل والواقع والعلم التجريبي؟.

ثم لنا أن نتساءل هل هذه الاستشكالات قائمة على أصول علمية ودراسات موضوعية فيجب اعتمادها واعتبارها، أم أنها مجرد إشكالات إسقاطيه مبنية على أحكام مسبقة فيجب عدم الالتفات إليها وإظهار تهافتها.

وهذه الإشكالية تحيلنا إلى التساؤلات الآتية:

- من هو عدنان ابراهيم ؟ وما موقفه من السّنّة عموما ومن الصحيحين خصوصاً.
- كيف تعامل عدنان إبراهيم مع الأحاديث التي انتقدها في صحيح البخاري؟ وهل له منهج معين في ذلك؟
- هل يُسلّم للدكتور عدنان انتقاده لأحاديث البخاري، أم هو تعسُّف لا يوافق عليه أبد؟

أهداف البحث

يهدف الباحث من خلال هذا البحث إلى جملة أمور يرجو من الله أن يصل إليها:

I. بيان شبهات وانتقادات عدنان إبراهيم وفقه الله والرد عليها إظهارا للحق ودفاعا عن السنة.

II. إبراز منهج الإمام البخاري رحمه الله ودوره في الذوذ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يزيد القلب يقينا في دينه وشريعته.

III. وضع أسس علمية تحفظ الفكر وتحصن العقل من الانزلاق في موجة التشكيك في الدين من خلال الطعن في السنة.

IV. إظهار جهد المحدثين السابقين في ضبط فهم النص الحديثي، ونقده بدقة علمية ورصانة منهجية محكمة، والمقارنة بينها وبين محاولات المعاصرين النقدية.

تعيين موقف المسلم غير المتخصص من بعض الأحاديث المشكلة التي رويت في الصحيحين أو أحدهما وعدم المبادرة لردها بمجرد استشكالها في ذهنه.

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

تنبع أهمية موضوع هذا البحث من خلال النقاط التالية:

1. الذب عن السنة النبوية وحماية حجيتها وتثبيت يقينيتها بين أفراد الأمة ومحاصرة أصحاب المناهج التشكيكية في الدين وثوابت الأمة، رجاء الاندراج في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يحمل هذا الأمر من كل خلف عدوله... (الحديث)". رواه ابن عبد البر في التمهيد.
2. الرغبة في الإسهام في وصف وعلاج ظاهرة الطعن في السنة عموما وفي صحيح البخاري على وجه الخصوص؛ والتي تنامت في عصرنا حتى وصلت إلى الطعن، والهمز واللمز فيه وفي مُصَنِّفه رحمه الله.
3. الرد على مطاعن وانتقادات عدنان إبراهيم –عفا الله عنا وعنه– لصحيح البخاري على وجه الخصوص؛ والتصدي لما يثار حول السنة عموما من خلال الصحيح .
4. عدم الاكتفاء برد المطاعن، ودفع الشبهات، بل توضيح الصواب، وبناء أسس الفهم السليم، وتكوين معالم علمية لدى القارئ وطالب العلم، يقاس عليها ويرجع إليها ويواجه بها كل فكر يدعو إلى إنكار السنة أو التجديد فيها أو تنقيتها، سواء على القنوات أو شبكات الانترنيت أو الكتب والمؤلفات؛ فبدلا من تتبع كل واحد على حدة كان لابد من أسس يُرْجَعُ إليها لمعرفة الحق ورد الباطل.
5. الوقوف على عيوب المنهجية التي اتبعها الدكتور عدنان إبراهيم في انتقاده لصحيح البخاري، والتي جرته إلى تناقضات فاضحة ومكشوفة.

مُحَدِّدات البحث:

تتلخص محددات البحث في عنصرين:

- ✓ **صحيح البخاري:** قَصْرُ البحث على جملةٍ من أحاديث صحيح الإمام البخاري التي استشكلها الدكتور عدنان ابراهيم (متنا وسندا) دون غيره من كتب السنة النبوية؛ ذلك أن توجيه ما استُشكل من أحاديثه أوما انتقد من رجاله ، وتجلية أسباب ذلك الاستشكال والانتقاد : آكد وأوجب؛ إذ هو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى،
- ✓ **عدنان ابراهيم:** وقد اختار الباحث تحليل خطبة له بعنوان "مشكلتي مع البخاري" وكان جل اعتماده على هذه المادة الصوتية ليتكامل بناء البحث، وتتضح نتائجه، دون المواضع الأخرى التي أفردها بالحديث نحو قضية الدجال، ونزول عيسىU وغيرها.

المنهج المتبع:

ترسم الباحث في دراسته منهجاً لا يشذ عن آداب الاستدلال وشرائط البحث العلمي ، وفيما يأتي بيان عناصره:

الاستقراء: وهو مفيد في تتبع انتقادات واستشكالات الدكتور عدنان ذات الصلة بعنوان البحث (الخاصة بالبخاري وصحيحه)؛ وعرضها بشكل مرجعي موضوعي يعتمد إبراز ما يتعلق بالطعون والانتقادات الموجهة لأحاديث الجامع الصحيح؛ فالمنهج الاستقرائي الوصفي خيارٌ أثيرٌ في تتبع الشبهات والتخرصات وتعقب صاحبها بالدليل الناهض والحجة الملزمة.

أ. **التأصيل والتأسيس:** يُتَوَصَّلُ به إلى وضع القواعد والأسس المثلى للدفاع عن السنة النبوية ودفع المطاعن والشبهات عنها بغض النظر عمن صدرت؛ وصياغة نظرية إسلامية قادرة على مقارعة البدائل المنهجية الغربية وصد غارتها على النص النبوي، مع الترحيب بالتجديد النافع الذي يحفظ للقداسة صبغتها ، وينزل الوحي منزلته المنيفة.

ب. **التحليل:** وهو بسط الأقوال والآراء من أهل الاختصاص وأرباب هذا الشأن من أئمة النقد أو ما قابلها من أقوال عدنان أومن سبقه من المستشرقين والعقلانيين والحداثيين، وتفسير النصوص الطاعنة في الأحاديث وتفكيك عباراتها لإدراك حقيقة الطعن وسبب الانتقاد والأساس النظري الذي يقوم عليه،تهيئة لعرضها على ميزان النقد العلمي الصحيح .

ج. **النقد:** وهو عنصر ضروري في المنظومة المنهجية لهذا البحث لايأتي وزن الآراء، وسدّ الثغرات إلا به، وبه يكون تقويم انتقادات عدنان ابراهيم من خلال محاكمتها إلى قواعد العلم لبيان الغث والسمين منها، ثم استنباط المناهج البحثية التي خدمت دراسات الطاعنين ونقدها على ضوء قواعد البحث العلمي وشروطه .

د. **التوثيق**: وذلك باستخراج الأحاديث موضع الدراسة والانتقادات الموجّهه لها، وتصنيفها في مجموعات تشتمل كل مجموعة منها على الأحاديث التي تتقارب وجوه النقد الموجه لها تجنبا للتكرار وتعميقا للفائدة وجعلها أكثر إقناعا؛ مع العزو إلى المصادر ، وتوثيق الآي ، وتخريج الأحاديث ، وبيان رتبتها إذا رويت في غير الصحيحين .

منهج كتابة البحث:

أ- كل ما عُرِض فى الرسالة من شُبَه الدكتور عدنان حول أحاديث صحيح الإمام البخاريّ، والمتضمّنَة الطعن فى السّنة النبوية المطهرة، فإنّه قُرِن بالرّد القويّ الذى ينسِف بطلان وزيف تلك الشُبه معتمداً فى ذلك على نقول من علماء أهل السنة والجماعة قديماً وحديثاً، فالفكرة بالفكرة ووضحت قول الإمام بقول إمام آخر، فإن كان من جهد فى هذا الكتاب فإنما هو ثمرة الوقوف على أكتاف العلماء، ونتاج المربين، والمنة لله وحده، وهو ولى الجزاء وشكر الله للعلماء بذلهم

ب- بيان مواضعِ -الآيات المنقولة حسب رواية ورش- التى وردت فى البحث، بذكر اسم السورة ورقم الآية فى الهامش، مع وضع الآية بين قوسين هلالين[ ]

ج- عزو الأحاديث الوارِدَة فى صلب المذكرة إلى مصادرها الأصلية من كتب السّنة المعتمدة، فإن كان الحديث فى الصحيحين أو أحدهما أُكتُفِيَ بالعزو إليهما، بذكر اسم الكتاب، واسم الباب، وذكر رقم الحديث، (الطبعة العتمدة في البحث هي طبعة جمعية المكنز للكتب الستة بترقيمها)، أمّا في غير الصحيحين فالاقتصار على التخريج من كتب السنن الأربعة؛ مع الحكم على الحديث، وفيما عدا ذلك اقتصر على ما يفيد ثبوت الحديث أو رَدّ ؛ مع وضع الحديث بين قوسين اثنين (( )).

د- إلتَزَم الباحث عند الاقتباس والنّقل من أيّ مرجع، أو الاستفادة منه، الإشارةُ إلى رقم جزئه وصفحته وسائر معلومات الكتاب مثبتة في أوّل موضع يُذكَر فيه؛ وبعدها يقتصر الباحث على ذكر اسم المصدر مقرونا بالجزء و الصفحة لا غير؛ أو اسم المرجع فاسم المؤلّف ثم الصفحة والجزء مُخليًّا البحث ممّا يُعرَف بالمرجع السابق والمرجع نفسه..الخ.

هـ- لم يترجم الباحث لأيّ علم لا مغمور ولا معروف، بسبب طول البحث وقلة عدد الأوراق المحدّدة لكن ذكرت سنة وفاة كل علم في أول موضع يذكر فيه ذلك العلم، ولم يخَالف فى ذلك إلا فى الناذر عندما تقتضى الترجمة رفع شبهة أو زيادة علم.

و- عرّف الباحث بالمدن والأماكن القديمة والتاريخية تعريفا موجزا حسب ما تسمح به المذكرة.

ز- شرح الباحث المفردات الغريبة التى وردت فى بعض الأحاديث مستعيناً فى ذلك بكتب غريب الحديث، ومعاجم اللغة، وشروح الحديث.

خطة البحث:

مقدمة: (الإشكالية والتساؤلات الجزئية وأهداف الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وحدود الدراسة والمنهج المتبع وخطة البحث)

الفصل الأول: موقف الدكتور عدنان ابراهيم من السُّنّة إجمالا

المبحث الأول: التعريف بالدكتور عدنان ابراهيم وبيان منهجه في التعامل مع السنة وذكر المآخد عليه.

المطلب الأول: نبذة عن عدنان ابراهيم

المطلب الثاني: بيان منهجه في التعامل مع السنة وذكر المآخذ عليه

المبحث الثاني: موقف الدكتور عدنان إبراهيم من الصحيحين

المطلب الأوّل:دعوى عدم إجماع الأمّة على صحّة ما في الصحيحين

المطلب الثاني:انتقادات بعض أئمة الحديث لبعض ما في الصحيحين

الفصل الثاني: موقف عدنان إبراهيم من أحاديث البخاري

المبحث الأول: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة القرآن والسنة

المطلب الأول: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة القرآن الكريم

المطلب الثاني: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة السنة النبوية

المطلب الثالث: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العقيدة

المبحث الثاني: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العقل والواقع

المطلب الأول: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العقل

المطلب الثاني: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة الواقع

المطلب الثالث: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العلم التجريبي

الخاتمة ضمّنها أهم النتائج المتوصّل إليها مذيلا لذلك بجملة من التوصيات والاقتراحات.

ثم ختم البحث بفهرسين هما:

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

الدراسات السابقة

وقف الباحث على مجموعة من الدراسات التي لها صلة بموضوع البحث، ولو من بعيد يمكن أن أذكر أهمّها

(1) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، تأليف الشيخ المحدّث عبد الرحمن بن يحي المعلّمي اليماني.

(2)ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية، تأليف الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة.

(3)دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين، تأليف الأستاذ الدكتور محمد محمد أبي شهبة.

(4)السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، تأليف الدكتور الشيخ مصطفى السباعي.

أما عن الدراسات المتخصصة فنجد:

(1)الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام للعلامة محمد بن الحسن الحجوي رحمه الله.

(2)مكانة الصحيحين للدكتور خليل ابراهيم ملا خاطر .

(3)الأحاديث المنتقدة في الصحيحين لأبي سفيان مصطفى باحو في مجلدين.

(4)أحاديث الصحيحين المنتقدة الخاصة بالأنبياء لأسامة محمد زهير الشنطي.

كما أن هناك طائفة أخرى من الدراسات الأكادمية من أهمها :

1- السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها، تأليف عماد السيد الشربيني.

2- توجيه العلماء لما أَشكَل على المعاصرين من أحاديث الصحيحين لفؤاد بولفاف.

وغيرها من الدراسات الجامعية التي اعتنت بجانب علمي خاص من جوانب البحث عند الامام البخاري كمنهجه أو رجاله أو فقهه أو تراجمه...

تلك أهم الدراسات التي اهتديت إليها فيما له علاقة بموضوع هذا البحث.

هذا وإن الباحث -يعلم الله- ما بذل غاية الجهد، بغية أن يخرج البحث على في حُلة قشيبة ، فإن فاته شيءٌ فى أثناء الكتابة، أو لم يذكر أمراً كان ينبغى ذكره، أو طرأ عليه سهو أو نسيان، فهذا لأن عمل الإنسانِ لا يخلوا من نقص مهما كانت عنايته فائقة وعذره فى ذلك أن الكمال المطلق لله I.

فما كان فى البحث من صوابٍ، فهو من الله Y وبتوفيقه، وما كان من خطأٍ فمن نفسه، ومن الشَّيطان، والله برىءٌ منه ورسولُه، ولله وحده الكمال والعزة والجلال.

المبحث الأوّل: التَّعريف بالدُّكتور عدنان إبراهيم وبيانِ منهجِه في التعامل مع السُّنَّة وذكر المآخذ عليه

المطلب الأول: نبذة عن عدنان إبراهيم[1]

عدنان إبراهيم: أبو محمد، طبيب، من جنسية فلسطينية، ولد في مدينة غزة سنة 1386هـ/1966م .

من الخطباء، له علم بالفلسفة والتربية والأدب .يجيد اللغات العربية والإنجليزية والألمانية والصربو كرواتية.

خطيب مسجد الشورى بالعاصمة النمساوية فيينا، ورئيس جمعية لقاء الحضارات فيها، من رجال الدين المجددين للفكر الإسلامين اتَّهم في عقيدته لغلبة العلوم العقلية عليه، صاحبُ مشروع فكري تجديدي و لديه العديد من الأفكار والنظريات والأطروحات الفريدة والمثيرة للجدل.

كما يَعُدُّهُ الكثير من أبرز المفكرين الإسلاميين الإصلاحيين من مذهب أهل السنة والجماعة، حيث يرى أن الإصلاح والحوار والنقاش بين السُّنَّة والشيعة هو الحلُّ الأمثل لتقويم الأُمَّة الإسلاَمية؛ كما عُرِفَ بحديثِه عن الإلحاد والأسباب التي تُؤَدِّي إليه لدى بعض المسلمين، ممّا جعلَه يُلقِي دروساً ومحاضرات قصْد الإجابة العلمية، والردِّ على من يُشكِّكُون في وجود الله، وقد اشتغل كذلك بالنَّسَقِ الفَلسَفي على القضايا الدينية.

نشأته وتعليمه:

ولد عدنان إبراهيم في مخيم النُّصيرات في قطاع غزة، كان ينتمي إلى عائلة متواضعة، تلقَّى تعليمَه في مدارس (الاونروا)، وبعد تخرُّجه من الثانوية العامَّة انتقل لدراسة الطب في إحدى جامعات يوغسلافيا حيث درس الطِّب؛ واضطرَّ إلى تركِها إثرَ الحرب الأهليَّة في البلقان، فسافر إلى فيينا عاصمة النَّمسا في أوائل التسعينيات ليستَكمِل بها دراسَتَه في الطِّب.

كان منذ صغره يرتادُ المساجِد ويُتابِعُ حِلَقَ الدُّروس بها، حتى استكمل حفْظَ القرآنِ الكريم؛ أحبَّ القراءة و المطالعة كثيراً، فكانت من أولى اهتماماته بعد العلوم الشَّرعية الفلسفَةُ وعلوم الاجتماع وعلم النَّفس والتَّاريخِ، وكان شغوفا بقراءة كل ما يتعلق بعلم الأديان المقارن.

بعد تخرُّجه من الطِّب، انتقل إلى لبنان لدراسة البكالوريوس في الدراسات الشرعية من كلية الإمام الأوزاعي، والتي تخرّج منها مع مرتبة الشّرف، وعاد ثانيةً إلى النّمسا ليستكمل بقية دراساته العليا، حيثُ حصل على درجة الماجستير والدكتوراه سنة 2014 من جامعة فيينا؛ تناولت رسالتُه للماجستير عُمْرَ أمِّ المؤمنين عائشة بنت أبي

---

[1] - توجد السيرة الذاتية للدكتور بعدة مواقع، وقد استفدت هذه الترجمة من :

موقع عدنان ابراهيم http://www.adnanibrahim.net/

موقع ويكبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/

موقع منتديات حلم الأردن http://www.helmordon.com/showthread.php?t=48767

موقع نداء الإيمان http://www.al-eman.comp34

بكر τ عندما بَنَى بها الرَّسولρ؛ وكانت عنوان رسالته في الدكتوراه: "حريّة الاعتقاد ومعترضاته في القرآن الكريم"[1].

حياته العملية: عمل الدكتور عدنان إبراهيم أستاذا في الأكاديمية الإسلامية بفيينا، حيث مهتما بتدريس علوم القرآن وتفسيره، وأصول الفقه للمذهب الشافعي والحنفي، بالإضافة علم مصطلح الحديث وعلم العقيدة.

شارك في العديد من المؤتمرات وألقى كثيراً من المحاضرات في عددٍ من الدُّوَل، والتقى بالعديد من العلماء الكبار ومنهم: الطيب المصراتي وأحمد علي الإمام وعصام العطار والمقرئ الإدريسي أبو زيد فضلاً عن ثلة من المفكرين الغربيين الذين التقَوْه وحاوروه،وفي عام 2000 ترأس جمعية "لقاء الحضارات" بالنمسا التي أسسَّها بنفسِه، وعنها انبثقَ مسجد الشُّورى حيث يَخطُب ويدرّس.

اتَّجَهَ إلى الميديا في عام 2012 فقد كان أوَّلُ ظهورٍ له على الشاشات التلفزيونية من خلال قناة (روتانا خليجية) التي قدَّم فيها العديد من البرامج مثل برنامج "هو الله" ، ثم تلاه برنامج" رحمة العالمين" ، ومؤخرا برنامج "ليطمئن قلبي"؛ وقد كانت له العديد من اللقاءات التلفزيونية كضيف على برامج القناة ذاتها، مثل برنامج "في العمق"، وبرنامج نادين البدير "اتجاهات"، وبرنامج "في الصميم" و"الأسوة الحسنة"؛ وقد أجرى لقاء مع قناة هولندية (NPO)؛ وظهر في برنامج "حوار مفتوح " مع غسان بن جدّو على قناة الجزيرة في 2010، وكان ضيفاً لبرنامج "صحوة " مع أحمد العرفج طوال أيام رمضان 2016.

أفكاره ومعتقداته:

يؤمن عدنان إبراهيم أنّ الإسلام غيرُ متناقضٍ مع العقل، ويُعارِض التَّعصُّب الدّيني وينبُذُ استخدام الدين كمُبرِّر للعنف، ويرى أن الإسلام قد صار حكراً من قِبَل شيوخ وتيارات مُتحَجِّرة تتناقضُ مع مباديءِ الدّين الإسلامي ورُوحِ الشريعة؛ يعتَمِد عدنان إبراهيم في محاضراته ودروسه على النَّهج الفَلسَفِيّ حيثُ كان من أشدِّ المؤمنين بنظرية التَّطور لتشارلز داروين ويقول أنها سحرته وأعجبته منذ أن كان غلاماً صغيراً، وعنده استعداد للموافقة على 99% من مضمونِها، ويُخالف النظرية في 1% وهي بأن الإنسان أصلُه ليس من الشمبانزي أو القرود بل أنّ الإنسان والمخلوقاتِ الأُخرى قابلةٌ للتّغيير والتَّطوُّر مُستنِداً بذلك إلى أدِلّة من القرآن الكريم مع اعتقاده بعدم مُعارَضَتِها للتّصور القرآني.

ويعتَمِدُ الدُّكتور –كذلك– النَّقدَ العِلميَّ الفلسفيَّ في مسائلَ عدّة، لعلّ من أهمِّها الإلحادُ سواءً كان ذلك الإلحادُ العاميُّ أو الإلحادُ الفلسفي على طريقة فريدرخ نيتشه وكانط وغيرهم.

[1] - ناقش الدكتور في رسالته هذه موقفه من القتال والذّمة والجزية وقتل المرتدّ، وتقع في نحو 1300 صفحة، وهي متاحة على موقعه في النت.

كانت له أفكارٌ ومعتقداتٌ مثيرةٌ للجَدل وخطيرة كمَا أنّها غيرُ منطقيَّة، حيثُ انتقَدَ من خلالِ خِطاباتِه ودروسه الدينية شخصياتٍ إسلاميّة لا يُمكِنُ التّطرُّق إليها بالأسلوب الذي اتبَعَه في حديثِه عنها، حيث طَعنَ في بعض الصحابةِ رضي الله عنهم، وأنكَرَ صُحبَتَهم، واعتبر انتقادَ الصحابة ليس بالشَّيءِ الذي يَستَحِقُّ التَّجريمَ كونُهم بشراً غير معصومين أو منزَّهين عن الخطأ، ولعلَّ من أشهر انتقاداتِه كانت للصَّحابيين الجليلين سيدِنا معاوية بن أبي سفيان وسيدنا أبي هريرة رضي الله عنهما[1]؛ كما طَعَنَ في أحاديثِ البخاريّ ومسلم حيثُ ذكر بأن فيهما أَحاديث غيرُ ثابتةٍ وخُرافيةٍ وأسطوريَّة؛ وهو -أيضاً- لا يعتَرِفُ بظهور الدّجال ولا بخروج المهدي المنتظر ونزول سيدنا عيسىυ في آخر الزمان؛ ويُنكِرحدَّ الرّدّة والرَّجمِ، ويرى أنَّه وحشيَّة ضدّ الإنسانية لم يأتِ بها القرآن، ولم يقِف عند هذا الحدِّ بتصريحاتِه الغريبة حيثُ طالت أيضا أهْل البيتِ بانتقادِه لأمِّ المؤمنين سيدتنا عائشة رضي الله عنها، وذكر أيضاً في إحدى خطاباته بأنَّ الدُّخولَ للجَنَّة لا يَستَوجِبُ اتّباع سُنةِ محمدρ بل يكفي فقط الاعتراف بنبوته عليه الصلاة والسلام .. وغيرها من العديد من التصريحات والأفكار التي لا يصدِّقُها عقل، والتي يُغرِّرُ بها الشبابَ الجاهل بدينه وعقيدَتِه، وقد وَاجَه إثْرَ هذه المعتقدات العديد من الانتقادات من قِبَل كثيرٍ من المشايخ، فمنهم من اتهمه بالزَّندقة والتَّشيُّع وكونُه قرآنيا، بل وصل الأمرُ إلى حدِّ تكفيرِه وإخراجه من الملَّة.

كما أنَّ مِنَ المشايخ مَن انتقدَ أفكارَه وناقش آراءه بإنصاف وحنكةٍ علميَّةٍ بعيداً عن كَيْلِ التُّهمِ والمُزايدَة على النِّياتِ، ولم يتعرَّض لشخصِه من أمثالِ الشَّيخِ محمد الحسن ولد الدَّدو، و الشَّريف حاتم العُوني، و الدكتور علي العمري وغيرُهم، وقَد دعاه بعضُهم إلى مناظرة تلفزيونية على المباشر لمناقشةِ أفكارِه لكنَّه اعتذر عن ذلك.

نتاجُه العلمي

لهُ الكثير من السَّلاسِل العِلمية كـ: "البحث في مفاهيم الفلسفة"، و "سلسلة عن نظرية التطور"، وسلسلة عن الإلحاد "مطرقة البرهان وزجاج الالحاد"؛ كما قدم سِلسلة بمناسبة مرور 900 سنة على وفَاةِ الإمام أبي حامدٍ الغزالي بعنوان: "الغزالي، الباحث عن الحقيقة"؛ والدكتور ليسَ له من الكِتابات الكثيرُ إلاَّ أنّ جُلّ أعمالِه مُتوفِّرٌ على شبكة الإنترنت وعلى موقعِه الخاص، وتُنشَرُ كُلُّ خطبة جمعةٍ له منذ سنين، وله من المتتبعين العديد؛ من **مؤلفاته:**

- مطرقة البرهان وزجاج الإلحاد
- التعريف بمباحث الفلسفة
- نظرية التطور (المؤيدات والمعارضات)

[1] - للأمانة يُذكر أنَّه تراجع عن طعنِه في الصحابة في حصّة تلفزيونية على قناة الرسالة. والله اعلم

- معاوية في الميزان

المطلب الثاني: بيانُ منهجه في السُّنَّة وذكر المآخذ عليه

للدكتور منهجٌ خاصٌ بعيدٌ جدّاً عن منهجِ أئمَّة هذا الشَّأن بل يصلُ إلى حَدِّ الغَرابَة وقد تحدَّث عن منهجه في مقطع فيديو نشره على موقعه على النت عُنوِنَ بـ " ملخص منهج د. عدنان ابراهيم في التعامل مع الحديث النّبوِيّ ".

معالِم منهجه في الأخذ بالسنة:

1- أيُّ حديثٍ يُنسَبُ للنَّبيّ ρ أينما كان ولو في الصحيحين، يتناقض مع كتاب الله Y مناقضة لا مخلص منها، يرَدُّ و يرمى به مباشرة.

2- أحاديث تناقض الحقائق الكونية أوالعلمية الثابتة ترَدُّ من غير تكلُّف الإجابة عنها.

3- في الأحاديث الأحكام لا يُقبَل إلا الحديث العزيز على الأقل، لأنَّ هذا هو منهج القرآن في الأمور البسيطة بين البشر لا يقبل إلا شاهدين والحاديث شهادة عن رسول الله ρ، لكن يُستأنسُ بحديث الآحاد ولو كان في الصحيحين بشرط موافقته للروح القرآني، ومقاصِد الشريعة، وضمان الحقوق، والقانون العدلي.

4- أما في الأخلاق فَيَقبَلُ كلَّ الأحاديثِ حتّى الضَّعيفة، وأيُّ حكمَة نسبت إلى النبيρ صحَّت أو لم تَصِحّ، المهِمُّ أن تكون سائغة توافق العقل؛ لأنّ الحكمةَ تُقبَل حتى من أرسطو ونتشه وغيره.

هذا هو منهج الدكتور في تعاملِه مع السّنة كما صرَّح به بنفسه ويمكن أن إبراز الملاحظات والمآخذ التالية:

1- أن الاتِّفاق حاصِلٌ على أنَّ أي حديثٍ ثابتٍ صحيحٍ يناقض صريحَ القرآن ولا يقبل التأويل فإنّه يرَدُّ[1]، إلاَّ أن هذا عزيز جِداً بل قد لا يوجَد أبداً، لأنَّه يستحيل أن يتناقض و للمتنحيان مصدرُهما واحدٌ، وقد اهتمَّ الأوائل بهذا الأمر غاية الاهتمام، وألَّفوا فيه مؤلفات خاصَّةٍ، وبرز علم مستقلٌ به، هو علم "مختلِف الحديث"، له قواعِدُه وضوابِطُه التي تضبطه، وتنظِّمُه، غايتُه دفع توهُّم التناقض بين نصوص الشريعة .

[1] - سبق المحدّثون إلى وضع أمارات وعلامات تميّزُ الخبر الموضوع من غيرِه، وهذه العلامات 8 للمتن، و4 للسند وقد ذكروا من ضمن علامات الوضع في المتن: " مناقضة المتن لنصّ الكتاب والسنة المتواترة أو الإجماع القطعيّ، و فساد المعنى كالأحاديث التي يكذّبُها الحس، وتبطِلُها الشواهِد الصحيحة؛
أو يخالِف الحقائق التاريخية...الخ ".ينظَر: السنّة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، ط3، 1980م، ص 239-248.
وكتاب: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم الجوزية، تحـ. عبد الفتاح أبو غدة، مطبوعات المكتب الإسلامي، حلب،ط1، 1390هـ/ 1970م، ص50 وما بعدها.

2- إنَّ ثبوت مناقضة الحديث الحديث للحقيقة الكونية أو العلمية التي بلغت مبلغ القطعيات، وهو ما يُعبَّرُ عنه بالضرورة الحِسيَّةِ يُوجب ردَّ الحديث[1] بشرطين اثنين : أن لا يمكن الجمع بين الحقيقتين، وأن لا يمكِنَ تأويل الحديث بحيثُ يتوافق مع الحقيقة العلمية، وإلاَّ فالأسلم التوقُّف لمن لم يستبن له وجه التأويل خاصة في الحديث الثابت الصحيح المحتفِّ بالقرائن كأحاديث الصحيحين مثلاً.

كما أنَّ دعوى التناقُضِ لا تُسلَّم إلا عند التحقُّق من تَضمّن الحديث النبوي لخَبَرٍ مُفصَّل عن واقع محسوس (حقيقة علمية) يُناقِضُ المستقِرَّ المشاهَدَ ضرورةً ؛ بحيث ينتفي الجانب الغيبي في هذا الخبر، أمَّا إذا لم ينتفِ عن الخبر هذا الجانب فالمناقضة منتفية ؛ لكون الحسِّ لم يَشهَدْه كي تَصِحَّ دعوى مخالفة الضرورة؛ بمعنى أنَّ الحديث إذا أخبرَ عن أمرٍ غيبي لا يقع للعقل إدراك كُنْهِهِ؛ لعجزه، ولقصور الواسطة الناقلة للعقل – الحواس – عن تحصُّلِ هذا الإدراك؛ فلا طريق إلى معرفةِ هذا الغَيب إلا عن طريق الوحي، وحينئذ يَجِبُ الإيمان بما أخبر به الصادق ρ؛ وذلك من مقتضيات الإيمان بالرسولρ ؛ لأنَّ العقل دلَّ على صدق نبوته ورسالته ρ، فوجب الإذعانُ لكلِّ ما يُخبِرُ به؛ وإلا لوقع التناقضُ بين تصديقِ نبوَّتِه، وبين تكذيبِ خَبرِه . إذا صحَّ الحديثُ طبعاً !!

3- إنَّ اشتراطَ أن يكونَ الحديثُ عَزيزاً حتى يُعمَل به هو شرْطٌ وضعَه المُعتزلةُ[2]، وخالفهم فيه الجمهور من المحدّثين والأصوليين، وحتى بعض المعتزلة وأدلتهم في ذلك كثيرة سيأتي بعضها في ثنايا هذا البحث؛ ورأي الدُّكتور مبني على رأي لايؤيِّدُه العقل فضلا عن الشرع؛ فإن احتمال الخطإ واردٌ على الإثنين كما يَرِدُ على الواحدِ والعقل لا يفرّق بينهما؛ أضف إلى أنَّ توفُّرَ شروط الحديث العزيز ناذِرة جدّا، وتفضي إلى ردِّ أحاديث الأحاد رأساً وذلك لا يصِحُّ لقيام الدليل على بطلانِه[3]؛ أمّا قياسُه الرواية على الشهادة فهو قياسٌ مع وجود الفارق[4]، لأنَّ الشهادة مبنيَّة على التَّضييق، فلا تقبل من الرّجل الواحد، ولا من المرأة في حالاتٍ كثيرةٍ، ولا تُقبَل فيها العنعنة والإرسال وكلُّ ذلك لا

---

[1] - على أنه ينبغي أن يُعلم أنَّه لو وقع التعارُض بين الدليلين لوجب حينئذ تحرير النظر في كلا المدلولين، لا أن يُقضى على الخبر بالإلغاء مباشرَةً، لاحتمال تطرُّق الوهم إلى النتائج التي توصل إليها العلم، وأن الأمر لا يعدو أن يكون فرْضا –قد يكون مجمَّعا عليه لفترَةٍ طويلةٍ ثم يُرجَع عنه-، لا حقيقةً علميّةً.

[2] - ينظر: آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويما، علي بن سعد الضويحي، مكتبة الرُّشد، الرياض، ط1، 1415هـ/ 1995م، ص 333.

[3] - يترتب على هذا إبطال حكم شرعيٍّ فحسب، بل يترتب عليه إبطال جميع الأحكام الشرعية الواردة عن طريق خبر الآحاد.

[4] - ينظر: شرح الكوكب المنير، ابن النجار الحنبلي، تحـ محمد زحيلي ونزيه حماد، دار الفكر، دمشق، ط، 1400هـ، (364/2).

يُشترَط في الرّواية؛ يقول الإمام الشافعي في بيان أهم الفروق بين الرواية والشهادة:" أقبَلُ في الحديث: الواحدَ والمرأةَ ولا أقبَل واحداً منهُما في الشهادة، وأقبلُ في الحديث حدّثني فلان عن فلانإذا لم يكن مُدلِّساً، ولا أقبلُ في الشهادة إلا سمعتُ أو رأيتُ أو أشهدني، وتختلِف الأحاديث فآخذ ببعضِها استدلالاً بكتاب أو سنة أو إجماعٍ أو قياسٍ، وهذا لايؤخذُ به في الشهادات هكذا، ولا يوجَدُ فيها بحالٍ، ثمَّ يُوجَد بشرٌ كلُّهم تجوز شهادتُه و لا أقبَلُ حديثَه، من قبل ما يدخلُ الحديثَ من كَثرَة الإحالة وإزالَة بعض ألفاظِ المعاني"[1].

الرد الإجمالي على عدنان ابراهيم وبيان شبهاته التي ذكرها في خطبتِه "مشكلتي مع البخاري".

- إنَّ الدّكتور يدعى دعاوى عريضة ويحاول أن يُدلِّل عليها ،فيستدِلَّ بالدَّليلِ القاصرِ عن الدّعوى مقلِّداً ومتَّبعا في غالبِ دعاواه شبهات المستشرقين ومن سايرَهم، أو ما نبَّه إليه واستشكله علماء مدرسة المنار ؛ بالرغم من أن الدكتور يفتح خطبته كتب لكل فصل مقدمة جميلة وبراقة وخادعة حيث يتوهم القارئ من هذه المقدمات انه سيشاهد رجلا موضوعيا أمينا لا يهدف إلا بيان الحق .. ولكن عندما يدخل إلى فحوى الخطبة يجِدُه يسعى عن قصدٍ أو بغير قصْدٍ إلى هدفٍ غيرِ مُعْلنٍ، وهو الطَّعن بأهمِّ مرجعٍ من مراجع الدّين، وهو صحيح الإمام البخاري وهو ما ينسحب قطعاً ليشمل صحيح الإمام مسلم بل وكتب السُّنَّة كلِّها؛ انظر إلى عبارته حيث يقول : وإنما اخترت تطبيق هذه القاعدة على بعض أحاديث الصحيحين لأنه إذا ثبت ما قلته فيهما، مع أنهما أصح الكتب ، فهو ثابت من باب أولى فيما هو دونهما في الصحة من كتب الحديث . وكأنه يقول إذا هذا هو حال الصحيحين " بحسب ما ادعاه" فكيف حال الكتب الأخرى !!! .
- إن الدكتور أفاض في بعض الجزئيات وأكثر من النُّقول عن العُلماء فيما يخدِم ما يذهبُ إليه، وذلك – أيضا– لكي يُرتِّبَ عليها ما يريد من نتائج، قد لا تُسعِفُه في الغالب، إذْ هيَ أبعدُ ما تكونُ مترتِّبَةً عليها، وذلك كما صنع في خبر عرض عائشة رضي الله عنها أخبار الآحاد على القرآن، وانتقاد العلماء للصحيح، بينما أوجزَ إيجازا مُخلاً في بعضِها كما فعل ..... على ما أصّلها علماء الحديث ،لعاد بالنقص على كثير مما خرج به من نتائج.
- إنَّ الدُّكتورَ كثيراً ما يَعتَمِد في نقد أدلَّة أهل الحديث وعلماء السُّنَّة على المعتزلة والشِّيعة والإباضية و العقلانين وما شذَّ من أقوال بعض علماء السُّنة ويعرِفُه من نظريات علمية قد لا تَرقى إلى الحقائق

[1] - الرسالة، الشافعي، تحـ وشرح أحمد شاكر، دار الكتب العلمية ، بيروت، د.ت ، ص373.

...وغير ذلك ؛ هذا دائماً في مقابل ما تواضع واشتهر عند نقادِ وأئمَّة الحديث المتخصِّصين في نقد الحديث، وما أصلوه وقعَّدوه وضبطوا به هذا الفنَّ .

- ناقش الدُّكتور في مُستَهلِّ خُطبتِه قضيّة عصمة صحيح البخاري وإجماع الأمَّة على ما فيه، وتلقيهم له بالقبول والتسليم، ضارِباً عرضَ الحائطِ بجميع نقولِ أئمَّة أهل الحديث وتقريراتهم عبر القرون والأعصر، والأنكى استخفافُه بعقولهم واستنباطاتِهم وترجيحاتِهم في ذات الموضوع؛ بِما قرَّرَه هو ودافع عنه وتوصَّل إليه بعقلِه المُتحَرِّر، وما أدَّى إليه اجتهادُه، ضامّا قولَه لقول من سبَقَه ورأى رأيه ممَّن لم يباشر علوم السُّنَّة فضلا عن أن يتخَصَّص فيها. وتوصّل في الأخير إلى نتيجة انتقاض الإجماع بل عدم تحقُّقِه أصلاً، بدليلِ انتقادِ بعضِ العُلماءِ –الذين حشَد أسماءهم– لأحاديث صحيح البُخاريّ وجرْح بعضِهم لشخصِه، ولا يهمُّه تحرِّي حقيقة هذا الانتقادِ أو التَّحقُّق من هذا الجَرْح، المهم أنَّه انتقاد وجرح، وتشابُه الأسماء لا يعني ترادف المعاني؛ لينسِفَ في الأخير أنَّه لا إجماع على صحيح البُخاريّ وليس كلُّ ما في الصَّحيح صحيح هكذا بلا مثنوية !!! –على حدِّ تعبيره–.

- استدَلَّ على عدمِ أجماعِ الأمَّة على صحة كل ما في الصحيحين بأمرين :

✓ **الأول**: تركُ الأئمَّةِ الأربعة العملَ بجملةٍ من أحاديثِ الصَّحيحين؛ وهو ما عَبَّر عنه بنفي الصّحة، مع أنَّ القول الصحيح في ذلك عدم العمل لأنهم لم ينفوا الصِّحة أو ردُّوا الحديث –كما قال–؛ ولكن كان لهم منهج أصولي في عدم العمل بالأحاديث.

✓ **الثاني**: جمع الانتقادات التي وجهت للبخاري ومسلم من عصرهم حتى عصرنا الحاضر وخلُصَ بناءً على هذه الانتقادات أنه لا يصح القولُ بالإجماعِ على الصحيحين؛ بالرغم من أن هذه الانتقادات لا تقوم بها حجة على خرق الإجماع لان هذه الانتقادات مردود عليها في كتب القدماء والمعاصرين وأغلبها لا تقدح في الصحيحين، بل ترفع من شأنهما .

- ادَّعى أن هناك أناسأ يقولون بقدسية الصحيحين وأنَّ كلَّ الراويات فيهما، هي من حجية القرآنِ نفسِه، ومثله في الصحة وقَطعِيَّة الصُّدور، بل إنَّ الخطأ عندَهم في القرآن أهوَن من الخطإ في صحيح البخاريّ – حسب القصة التي أورَدها– ثم رد على هؤلاء؛ وأقول هذه القضية التي ادَّعاها ورَدَّ عليها لم يقل بها أحد من المحدثين أو العلماء، وليس فيها إلاَّ التهويل واستمالة القلوب و استخفاف العقول، فلم يقل أحدٌ لا قديماً ولا حديثاً أنَّ كلَّ حرفٍ أو كلمةٍ في الصحيحين بمنزلة ما في القرآنِ.

- ناقش أيضا قضايا حفظ الله لسُنَّة النبيّ ρ، وعرْضَ السُّنَّة على القُرآن وأنَّه منهج عائشة رضي الله عنها والصحابة رضوان الله عليهم، وقد أطال النَّفَس في هذه المواطن بُغيَة الوصول إلى أنَّ ردَّ حديث أو

حديثين أو مئة أو مائتين من صحيح البخاري أو صحيح مسلم، لا يُؤثِّرُ شيئاً ولا يَهدِمُ هذا الدّين؛ وانتقادَ صحيحِ البخاريّ، وأخبار الآحاد في الصحيحين، وناقش مسألةَ أنَّ خَبَرَ الآحاد يُفيدُ الظَّنَّ وخَرَجَ بما مَفادُه أنَّ خبرَ الآحادِ يُفيد الظنَّ فقط، وأغلب أحاديث الصحيحين آحاد لذلك لا يوجد مانع من تضعيف جملة من الأحاديث فيهما والقول بأن منها ما هو موضوع؛ وهذه عناوينُ عريضةٌ تَتَكرَّرُ عند كلِّ من كَتَب في موضوعِ السُّنَّة سنَّ الحديث فيها المستشرقون وغَرَّد في سربِهم العقلانيون .

- اعتمد الدكتور في مناقشتِه لموضوع خبر الآحاد رأيَ الأصوليين وليس رأي المُحدّثين .
- لو قارنَ الباحث بين ما قرَّرَه الدكتور في انتقاده لصحيح البخاري والسُّنَّة عموما، مع ما كتبه أبو رية وأحمد أمين وبعض ما ذهب إليه الشيخ محمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا، و –للأسف– ما كتَبَه المستشرقون حول السنَّة وأحاديث الشريعة؛ لرأينا أنه يَخرُج من مشكاةٍ واحدةٍ، وللاَحَظَ التَّوافُق في كثيرٍ من طريقتي النَّقد والنَّقل ما نوع من التَّحوير والإضافة والتهويل أحياناً .
- بَعضُ الأحاديثِ التي ساقَها الدُّكتور ورَمَاها بالوضع والتَّناقُضِ هي من المُتشَابَه الذِي لا تَستَقِلُّ العقول بإدراكِه، ولا يَعلَم المرادَ مِنهُ إلاَّ الله أو رسولُهρ المُبلِّغ عنه؛ والواجبُ الإيمانُ به كما ورد مع تفويض علم حقيقته إلى الله والتنزيه عن الظَّاهر المستحيل، وإما التَّأويلِ بِمَا يُوافِقُ العقلَ ولا يُخالِفُ النَّقل، وذلك في أحاديث الصفات وأمور الغيب ونحوها.

–تناول الدُّكتور جملة من الأحاديث المستشكَلَةِ والمُوهِمَة للتَّعارض في الصحيح، وبلغت عنده 09 أحاديث تحوي 11 شبهة متعلقَة بالمتون دون الأسانيد؛ تنوَّعت حَسْبَه بين مناقضتِها للقرآن الكريم والسُّنَّة الثابتةن والعقيدة الراسخة، والعقل، والعلم التجريبي ، والواقع الحسي والتاريخيّ؛ أراد من خلالِها التَّدليلَ على أنَّ صحيح البخاري فيه راويات غير صحيحة بل ومتناقضة.

والملاحظُ أنَّ جميع هذه الأحاديث التي انتقدها الدُّكتور، وجميع الشُّبَه والطُّعون التي ساقها[1]، قد سُبِق إليها من قِبَل طائفة من الدّارسين الذين تناولوا هذه الأحاديث بناءً على تَحكيمِهم العقليّ المطلق وغير المُنضبِط[2] في ردِّ الأحاديث أمثال محمود أبو ريَّة في كتابه " أضواء على السنة المحمدية "، وأحمد أمين في كتابيه " ضحى الإسلام ، وفجر الإسلام"، ومقالات الشيخ محمد رشيد رضا التي تطعن في الأحاديث الصحيحة في

[1] - قد غيَّر الدكتور نوعاً ما في بعض الشَّبَه خاصة تلك المتعلِّقة بشبهة طول آدم عليه السلام حيث حاول توظيف قوانين العلمية المتعلقة بالفيزياء وعلم الأحياء وغيرها لردِّ حديث طول أدم عليه السَّلام وقد تصدّى لذلك بعض الباحثين وأجابوه بنفس لغته التي أستعملها، انطلاقاً من القوانين التي وظَّفَها.

[2] - وهو منهجٌ اعتزاليٌّ قديمٌ تلقَّفَه المستشرقون وأضافوا عليه مناهج عقلية بدعوى مواكبة العصر ونهضة العلم، وأطلقوا عليه مسمَّياتٍ جديدة.

مجلة المنار وفي تفسيره المشهور، ومن قَبْلِه أستاذُه الشيخ محمد عبده وغيرِهم من الطَّوائف المعاصِرة كالعلمانيين والقرآنيين والقاديانيين ...الخ.

كما بأنَّ أغلبَ الأحاديث التي ذكَرها مستشكلاً لها، التَّعارُضُ فيها ظاهريٌّ[1] ولها مخرَجٌ واضحٌ بناءً على القواعدِ التي وضَعَها العلماءُ في موضوعِ "مختلف الحديث"[2] أو " مشكل الحديث"[3]، وأجابوا عنها –وهم مَن هُم– أجوبةً ظاهِرَةً بحسب ما ظهَر لهم، وما أدّى إليه اجتهادُهم[4]؛ من حقِّ الدُّكتور أن يقبَلَه ومن حقِّه كذلك أن يستضعِفَه، لكن ليس مِن حقِّهِ أبداً أن يرفُض الحديث رأساً ويطْعَن فيه، فضْلا عن الحكم بوضعِه، بناءً على استشكالٍ لعقلِه لم يجِد له هو جواباً؛ ولم يدر أنّه بذلك يطعَن في جهود مُضنيةٍ متتابعة لعلماء أجلّة ونُقَّادٍ كبار متخصّصين بدءً بالبخاري، بلْهَ وقبل البُخاريّ رحم الله الجميع.

- لمَّح الدكتور إلى لَمْزِ الصَّحابيّ الجليل أبي هريرةτ بسبَبِ كثْرَةِ الأحاديثِ المُشكلَة التي رواها؛ وأشار إلى أن السبب في هذا اعتمادُه على كعب الأحبار ووهب بن المنبه وأخيه همّام ،خاصّةً في الإسرائيليات، وما تعلَّقَ بكثرةِ الأخطاءِ والأوهامِ.

هذا مجملُ ما بثَّه في خطبته تلك التي خصَّ بها انتقاده لصحيح البخاري وسيكون الفصل اللاحِقُ محلَّ الردِّ التفصيليِّ على جميع الأحاديث التي انتقدها وطعن فيها في خطبته المشار إليها .

---

[1] - التعارضُ الظاهري : وهو وَهمٌ يكون في ذهن الناظر، ولا وجود له في الواقع. وهذا يقع كثيراً بخلاف التعارض الحقيقي: هو التَّضاد التام بين حجتين متساويتين دلالةً وثبوتاً وعدداً، ومتحدتين زماناً ومحلاً؛ وهذا لا يمكن وقوعه في الأحاديث النبوية. ينظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، عبد المجيد السوسة، دار النفائس، الأردن، ط، 1418هـ/1997م، ص59.

[2] - مختلف الحديث: المختلَف بكسر اللام وفتحها، فعلى الأول يكون اسم فاعل وهو: الحديث الذي عارضه ظاهراً مثلُه؛ وعلى الثاني يكون اسم مفعول وهو: أنْ يأْتي حديثان مُتَضادَّان في المعنى ظاهراً. ينظر: مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، أسامة خياط، دار الفضيلة، الرياض، ط1، 1421هـ/2001م، ص 25-26 .

[3] - مشكل الحديث:" الأحاديث المقبولة التي توهِم التعارُض مع غيرِها من الأدلة والقواعد الشرعية، أو الحقائق العلمية والتاريخية". ينظر: مشكل الحديث دراسة تأصيلية، فتح الله البيانوني، دار السلام، القاهرة، ط1، 1433هـ/2012م، ص26.

[4] - إنّ البحث في مختلفِ الحديث و مشكلِه من أهمِّ ما يَلزَم للدفاع عن السنة وذَبِّ الطعن عنها خاصة في عصرنا الحاضِر؛ لذلك ألف فيه العلماء وردُّوا على شبه وطعون أعداء الحديث ومنكري السُّنَّة منذ القديم كالشافعي في كتابه " اختلاف الحديث" وابن قتيبة في كتابه "تأويل مختلف الحديث ، والإمام ابي جعفر الطحاوي في كتابه مشكل الآثار" وابن فُورَك في كتابه "مشكل الحديث وبيانه" وغيرِهم؛ كما أنّه مبثوثٌ ومفرَّقٌ في كتب شروح الحديث من أمثال ابن عبد البر، وابن رجب، وابن حجر... -رحمهم الله جميعاً- وغيرهم . والأمر كما قال النووي -رحمه الله- :" وإنَّما يكمُل له الأئمَّة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون الغوَّاصون على المعاني". لمعرفة على هذه المؤلفات ومناهج مؤلِّفيها ينظر: مختلف الحديث عند الإمام أحمد، عبد الله الفوزان، دار المنهاج، السعودية، ط1، 1428هـ، ص65 وما بعدها.

المبحث الثاني: موقف عدنان ابراهيم من السنَّة والصحيحين عموماً

المطلب الأول: موقف الدكتور عدنان ابراهيم من السنَّة إجمالا

1- دعوى الدكتور أنَّ الله لم يتكفَّل بحفظ السُّنَّة

يرى الدكتور أن الله Y تَكَفَّلَ بحفظ القرآن دون السُّنَّة، واحتجَّ لذلك بقوله I : [ ] ، [1] وبقوله بقوله Y: [ ] [2] فلو كانت السنة حجة و وحياً مثل القرآن؛ لتَكفَّل اللهY بحفظها؛ كما تَكفَّل بحفظِ القرآن الكريم.

الجواب : ابتداءً يجب أنَّ نتيقّن يقينا تامّاً لا شكَّ معَه أن السنة وحيٌ من الله محفوظٌ بحفظِ الله لدينِه، دلّ القرآن الكريم على هذا قال اللهI: [ ] [3] [ ]

فالضمير في قوله "إِنْ هُوَ" يعود إلى المنطوقِ منهُ ρ، والمعنى: إن منطوق النبيّ ρ ليس إلا وحياً يُوحى به إليه من ربّه Y[4] وذلك لأنَّ حفظَ السُّنّة أصلٌ أصيلٌ من أصُول الدِّين، كيف لا وهي مصدرٌ التشريع؛ وأصول الدين لا بُدَّ أن تكون يقينية راسخةً، ومُحكَمَة تُرجَع إليها المشتبهات، وهذا لا يمكن أن يتحصَّل، إلا إذا كان حفظ السُّنَّة عقيدةً يقينية مقطوعا بها؛ والأدلَّةُ على هذَا كثيرةٌ جدّاً منها: – أن حفظ السُّنَّة من لوازم شهادة أن محمدا رسول الله ρ.

---

[1] - سورة الحجر، الآية 9.
[2] - سورة النساء، الأية 81.
[3] - سورة النجم، الآية 4،3،2.
[4] - ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، (27/ 46).

- أنَّ أركان الإسلام وأصول الأحكام لا يمكن التعرُّف عليها ولا تحقيق أدائها إلا بالسنَّةِ، مِمّا يوجِب على الأقل اعتقاد حفظ قدرٍ منها.

- حاجة القرآن الماسة لبيان السُّنّة النبوية، وحسن فهم كتاب الله Y.

- أمرُه سبحانه وتعالى بطاعة نبيّه ρ، وتحذيرِه Y من معصية رسوله ρ ، وإيجابه الرجوع إلى سنّتِهρ، وحثِّه I على التأسي بهρ، وثناؤه جلَّ ذكره عليه ووصفِه بالحكمة... كل ذلك ممّا يوجِبُ حفظ السُّنَّة.

- السُّنَّة كانت مصْدراً للتشريع في زمانِه ρ ولا شكَّ، بدليل انَّ الصحابة كانوا يأتمرون بأمرِه ويقتدون بهديه ρ، ما كان مصدراً للتشريع في حياتِه ρ، فهو كذلك إلى يوم الدين، وهذا يوجب حفظ هذا المصدر إلى قيام الساعة.

- تعَهُّدُ الله Y بحفظ القرآن الكريم بقولهI : [﴿] [1]، هو تعهُّدٌ ضمنيٌّ بحفظِ السُّنَّة ، لأنَّ حِفْظَ مَعاني القرآنِ لا يَتمُّ إلا بالسُّنَّة (كما سبق)، وحفظ القرآن لا يتحَقَّق إلاَّ بحفْظِ ألفاظه ومراد الله منها معاً.

من خلال هذه الأدلَّة العقلية اليقينية نستيقنُ أنَّ السُّنَّة النبوية محفوظةٌ من الضَّياعِ بقِسمَيْه: ضياع الفقدان والتفلُّت، وضياع الاختلاط وعدم التميُّز بين المرويات الثابِتَة وغير الثابتة.[2]

بعد هذه المُقدِّمة نلاحظُ الخلل الواقع في فهمِ الدكتور للقُرآن ولمعنى الآية، ومِمَّا لا شكَّ فيه أن منشأ هذه الشُّبهة فى كلمة (الذِّكر)[3] حيث اقتصر فَهْمُ الدُّكتور وغيره ممن أنكَرَ حُجِّيَّةَ السُّنَّة، على أن المراد بكلمة الذِّكر فى الآية هو "القرآن الكريم" وحده دون السُّنّة، وأن الضمير فى قوله تعالى "له" عائِدٌ على القرآن، وأنَّ الآية فيها

---

[1] - سورة الحجر، الآية 9.

[2] - ينظر: الأدلَّة اليقينية على حفظ السُّنّة النبوية، الشريف حاتم العوني. (بحث متاح على موقع المِلف على شبكة النت). وللوقوف على الأدلَّة النقلية ينظر: مختصر السُّنَّة النبوية وحيٌ، ملاَّ خليل ابراهيم خاطر العزّامي، ط2، 1425هـ، د.ت. ص31.

[3] - جاء الذكر في القرآن الكريم على 20 وجهاً وفيها الذكر بمعنى رسالة الرسولυ، وهذا التفسير هو المتعين هنا فإنَّه يجعل الآيات متوافقة من نحوِ قوله سبحانه:(وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة) وقوله: (إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون) أي أنزل الله الكتاب والحكمة، ونزّل الله الكتاب والحكمة وحفظهما، فتتفق المعاني. ينظر: السنة النبوية بين أهلِها ومنكريها، مصطفى الندوي، دار التربية ، دمشق،ط1، 1430هـ /2009م، ص197. (نقلا عن تفسير" بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز).

حصْرٌ بتقديم الجار والمجرور وهذا الحصر يُفيدُ عندهم قصْرَ الحفظِ على القرآن وحده دون ما عداه[1]؛ انطلاقاً من هذه المقدمة الخاطئة، رتّب عليها النتائج التالية:

أنَّ القرآن هو الحقُّ الوحيد في دين الله الإسلام، الذي لم يُحَرَّف ولم يُبدَّل، ولم يُرْوَ بغير لفظِه ومعناه، أما السُّنة فإنّ الله I لم يتكَفَّل بحفظِها، لذا داخلتها الموضوعات المحضة من جانب – أي التي لم يقلها الرسول – صلى الله عليه وسلم – لا بلفظها ولا بمعناها –، ومن جانب آخر ضاعت ألفاظها ورويت بالمعنى[2]، وذلك فيما لو صحَّ أن الرسول ρ قالها؛ فكان ضياعُ ألفاظِها سبباً في عَدَم معرفةِ المعنى الذي أرادَه الرسول ρ ، ثم خلُص إلى نتيجة أخرى لم يصرّح بها لكنَّها نتيجةٌ منطقيَّة لمُقدِّمتِه السابقة مفادُها أنَّ السُّنة كلُّها أضحَت مَوضُوعَةً على رسول الله ρ، ما كان منها موضوعاً بلفظه ومعناه، وما كان منها موضوع المعنى بسبب ضَياعِ ألفاظِه وروايتِهم إيَّاهُ بالمعنى؛ وعليه فإنَّ العمل بها لايصِحُّ لأنَّها ليست بحجَّة ابداً؛ وهذا دليلٌ واضحٌ على أنَّ الدِّين ليس بحاجةٍ إلى السُّنَّة، وأنها ليست من الدين ولا هِيَ ضروريَّة له.

وليس معنى قولنا بحفظ السُّنّة أنّ الله حفِظَ ألفاظها ومعانيها كالقرآن، فإنّ هذا ليس بمقصودٍ ابداً، وذلك لأنّ الحاجة إلى معانيها المنضبطة متأكِّدة –وقد يُحتاج إلى ألفاظها كذلك فيما لايجوز روايته بالمعنى–؛ أمّا إطلاق أنّ الله Y لم يحفظ السُّنة لا بألفاظها ولا بمعانيها، وأنها ضيعت ؛ فذلك كذِب وافتراء على الله I ، وعلى رسوله ρ وعلى الأمة المسلمة، وجحد ونكران لجهود عظيمة مميزة قام بها علماء السنة عبر تاريخ الإسلام.

لذلك كان من قَدَرِ الله I أن هيَّأ لسنَّة نبيه ρ هؤلاء الأعلام الذين بذلوا في حفظ السنة ما لم يَعرِفْ له تاريخ العُلوم والثقافات مثيلاً من قبل ولا من بعد؛ وما كان ليتِم لهم ذلك إلا بتوفيق من الله Y وهداية وتأييدٍ؛ فقد ابتدعوا نظاماً لحفظ السّنة، ومعرفة صحيحها بدرجاته، من الضعيف بدرجاته، من الموضوع؛ واخترعوا من الوسائل المعرفية والمناهج العلمية ما هو معجز في بابه، كلُّ ذلك على غير مثالٍ سابقٍ لا عند العرب، ولا عند غير العرب ممن كانت لهم ثقافات وفلسفات، وكانت لهم أديان، وكانوا الأكثر حاجة إلى تمحيص مكتوباتهم وأسفارهم الدينية، ولكنهم لم يصلوا إلى ما وصل إليه علماء الإسلام ولا إلى قريب منه؛ وقد شهدت الأمم جميعُها بأنَّ علماء السُّنّة قد أتوا في باب جمعها وتصنيفها، وتمييزها، ومعرفة الصحيح من الضعيف من الموضوع ما لم تعرِفْه الأمم من قبل؛ والسؤال : هل كان هذا يمكن أن يتم دون توفيق من الله – سبحانه – وهداية ومعونة

[1] ـ السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، رؤوف شلبي، دار الطباعة الحديثة، مصر، 1987م، ص25.

[2] ـ قد سبق بيان حكم الرواية بالمعنى عند المحدّثين وكيف اشترطوا لها شروطا ووضعوا لها ضوابط وحدوا لها حدوداً، بحيث لا تجوز الرواية بالمعنى إلاَّ عند توفُّرها.

وإرشاد ؟ ..إنه توفيق الله – تعالى– لحفظ سنته الذي هو من حفظ كتابه، لحاجة الكتاب إلى السنة في بيانه وتفصيله، وحاجة دين الله الإسلام إلى الكتاب والسنة جميعاً.[1]

كما أن حرص النبيρ على تبليغ أمّته سنته الشريفة، وتحبيبه إلى أصحابه رضوان الله عليهم ، حفظ الحديث وتبليغه ، ووضعِ منهج التلقي والتحديث، وأرسى بينهم قاعدة التثبُّت العلمي التي ساروا عليها ، واتخذوها منهجا في الرّواية بعد ذلك.

عرض القرآن على السّنّة

صرّح الدكتور عدنان إبراهيم أنّه يتبع في تضعيفه لأحاديث في الصحيحين، منهج القرآن، منهج رسول اللهρ، منهج الصحابة، منهج عائشة رضي الله عنها، وهو أنّ ما يتعارضُ بظاهرِهِ مع كتاب الله Y لا بدّ أن نبحث له عن حل، فإن وجدنا الحلّ فبها ونعم وإلاّ رددناه لأنّه معارض لكتاب الله. هذا هو رأي عدنان !!

ثمّ ساق أمثلة استدلّ بها على ما سمّاه معارضة عائشة رضي الله عنها السّنّة بالكتاب، ثم قال: وعلّمتنا أن نقول : لا... هذا هذا يختلف مع كتاب الله.

وقد أسهب في بيان معنى صنيع عائشة رضي الله عنها وغيرها من الصحابة الدكتور حمزة المليباري فقال:" أما قضية محاكمة الأحاديث إلى القرآن والعقل التي لا يزال البعضُ يُنادي بها فأمرٌ لا بدَّ منه فقط بغَرَض معرفةِ معانيها، واستقامة العمل بمقتضاها، أمَّا بخصوصِ التَّحقُّق من صحتها وقبولها، كمقياسٍ عامٍ لذلك، وبشَكْلٍ مُستَمر ، فأمرٌ مغايرٌ منهجياً، بل يأْبَاه الواقع؛ ... وبما أنّ من الأحاديث ما يُفَسِّر القرآن تقييداً وتخصيصاً، أو تعميماً وإطلاقاً، فإن مُحاكمتَها إلى القرآن، كمنهجٍ مُستَقِلّ ثابت تظلُّ محلَّ تساؤلٍ كبير ، والسؤال الآخر الذي يبعث على الحيرة هو : ماذا يبقى عندئذ من جملة الأحاديث التفسيرية إذا نحن انتهجنا هذا المنهج ذاته، وكانت تعارض ظاهر القرآن ؟.

(ثمّ قال) والذي يتعينُ علينا أن نَعرِض نحن أقوالنا وآراءنا على القرآن والسنة بحيث تكونان فعلاً معيارين لها في القبول أو الرد تبعاً للموافقة أو المخالفة لهما ، وذلك إقراراً منا لعدم عصمتنا من الخطأ أو الكذب ، أما أقوال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فالواجب أخذها وقبولها ولا مناص، ... ولعل القائلين بضرورة عرض الأحاديث على الكتاب للتحقق من صحتها نظروا إلى عدم العصمة فيمن يروي تلك الأحاديث، واستحالة صدور المنافاة للنصوص القرآنية من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم . لا قولاً ولا عملاً ولا إقراراً . وهذا حق لا نزاع فيه ، غير أن إطلاق القول في محاكمة من يروي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم باستثناء المتواتر ، لا يبرره الواقع ، بل فيه ما يؤدي إلى التسوية بين أقواله وأقوال الآخرين ، وهذا من الخطورة بمكان .

[1] - ينظر: شبهات القرآنيين حول السنّة النبوية، محمد محمد مزروعة، د.ت، ص 494 وما بعدها.

إن النتائج التي تترتب عن هذه المحاكمة لا تكونوا مقبولة في كثير من الأحيان ، حيث لا يلزم أن يكون ما وافقه النص القرآني من المرويات قد قاله النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالضرورة ، وكذا كل ما تظهر في مخالفة منها لمنطوق القرآن لا يشترط فيه عدم تعرضه صلى الله عليه وعلى آله وسلم له بالقول فيه ، لأن المخالفة هنا لا تعني مجرد عدم التعرض له من قبلهρ لاتفاق الأمة على أنهρ يُبين مقصود القرآن ، إما تقييداً أو تخصيصاً ، بل يحرم أو يحلل فيما لم يرد فيه حكم قرآني واضح وكل ذلك بإملاء منه سبحانه وفهم أوحاه إليه[1] .

أمّا صنيع عائشة الذي استدلّ به الدكتور واتخذه منهجا فإنّه يقول :" فمن تتبع ما ورد عن عائشة في جانب الإنكار، وأمعن النظر فيه يعلم جيداً أنه لم تسلك في كشف الأخطاء والأوهام مسلك المحاكمة إلى القرآن، وإن ثبت منهج العرض على ما تعلمُه وتحفظُه من الأحاديث فكانت تردُّ ما خالفه، وتقبل ما عداه، وهو تأصيل لمنهج المحدثين حقاً، وتأسيس له صدقاً .

إن أمّ المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنكرت على ابن عمر ما رواه عن النبيρ: ((إن الميت يعذب في قبره ببكاء أهله عليه))؛ حين قالت : ((رحم الله أبا عبد الرحمن ، سمع شيئاً فلم يحفظه ، وإنما مرت على رسول الله ρ جنازة يهودي، وهم يبكون عليه فقال : ((أنتم تبكون وإنه ليعذب)) وفي رواية قالت : ((وهل)) . يعني : غلط ـ إنما قال رسول اللهρ: ((إنه ليعذب بخطيئته أو بذنبه ، وإن أهله ليبكون عليه الآن))[2] ؛ هذا ما جرى بالنسبة إلى إنكارها رواية ابن عمر ، وخلاصته : أنها ردت ما رواه ابن عمر بحجة مخالفته لما حفظته من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الموضوع ذاته حيث احتجت بقولها : ((إنما مرت على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم)) وفي رواية أخرى : ((إنما قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم)) وليس فيه دليل على أنها ـ رضي الله عنها ـ أنكرت على ابن عمر ما رواه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لمخالفته للقرآن .

وكذا ما رواه ابن عباس: قال ابن عباس: فلما مات عمر ذكرت لعائشة ما قاله عمر: إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه، فقالت: يرحم الله عمر، لا والله! ما حدث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إن الله يعذب المؤمن ببكاء أحد ولكن، قال: ((إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، وقالت عائشة: حسبكم القرآن (ولا تزر وازرة وز أخرى).[3]

---

[1] ـ نظرات في علوم الحديث، حمزة المليباري، دار ابن حزم، بيروت، ط2، 1423هـ/ 2003م ص76-77. (بتصرُّف)

[2] ـ مسلم [ك. الجنائز، ب. إن الميت ليعذب ببكاء أهله ()]

[3] ـ البخاري [ك. الجنائز، ب. قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ، (1300)].

وهذا أيضاً صريح بأنها أنكرت على عمر ذلك الذي فهمه من قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لمخالفته نص الحديث الذي حفظته من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولهذا قالت: ولكن قال: ((إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه)) ولمزيد من التأكيد على أن ذلك فهم خاطئ من عمر تدرجت عائشة إلى الاستدلال بصريح الآية القرآنية حين قالت: وحسبكم القرآن (ولا تزر وزارة وز أخرى). هذا بغض النظر عن تحقيق المسألة هل الحق مع عائشة؟ أم مع عمر وابنه؟ .

روى الإمام النسائي عن ابن عمر: أن النبيρ وقف على قليب بدر، وفيه قتلى المشركين، فقال: هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟ وقال: ((إنهم ليسمعون الآن ما أقول لهم)) فذكر ذلك لعائشة، فقالت: وهل ابن عمر: إنما قال رسول الله: إنهم الآن يعلمون أن الذي كنت أقول لهم هو الحق، ثم قرأت قوله تعالى (فإنك لا تسمع الموتى)[1].

وما نلاحظه في هذه الرواية : أن عائشة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ إنما أنكرت على ابن عمر ما فهمه من خطاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لقتلى المشركين خلاف ما فهمته وحفظته منه صلى الله عليه وعلى آله وسلم بحجة أن ما تعرفه في هذا الواقع هو الصحيح ، ثم أتت بقوله تعالى : ((فإنك لا تسمع الموتى)) تأييداً لذلك ، ولم يكن السياق بحيث يفهم منه ـ لا منطوقاً ولا مفهوماً ـ أن أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ رفضت ما روى ابن عمر من حديث النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لكونه مخالفاً للنص القرآني ، ولا يعقل ذلك في حقها ولا في حق أحد من الصحابة ، فإن ما قاله النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يكون معارضاً للقرآن ، وأما ما يوهم منه نوعاً من المعارضة له ، مثل ما بين العموم والخصوص ، والمطلق والمقيد وغير ذلك فلا يستدعى إنكاره دون تأمل وتريث . فقد ورد عنها وعن غيرها من الصحابة ما يقرر ذلك من المواقف، منها أنه لما قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((ليس أحد يحاسب إلا هلك، قالت له عائشة: يا رسول الله جعلني الله فداءك، أليس يقول الله عز وجل (فأما أوتي كتابه بيمينيه * فسوف يحاسب حساباً يسيراً) قال: ذلك العرض يعرضون، ومن نوقش الحساب هلك))[2]؛ وهذا ما يشبهه كاف في نهي التسرع إلى إنكار ما قاله النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بدعوى مخالفته للنصوص القرآنية، فإن من الأحاديث ما يفسر القرآن، وما يقيد وما يخصص عمومه، ونحو ذلك.

---

[1] ـ سنن النسائي [ك. الجنائز، ب. أرواح المومنين، (2088)].

[2] ـ البخاري[ك. التفسير، ب.سورة إذا السماء انشقت (4989)]. مسلم[ك. الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، ب اثبات الحساب (7408).

وما ذكرناه في أحاديث عائشة ينطبق تماماً على سائر ما أوردَه العلامة بدر الدين الزركشي في رسالته المذكورة من الأحاديث المرفوعة، ولم يكن شيء منها نموذجاً صالحاً لمحاكمة الأحاديث إلى القرآن بغرض معرفة صحتها وخطتها كما أدعى البعض، بل الذي نلمسه من وراء ذلك هو ما يدعو أساساً إلى توخي مسلك النقاد في تنقية السنة وحفظها.

وفي الخلاصة ليس من أحد من الصحابة من سلك في محاكمة الأحاديث إلى القرآن هذا المسلك مباشرة قصد معرفة الصدق فيها أو الكذب؛ وإنما كل الذي سجله لنا التاريخ عنهم في هذا المجال بالذات، هو ردُّهُم للمرويات التي تخالف المحفوظ عندهم والمعروف عن النبيρ؛ وأمَّا ما عداها فموقفُهم منها أن يَقبلوها تارةً بتحفُّظ شديدٍ حيثُ يطلبُ بعضُهم لها شهادة أو حلفاً، وتارة دون ذلك التحفظ تبعاً للظروف والمناسبات غير الملزمة"[1].

وهذا الذي فهمه الدكتور خلاف ما فهمه العلماء حيث قالوا: ويستفاد من استشكال الصحابة أنَّ استشكال النصوص؛ طلبا للفهم، وطرحا للَّبس، أمر جائز ومقبول؛ لتفاوت النصوص من حيث الوضوح والخفاء، واختلاف مدراك الناس في تفهمها. ولو كان هذا النوع من الاستشكال ممنوعا لأنكر النبي ρ على عائشة – رضي الله عنها– مراجعتها له في الحديث.[2]

وقد فهم الإمام البخاري هذا المعنى من حديثها، فتَرجَم له بقوله: "باب من سمع شيئا فراجَعَ حتَّى يَعرِفَه."

والأمرُ نفسُه في استشكال عمر بن الخطاب τ قال الحافظ ابن حجر: "ويستفاد من هذا الفصل: جواز البحث في العلم حتى يظهر المعنى"[3].

وإذا كان من المقرر عند علماء الأمّة إنّ منزلة السّنة من القرآن من حيثُ التشريعُ جاءت على ثلاثة مراتب: إما موافقة ومؤكدة لما جاء في القرآن، وإما مبينةٌ وشارحة له، وإما مستقِلَّة بالتشريع[4]، وتعتبر هذه المرتبة الثالثة على الأخص هي بيت القصيد من فكرة عرض السنة على القرآن، حيث يهدف الداعون لها إلى عدم قبول ما تأتي به السنة —مستقلة عن القرآن– من التشريعات.

2– موقف الدكتور من أحاديث الآحاد

الخلاف حول الاحتجاج بأخبار الآحاد في مسائل الاعتقاد قديم قدم الفِرق و النِّحل الإسلامية، و هذه المسألةُ متفَرِّعةٌ من مسألةِ تقديمِ العقلِ على النَّقل التي عُرِف بها المعتزلةُ، و هم متَّفقون على عَدَم الاحتجاج بها

---

[1] - نظرات في علوم الحديث، المليباري، ص82-84. (بتصرُّف)
[2] - دراسة نقدية في علم مشكل الحديث، ابراهيم العسعس،المكتب الإسلامي، د.ت، ص 65.
[3] - فتح الباري (646/6).
[4] - الرسالة، الشافعي، ص 91.

في العقائد، و ما خالَفَ العقل، و إن كان صحيحا عند أهل الصنعة الحديثية[1] ؛ بينما ذهب بعضهم إلى إنكار حجيته في أمور الدين أصوله و فروعه مطلقاً[2]، و على الرغم من أن مدرسة الاعتزال قد اندرست ، إلا أن بعض آرائها لا زالت رائجة تتناقلُها الأجيال، و ظَلّ يَتَشَبَّث بها البعضُ حتى يومِنا هَذا .

و من هذه الآراء إنكار حجية أخبار الآحاد ، و هو ما اختارَه الدكتور عدنان متأثِّراً – حسب رأي الباحث– بمنهج المدرسة العقلية الحديثة في تعاملها مع السنة النبوية، فردَّت أحاديث عديدة بدعوى أنها أخبار آحاد، لا يُعتَدُّ بها في تقرير مسائل الاعتقاد، وتطْرَحُ لمجرَّد ظُهور مخالفتِها لقَطْعِيّ المنقول أو المعقول[3].

حُجِّيَّة خبر الواحد ووجوب العمل به:

اهتم علماء الإسلام فى القديم والحديث بالبحث فى مسألة وجوب العمل بخبر الواحد وصِحَّة الاحتجاج به، فأطالوا فى شأنها، واعتنوا بتحقيقها، وما قيل فيها، وكل ما يتعلق بها، فقد ألّف فى هذه المسألة كثير من أهل الحديث، وأئمة الفقه، وأصحاب الأصول، فكتبوا فيها أبوابًا مطولة، وفصولًا مُطنِبة.

وكان أقدم مَن ألَّف فى ذلك الإمام الشافعى حيث وضع بابًا طويلًا فى كتابَيْه "الأم" و"الرسالة" أجاد القول فيه وأحسنَ الرَّدَّ على سائلٍ يسألُه الدّليل على طلبِ العملِ بخبرِ الواحد؛ كما كتب فى هذه المسألة أيضًا الإمام النووى فى شرحه على صحيح مسلم، والحافظ ابن حجر العسقلانى فى شرحه "فتح البارى على صحيح البخارى"، وغيرهما لا سيما أهل الأصول فى كتبهم.

وأهل الحديث وأئمَّة هذا الشأنِ مجموعون على حُجِّيَّة العمل بخبر الآحاد، وقد ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه:" أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ عَنِ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ حُجَّةٌ يَلْزَمُ بِهِ الْعَمَلُ"[4]؛ قال الإمام النووي مُعلِّقاً على هذا الكلام : "هَذَا الَّذِي قَالَهُ مُسْلِمٌ تَنْبِيهٌ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي يَنْبَنِي عَلَيْهَا مُعْظَمُ أَحْكَامِ الشَّرْعِ وَهُوَ وُجُوبُ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فَيَنْبَغِي الِاهْتِمَامُ بِهَا وَالِاعْتِنَاءُ بِتَحْقِيقِهَا وَقَدْ أَطْنَبَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي الِاحْتِجَاجِ لَهَا وَإِيضَاحِهَا وَأَفْرَدَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ بِالتَّصْنِيفِ وَاعْتَنَى بِهَا أَئِمَّةُ الْمُحَدِّثِينَ وَأُصُولِ الْفِقْهِ وَأَوَّلُ مَنْ بَلَغَنَا تَصْنِيفُهُ فِيهَا الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَقَدْ تَقَرَّرَتْ أَدِلَّتُهَا النَّقْلِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ فِي كُتُبِ أُصُولِ الْفِقْهِ"[5].

---

[1] - ينظر: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأمين الصادق الأمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1418 هـ / 1998 م، (129/1، 130).

[2] - كما هو رأي طائفة من يسمَّون بالقرآنيين اليوم. ينظر:

[3] - ينظر: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار، محمد بن رمضان رمضاني، مجلة البيان،ط1، 1434هـ، ص 167.

[4] - مقدّمة صحيح مسلم

[5] - شرح صحيح مسلم (1/ 131-130).

وسِرُّ كل هذا الاهتمام بهذه المسألة وحكمته، أن هذه المسألة من أهم قواعد الدين وأشدها عند علماء المسلمين إذ ينبني عليها معظم أحكام الشرع، ويتوقف على إثباتها كثير من معرفة الحلال والحرام، كما يترتب على إثباتها طلب العمل بالأوامر والنواهى النبوية التى لم يثبت أغلبها إلا عن طريق خبر الواحد.

فالذى عليه السلف الصالح من الصحابة، والتابعين، وأصحاب الحديث، والفقه والأصول، أن خبر الواحد حجة من حجج الشرع يحتج به، ويلزم مَن بلغه العمل به، ولو لم يحتف بقرائن خارجية، تدل على تأكيد طلب العمل به، إذا كان هذا الخبر عند أهل الحديث مقبولًا، بأن تحققت فيه الشروط الخمسة المتفق عليها لصحة الحديث،من اتصال السند، وعدالة الراوى، وضبطه، وعدم الشذوذ، وعدم العلة.

وإذا كان علماء الأمة من المحدِّثين، والفقهاء، والأصوليين، اصطلحوا على تقسيم السنة باعتبار عدد الرواة فى كل طبقة إلى متواتر وآحاد، فإن هذه التقسيمات لم تكن فى عصر الصحابة أو التابعين، وإنما دعت الحاجة إلى هذا التقسيم بعد شيوع الفتن وبدء تمحيص السنة وتحديد مراتبها، وكان لهذا التقسيم آثارُه بين جمهورِ الفقهاء فى تخصيصهم لعموم الكتاب، وتقييدهم لمطلقه، وتوضيحهم لمشكله بخبر الآحاد.

ومن مآخذ أهل البدع في الاستدلال نفْيُ أخبار الآحاد جملةً. والاقتصار على ما استحسنته عقولهم فى فهم القرآن. وتابَعَ هذه الفرق الضالة فى الطعن فى حُجِّيَّة خبر الآحاد من على شاكلتهم من أهل الزيغ والهوى فى عصرنا.

تنبيهان:

الأول: إنَّ درجةَ التّصديق بما جاء في الأحاديث تَبَعاً لتَنوُّعها بين الآحاد والمتواتر، مسألة تحكمها الاحتمالات والافتراضات العقلية أكثر من تعلقها بالواقع العملي وقواعد العلماء في التصحيح والتضعيف؛ وعلم الحديث إنما يقرر القواعد التي نستطيع من خلالها الحكم على الحديث بالقبول أو الرد، والقبول بمعنى التصديق بصدوره عن النبي ص، وأنه من قوله ص، بغض النظر عن درجة ذلك القبول.

التنبيه الثاني:

إن أحاديث البخاري ومسلم، أو غيرهما، مما تلقاه أهل العلم بالقبول، قد جاء ما يقويها ويؤكدها ويرفعها إلى مرتبة إفادة العلم، ووجوب تصديقها، والعمل بما فيها:

1- فأكثرها جاء من طرق وروايات وأسانيد كثيرة، مما يؤكد مضمون الحديث وصدوره عن النبي ص، ومَن أراد التأكد مِن ذلك فليرجع إلى الكتب الستة ليرى كيف أن الحديث الواحد يرويه جماعة من الصحابة ي وجماعة من التابعين وهكذا، وإن لم يبلغ حد التواتر.

2- وكثير من أحاديث الآحاد أجمعت عليها الأمة، وتلقاها العلماء بالقبول، من عهد الصحابة ي إلى يومنا هذا، وعملوا بها جميعًا، وهذا أيضًا يؤكد ويقوّي هذه الأحاديث، مثال ذلك الأحاديث الواردة في الصحيحين: البخاري ومسلم، فما زال العلماء يقبلونها ويعملون بما فيها، ومعلوم أن اتفاق العلماء على مر العصور على قبول حديث معين علامة من علامات تأكيده وقوته.

3- بل وكثير من هذه الأحاديث الصحيحة تشهد لها آيات من القرآن الكريم، وتشهد لها أقوال الصحابة الكرام ، بل ويشهد لها الواقع والتاريخ أيضًا، فكل هذه مؤكِّدات ترفع مستوى التصديق بخبر الآحاد.

وهذه المؤكِّدات يسميها العلماء "القرائن"، أي المؤكِّدات التي تثبت الأحاديث وتؤكِّدها، وقد رجح المحققون من العلماء أن حديث الآحاد إذا اقترنت به بعض هذه المؤكدات فإنه يفيد العلم الذي يفيده الحديث المتواتر.

المطلب الثاني: موقف الدكتور عدنان ابراهيم من الصحيحين

دعوى عدم إجماع الأمة على صحة ما في الصحيحين

أَكَّد الدكتور في خُطبتِه عدم صحة كلِّ ما في الصحيحين وعدم الإجماع على ذلك، و استدلَّ على رأيه بمايلي:

1- أن طوائفَ الشيعة والمعتزلة والأباضية وغيرهم بمختلفِ فرقِهم لا يلتزمون القول بصحّة كل ما في البخاري، أو قل في الصحيحين معا، وذكر أن بعض هؤلاء يرى فيهما أحاديث موضوعة.

2- إنَّ أهلَ السنة والجماعة أنفسَهم لم يُجمِعوا على صحّة ما في الصحيحين بدليل انتقادِ عشرات الأئمَّةِ بما فيهم الأئمّة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة ، وجُملَةٍ من الحُفَّاظ عبرَ القرون لأحاديثَ فيهما.

3- أنَّ البخاريَّ نفسَه قد جُرِّحَ من طرف جماعةٍ من كبار أئمّة الحُفَّاظ في عصْرِه، كالامام الذُّهلي وأبي زرعة وأبي حاتم الرّازيين كما ورد في كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرّازي.

ثم رجَّح من خلال ذلك سقوط دعوى إجماع الأمة كُلِّها على صحّة ما في الصحيحين (البخاريّ و مسلم)من الأساس .

وقبل الرَّدِّ على هذه الشبهات نُطمْئِنُ قَلْبَ كلَّ مؤمنٍ غيورٍ على دينِه، حريصٍ على صِحَّة وسلامةِ منابعِه، أنَّه لا يُوجَد -بحمد الله- في صحيح البخاريّ حديثٌ صحَّ فيه نَقدٌ ناقدٍ أو طعنُ طاعن؛ فصحيح البخاريّ والحمد لله نبعٌ صافٍ نقيٌّ من الشوائب صحيح؛ بل وفي أعلى مراتب الصِّحَّة —وسيظلُّ كذلك إن شاء الله- إلى أن يرِثَ اللهُ الأرْضَ ومن عليها؛ وكلُّ محاولاتِ الطَّاعنين والمُشكّكين في أهمّ منابع هذا الدِّين -سواء عن قصدٍ أو بحسن نِيَّة-، فإنَّها باءَت وستَبُوءُ بالفشل، وليس معنى هذا ادِّعاءُ العصمة للبُخاريّ أو التعصُّبُ له؛ وإنّما هذا

واقِعٌ قرّرَه علماؤنا الأجِلاَّء، وأجمعت عليه الأمَّة في سائر القرون السابقة، ولا تجتمع أمَّةُ رسول اللهρ على ضلالٍ أبداً.

عند تحقيق مسألة تلقي الأمّة اللصحيحين بالقبول نقف على قولين للعلماء:

1- نص جمع من الحفاظ على أن أحاديث الصحيحين متلقاة بالقبول وأنّها في حمى من النقد والتضعيف والإعلال وعندهم عليها الإجماع.

2- خالف آخرون كالدارقطني وأبو علي الجياني وابن عمار الشهيد وأبو مسعود الدمشقي وغيره، فتكلموا في عدّة أحاديث. ولهم في ذلك مؤلّفات منها:

- ✓علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم لابن عمار الشهيد ت 317هـ .
- ✓التتبع لأبي الحسن الدارقطني ت 385هـ .
- ✓جزء في الأوهام التي وقعت في الصحيحين وموطأ مالك لابن حزم الأندلسي ت 456هـ.
- ✓التنبيه على الأوهام الواقعة في الكتابين ، وهذه التنبيهات ضمن كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الجياني ت 498هـ .
- ✓غرر الفوائد المجموعة بمعرفة الأحاديث المقطوعة لأبي الحسين الرشيد العطَّار ت 662هـ ، وهو خاص بأحاديث صحيح مسلم .

ولغير هؤلاء من الأئمة نقد تضمنته مؤلفاتهم ؛ كابن حزم ، وابن عبد البر ، وابن تيمية ، وابن القيم ، وغيرهم .

وقد سبق نقل كلام الأئمَّة الفحول في صحيح البخاريّ، ويُزاد عليه ما قاله العلاّمة ابن الصلاح: " ما انفرد به البخاريُّ أو مسلم مُندرِجٌ في قبيل ما يُقطَع بصِحَّتِه لتَلَقِّي الأُمَّة كلَّ واحدٍ من كِتابيهِما بالقبول"[1]؛ قال الحافظ ابن كثيرٍ مُعلِّقاً: " قلتُ: وأنا مع ابن الصلاحِ فيما عَوَّل عليه وأرشد إليه والله أعلم"[2].

ويقول الشهرزوري: جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول، سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع، والذي نختاره أن تلقي الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقة.[3]

---

[1] - مقدمة ابن الصلاح، ص 97.
[2] - اختصار علوم الحديث (مع شرحه السعي الحثيث) ، ص81.
[3] - انظر صيانة صحيح مسلم: 85/1.

ويقول أبو المعالي الجويني: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم لما ألزمته الطلاق ولا حنثته لإجماع علماء المسلمين على صحتهما.[1]

وقال الشوكانيُّ: " فقد أجمع أهلُ هذا الشأن على أن أحاديث الصحيحين أو أحدِهما كلَّها من المعلوم صدقُه بالقبول المجمَّعِ على ثبوتِه وعند هذه الاجماعات تندفعُ كلُّ شبهة ويزولُ كلّ شكٍّ وقد دفع أكابرُ الأئمَّة من تعرَّضَ للكلام على شيء ممَّا فيهما وردَّه أبلغ ردٍّ وبيَّنواْ صِحَّته أكمل بيانٍ"[2].

وقال العلامة أحمد محمد شاكر : " الحقُّ الذي لا مِريَة فيه عند أهل العلمِ بالحديث من المحقِّقين، وممن اهتدى بهَديهم وتبِعَهم على بَصيرة من الأمر : أنَّ أحاديث الصّحيحين صحيحةٌ كلُّها، ليس في واحِدٍ منها مَطعَنٌ أو ضُعفٌ، وإنَّما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث . على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه . وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها . فلا يهولنك إرجاف المرجفين . وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم واحكم عن بينة . والله الهادي إلى سواء السبيل"[3].

وبعد أن ذكرت هذه الباقة العطرة من أقوال أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين في الثناء على الصحيحين فيجب أن يعلم أن هؤلاء العلماء وغيرهم لم يطلقوا هذه الأحكام على الصحيحين جزافاً، وإنما جاءت هذه الأحكام بعد أن درسوا الصحيحين دراسة واعية على بصيرة وهدى . فقد درس آلاف العلماء من الحفاظ وغيرهم أسانيد البخاري ومسلم دراسة مستفيضة فوصلوا إلى ما وصلوا إليه وهو الحق وماذا بعد الحق إلا الضلال ؟.

فالأحاديث المرفوعة في الصحيحين أو أحدهما صحيحة بدون أدنى شك ،وأما الحديث المتفق عليه فهو ما اتفق البخاري ومسلم على روايته في صحيحيهما والحديث المتفق عليه هو أعلى درجة من درجات الحديث الصحيح .

قال الإمام النووي :" الصحيح أقسام أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم على شرطهما ثم على شرط البخاري ثم مسلم ثم صحيح عند غيرهما "[4].

والجواب على هذه الشُّبه التي أوردها الدكتور يكون حسب الترتيب التالي:

---

[1] - صيانة صحيح مسلم: 86/1.
[2] - قطر الولي على حديث الولي، الشوكاني، تحـ. ابراهيم ابراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، مصر، د.ت، ص 230.
[3] - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص33.
[4] - تدريب الراوي شرح التقريب 122/1-123

1- هل يعتبر وأقول أغلب الفرق التي ذكرها لا يعتد بمخالفتهم، ثم ذكر سؤالا :هل تلقى فعلا علماء أهل السنة والجماعة جميعهم أحاديث الصحيحين كلها بالقبول ؟

ثم أجاب بالنفي واستدل على ذلك من خلال أمرين وسوف أبينهما من خلال مطلبين :

مخالفة المذاهب الفقهية _الأئمة الأربعة_ للأحاديث الصحيحة :

اتَّفقَ العلماءُ على وجوبِ العمَلِ بكلِّ ما صحَّ عن النَّبيِّ ρ؛. يقول ابن القيم في كتابه أعلام الموقعين وبلسان جميع علماء الملة الإسلامية :" والذي ندين الله تبارك وتعالى به ولا يسعنا غيره أن الحديث إذا صح عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، ولم يصح عنه حديث ينسخه ـ أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك ما خالفه ولا نتركه لخلاف أحد من الناس كائنا من كان لا راويه ولا غيره ، إذ من الممكن أن ينسى الراوي الحديث ولا يحضره وقت الفتيا ، أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة أو يتأول فيه تأويلا مرجوحا أو يكون في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضا في نفس الأمر أو يقلد في فتواه بخلافه لاعتقاده أنه أعلم منه وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه ، ولو قدر انتفاء ذلك كله ولا سبيل إلى العلم بانتفائه ولا ظنه لم يكن الراوي معصوما ولم توجب مخالفته لما رواه، سقوط عدالته متى تغلب سيئاته حسناته ، وبخلاف هذا الحديث الواحد لا يحصل له ذلك"[1].

وقد اتفق أئمة المذاهب وكافة العلماء على أن الحديث الصحيح لا يقدم عليه شيء بعد القرآن الكريم واشتهرت أقوالهم ، فالشعراني في الميزان الذي وضعه للمقارنة بين المذاهب الأربعة يقول :" وقد بلغنا أن الإمام الشافعي أرسل يقول للإمام احمد بن حنبل : إذا صح عندكم حديث فأعلمونا به لنأخذ به ونترك كل قول قلناه فيبل ذلك أو قاله غيرنا فإنكم أحفظ للحديث ونحن اعلم به"[2]؛ وعن الحسن بن صالح قال :"كان أبو حنيفة شديد الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ "فيعمل بالحديث إذا ثبت عنده عن النبي وعن أصحابه ،وكان عارفا بحديث أهل الكوفة ،وفقههم ،شديد الإتباع لما كان عليه الناس ببلده "وهم من مدرسة ابن مسعود وعلي بن أبي طالب " قال وكان يقول: إن لكتاب الله ناسخا ومنسوخا، وإن للحديث ناسخا ومنسوخا، وكان حافظا لفعل رسول الله الذي قبض عليه مما وصل إلى أهل بلده"[3].

أما الإمام أحمد بن حنبل فقد قال الاثرم : سمعت أبا عبد الله يقول :" إذا كان في المسألة عن النبي حديث لم نأخذ فيه بقول أحد من الصحابة ولا بقول من بعدهم ،وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله قول

---

[1] - إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تحـ طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، (179/1).

[2]- آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم الرازي، تحـ عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1424 هـ/ 2003 م، ص95.

[3] - أخبار ابي حنيفة وأصحابه، الصَّيْمَري، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1405هـ/ 1985م ، ص10.

مختلف نتخير من أقاويلهم، ولا نأخذ بقول من بعدهم ، وإذا لم يكن فيها حديث ولا قول لأحد من الصحابة نتخير من أقوال التابعين"[1].

وأخرج البيهقي عن ابن خزيمة قال : "ليس لأحد قول مع رسول الله إذا صح الخبر[2]وهذا موضع إجماع ممن يعتد بإجماعهم ، والأئمة قد أمروا تلاميذهم وأتباعَهم بالعمل بالحديث وترك أقوالهم وأفعالهم إذا كانت مخالفة له ونقل أتباع كل مذهب عن إمامهم : لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلناه"[3]..

ولكن ما هو سبب مخالفة المذاهب الفقهية للأحاديث الصحيحة ومنها ما هو مخرج في الصحيحين :

الرد الإجمالي نقول : أنهم ما كانوا يرفضون الحديث الصحيح ولا يقولون : لا نعمل به ، بل إما يؤولوه تأويلا بعيدا أو يعتبروه منسوخاً أو يقولون أن الراوي لهذا الحديث قد خالف نفسه بعدم العمل بمقتضى حديثه، وذلك بناء على القواعد الأصولية التي أصلوها للاستنباط وأخذ الأحكام من المصدرين الأساسيين .

فالمالكية مثلا قد خالفوا العمل بأحاديث صحيحة قال الحافظ ابن حجر:" وقد جمع بعض المغاربة كتابا فيما خالف فيه المالكية نصوص الموطأ ،بل إن الإمام مالكا ترك العمل بأحد وسبعين حديثا أخرجها في موطئه مع اعتقاده بصحتها ، لان عمل أهل المدينة قد خالفها وقد جعله أقوى من خبر الواحد ....."[4]

وأيضا وجود شروط للأحناف والمالكية في قبول الخبر حيث لم يقبلوه بإطلاق إذا عارض عامَّ الكتاب أو قيَّد مطلقَه وكذلك إذا كان مما تعم به البلوى ،أو أفتى الصحابي بخلاف روايته أو كان مخالفا لما عليه عمل أهل المدينة وردوا بذلك أحاديث صحت أسانيدها، بناء على هذا الأصل رد الأحناف أحاديث مس الذكر ،وحديث فاطمة بنت قيس وخبر القضاء بالشاهد واليمين. ورد الإمام مالك حديث غسل الإناء من الكلب وحديث خيار المجلس ،وحديث من مات وعليه صوم صام عنه وليه [5] .

وقد يوافق بعض المحدثين في عدم الأخذ ببعض هذه الأخبار ، ولكن مسلكهم في ذلك يختلف عن مسلك الأحناف ،إذ عدم أخذهم بها إنما هو بسبب نسخها أو ترجيح غيرها من الأخبار عليها . وهنا ليس مجال التفصيل . .

وقد لا يصح الحديث عند الأئمة لعدم صحة الطريق الذي وصل بها إليهم .....

---

[1] - المدخل لمذهب الإمام احمد، عبد القادر بدران، ، ص26.
[2] - المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، فاروق حمادة ، دار طيبة، ط3، 1997م ،ص444.
[3] - الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، القرطبي، دار الكتب العلمية - بيروت ص145.
[4] - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ابن حجر، تحـ إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر - بيروت ، ص9.
[5] - الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، عبد المجيد محمود، ط1، 1979م، ص.280.

أو قد لا يبلغه الحديث قال الإمام ابن تيمية:" من اعتقد أن كل حديث صحيح قد بلغ كلَّ واحد من الأئمة ، أم إماما معينا :فهو مخطئ خطأ فاحشا قبيحا"[1].

قال الدكتور فاروق حمادة: " القضية في جوهرها تعود إلى مناهج الاستنباط التي حددها لنفسه كل إمام من الأئمة ، ولا يمكن فصل الأصول عن الحديث بحال ،ولهذا فمن يجد إماما من الأئمة ترك العمل بحديث صحيح أو خالفه ولاحظ ضعف ملحضه الأصولي في ذلك فله مخالفته، وإن وجد قوة منهجه في الاستنباط ووجاهة حجته في تركه العمل بالحديث الصحيح .كما هو مبين في أصول الفقه فلا حرج عليه"[2] .

الإمام البخاري متأخر عن الأئمة الأربعة ، أدرك رابعهم الإمام أحمد بن حنبل وتلقّى الحديث عنه ،وقد جاء في تهذيب التهذيب عن العقيليّ أن البخاريّ لما ألف كتابه الصحيح عرضه على علي بن المِدينيّ و يحيي بن مَعين وأحمد بن حنبل وكلهم من كبار شيوخه (وغيرهم ، فامتحنوه ، وكلهم قال : كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث . قال العقيلي : والقول فيها قول البخاري ، وهي صحيحة[3].

انتقادات بعض أئمة الحديث لبعض ما في الصحيحين :

نلاحظ أن الدكتور يَلجأُ إلى التَّهويل كي يُوهم المستمع أن الصحيحين فضلا عن غيرهما من كُتُب السُّنن والمسانيد فيها أحاديث ضعيفة كثيرة، ونحن لاننكر أن الداراقطني وغيره ممن ذكرهم انتقدوا على الصحيحين أحاديث، ولكن ليس معنى هذا أن هذه الأحاديث ضعيفة، كلا بل انتقدهما لأنهما نزلا فيها عن الدرجة العالية في الصحة التي التزماها في كتابيهما، وقد أجاب عن هذه الأحاديث الإمام ابن حجر والإمام النووي واغلب هذه الأحاديث المنتقدة الجواب عنها سهل، وبعضها في الجواب عنها تكلف وهذا البعض لا يزيد عن بضعة أحاديث في الصحيحين، فهل من العدل والإنصاف أن يهول الدكتور هذا التهويل من أجل بضعة أحاديث في الجواب عنها شيء من التكلف؟!

قام بتوجيه هذه الانتقادات التي ذكرها العلماء حسب هواه ،ولم يتناول أقوال هؤلاء العلماء بموضوعية، بل يذكر موضع الانتقاد مع أن أغلب الأمور التي ذكرها هي حجة لهم لا عليهم ،ولو أمعن النظر في كتب الحديث لأجاب عن هذه الأمور ولما احتاج إلى ذكرها.

---

[1] - رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ابن تيمية، تحـ. عبد الله بن ابرهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص17.

[2] المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، فاروق حمادة، ص447.

[3] - تهذيب التهذيب، (510/3)

حيث قام بنقل الانتقادات التي ذكرها الحافظ الدارقطني في كتاب اللازمات والتتبع ، وابن عمار الشهيد وأبو مسعود الدمشقي، والجبائي ، وابن تيمية ،ومحمد زاهد الكوثري والشيخ ناصر الألباني ، وابن الصديق الغماري .

وجعل كل من انتقد أو أشكل عليه أمراً من باب الدليل على عدم الإجماع ،فمن انتقد حديثا كان عنده دليلا على عدم الإجماع ومن تحدث عن التدليس أو الانقطاع أو رواية من تكلم فيهم ، وذكر أن تضعيف بعض رجال البخاري ومسلم من قبل النسائي دليل على عدم الإجماع ، فصوب جميع هذه الأقوال سهاما في خرق الإجماع ، وأخذ يوجه هذه النصوص وفق هواه .

ومن الملاحظ أن جميع الأحاديث التي انتقدها العلماء متنا . مما استدل به على خرق الإجماع . لا تتجاوز تسعة أحاديث، وفي جميعها الرَّد عليهم متجه، وهذا إذا استثنينا الأحاديث التي استشهد فيها العلامة محمد زاهد الكوثري في موضوع التجسيم لان له رأياً في موضوع التجسيم[1] .

الانتقادات التي أخذت على الصحيح والرد عليها

إنَّ النَّاظر المنصِفَ في الانتقادات المُوجهة إلى صحيح البخاريّ أو الصحيحين عموماً لا بد أن يُفَرِّق فيها بين نوعين من النَّقد:

النوع الأول: النَّقد الذي لم يُبْنَ على منهجيَّةٍ علمية منضبِطةٍ، ولم يَسلُك مسالِكَ النَّقدِ العلمية المقبولة لدى المحدِّثين، وإنَّما راح يَتخَبَّط خبْطَ عشواء، فيَستَنكِرُ ما يُخالِفُ عقله ورأيَهُ، ويقبل ما يوافِقُ ميلَه وهواه، ولا يَرعَى حُرْمةً للقواعِد المنهَجِيَّة التي بنى عليها البُخاريُّ ومسلم كتابَيْهِما.

ومثل هذا النوع من النقد يُرفَض ولا يُقبَل، ويواجَه بالبحث العلمي والأدِلَّة المنهجيَّة القوية التي تَرُدُّ النَّاقد إلى صوابِه، وتبيِّن له بطلانُ مسالِكِه، وأنَّ القضية ليست عصمةً تُدَّعَى للبخاري ومسلم، فأهل السنة لا يعتقدون العِصمة لغير الأنبياء، ولكنها مسألة فسادٍ في مناهِج البحث، واضطرابٍ في عقليَّة النَّقد، كالذي يرفُض كلَّ حديثٍ لا تُثبِتُه التَّجربة العملية، ويَرُدُّ كلَّ حديثٍ يتَعلَّق بالغيبيات، أو يخالِفُ في ذِهنِه ما اعتادَ عليه من المشاهدات، أو يُضَعِّفُ كلَّ حديثٍ يرويه أبو هريرة وكعب الأحبار ؛ ونحو ذلك من المسالك الفاسدة.

---

1 - ينظر: معظم أبحاث هذا المطلب مستقاه من بحث: "المنير في حماية السنة النبوية المطهرة من أباطيل إسماعيل الكردي"، محمد علي أحمد الأعمر، منشور على شبكة الأنترنيت.شارك به في مؤتمر السنة النبوية الدولي (مسند الثالث) :ضوابط فهم السنة – المشكلات والحلول، المنعقد يومي ومي 27-28 /2015/10.، جامعة مالايا (كوالالمبور- ماليزيا)

وهذا النوع دائما ما يرافقه الحَطُّ من قدر "الصحيحين"، والتَّشنيع عليهما، ومحاولة إسقاطِهما من تُرَاث الأمَّة المقبول، بل وعَدّهما "جناية" على التَّاريخِ الإسلامي، ووسمهما بالتَّعدي والفساد، وهذه الأوصاف كلها امتلأت بها كتب معاصرة لطوائف من أهل البدع وأتباعهم وكثير من المتعالمين الذين ينتسبون إلى الحداثة والتنوير والعقلانية.

وأما علماء الإسلام الأوائل والأواخر، السابقون واللاحقون من المحدثين والأصوليين والفقهاء والمفسِّرين، فكلهم بريء من هذه المسالك، بعيدٌ عنها، محارب لمن حمَل رايتَها وتولَّى كِبْرها.

النوع الثاني: النقد المنهجي المبنيّ على أدلة وبراهين معتبَرة لدى علماء الإسلام، ومناسِبة لدراسة السنة النبوية كأحد فروع علم التاريخ، لتجمع بين النظرَيْن الإسنادي والمتني، ولا تصادِر قواعد المحدثين لحساب تخبُّطات الأهواء، كما لا تستعمل لغة التشكيك والتهويل في منزلة "الصحيحين" في الأمة، بل تَعرف لهما قدْرهما، وتحفظ لهما ذكْرهما، وتعترف بالجهد المبذول فيهما.

وهذا المسلك سلكه كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين، كأبي زرعة (ت264هـ)، وأبي داود (ت275هـ)، وأبي حاتم (ت277هـ)، والترمذي (ت279هـ)، والنسائي (ت303هـ)، والدارقطني (ت385هـ)، والبيهقي (ت458هـ)، وابن تيمية (ت728هـ)، وابن حجر (ت852هـ)، كلهم تجد في نقداتهم ما ينال نزرا من أحاديث الصحيحين، في مباحثة علمية منصفة ومنهجية، بل إن بعض أحاديث "صحيح مسلم" لا يقبلها البخاري نفسه، وبعض أحاديث "صحيح البخاري" لا يسلم بها الإمام مسلم نفسه.

ولسنا في صدد المحاكمة بين الشيخين البخاري ومسلم وبين كل من انتقد بعض ما فيهما من المحدِّثين والعلماء، فذلك ميدان فسيح خاض فيه الكثير من العلماء، وصُنِّفت فيه المؤلفات الكبيرة والعظيمة، من أوسعها "هدي الساري" للحافظ ابن حجر، ولكن المقصود هنا التفريق بين منهج هؤلاء الذي لا ينبغي أن يُنكَر ولا أن يصادَر بدعوى تحقق الإجماع على صحة كل ما في الصحيحين، ومنهج أولئك الذين يسعون إلى هدم منزلة الكتابين والوضع من شأنهما لدى الناس.

تنقسم الانتقادات التي أخذت على الصحيح إلى قسمين:

أ) انتقاد بعض الأحاديث:

قال الإمام النووي: قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا فيها بشرطيهما، ونزلت عن درجة ما التزماه، وقد ألف الدارقطني في ذلك، ولأبي مسعود الدمشقي أيضًا عليهما استدراك، ولأبي على الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما، وقد أجيب عن ذلك أو أكثره[1].

6) مقدمة شرح مسلم للنووي ص (90) .

وقال الحافظ ابن حجر: وعدة ما اجتمع لنا من ذلك ـ أي الأحاديث المنتقدة ـ مما في كتاب البخاري ـ وإن شاركه مسلم في بعضها ـ مائة وعشرة أحاديث.

قال: والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل[1].

ثم ذكر أقوال العلماء فيهما والثناء عليهما وتقدمهما في هذا الفن، ثم قال: فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، وبتقدير كلام من انتقد عليهما، يكون قوله معارضًا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة.

وأما من حيث التفصيل: فالأحاديث التي انتقدت عليهما تقسم أقسامًا.

وذكر لذلك أقسامًا ستة، ثم أجاب عن كل قسم على حدة[2].

ب) انتقاد بعض رجال الصحيح:

قال الحافظ ابن حجر: الذين انفرد البخاري بالإخراج عنهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثين رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانين رجلاً.ثم قال: إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه، الذين لقيهم رجالهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها[3].

وقال في الفصل التاسع من مقدمته: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما.

هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا تتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا ممن بين السبب مفسرًا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقًا، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأمة على الجرح متفاوتة.

---

[1] - هدي الساري ص (220)

[2] - هدي الساري ص 218.

[3] - هدي الساري ص 222.

ثم ذكر ابن حجر هذه القوادح التي انتقدت على بعض رجال الصحيح، وحصرها في خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند، ثم رد عليها الحافظ مفندًا لها واحدة بعد الأخرى[1].

دعوى أن البخاري مجروحٌ

- بين البخاري والذهلي

قد سبق عرض محنة الإمام البخاري وما جرى بينَه وبين الحافظ محمد بن يحي الذُّهلي وأن أصل المسألة بينهما تعود إلى مسألة اللفظ في القصة المعروفة المشهورة في كتب السير والتراجم ، وهنا وجَب بيان موقف أهل العلم من العبارة التي صدرت من الإمام الذهلي وغيره من العلماء في حَقِّ البخاري وغيره، وكيف تعاملوا معها.

أولا من المعلوم أن البخاري رحمه الله عندما قدم نيسابور احتَفَّ به أهلُها غاية الاحتفاء، حتى أنَّ الذُّهليَّ نفسَه كان يَحُثُّ تلاميذه وطلابه على حضور مجلسه، فلما أقبل الناس على الإمام وذاع صيته، دخل في نفسه ما لا يسلم منه بشر، فقال عبارته تلك، قال الحاكم أبو عبد الله سمعت محمد بن حامد البزاز قال سمعت الحسن بن محمد بن جابر يقول : سمعت محمد بن يحيى قال لنا لما ورد محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور : " اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح، فاسمعوا منه فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السَّماع منه حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى فحسده بعد ذلك وتكلم فيه"؛ وقد ذكر ابن عدي أن البخاري قد حُسِد من طرفِ بعض مشايخِ نيسابور لما رأوْا إقبالَ النَّاس إليه ، واجتماعَهم عليه، فبَعثُوا إليه من يمتحِنُه في ذلك[2].

ولذا لم يَلْتَفِت العلماء وأئمَّةُ الجرح والتعديل إلى ذلك بل عَدُّوه من كلام الأقرانِ بعضِهم في بعضٍ، وأصَّلُوا قاعدتهم المعروفة وهي أن: "كلام الأقران يطوى ولا يروى"؛ فَقَد تَكَلَّم كثيرٌ من العلماء الثِّقات في بعضهم البعض، ومع ذلك لم يُعَدَّ موجباً لإسقاط ثِقتِهم وعدالتهم فتكلَّمَ ابنُ أبي ذِئبٍ في الإمام مالك، وتكَلَّم سَلَمةُ بن دينار في الزُّهرِيّ ، وتكَلَّم عمرو بن علي الفَلاَّس في علي بن المديني والعكس، وتكلَّم أحمد بن أبي الحَوارِي في هِشامَ بنِ عمَّار ، وتكلَّم أبو نُعَيْم في أبي عبد الله بن مَندَه ، ولم يَلتفِت أهلُ العلم في هذا النَّحو إلا بِبيانٍ وحُجَّة ، ولم يُسقِطُوا عدالَتَهم إلاَّ ببرهانٍ ثابتٍ وجَرْح مُفَسَّر يُتابِعُه غيرُه عليه؛ قال الحافظ رحمه الله: " قلتُ: كلاَمُ الأقرانِ بعضِهم في بعضٍ لا يُعبَأُ به، ولا سيما إذا لاحَ لكَ أنَّه لعداوَةٍ أو لمذْهَب أو لحسدٍ لا يَنجُو منه إلاَّ من

---

[1] - ينظر: هدي الساري، ص 230.

[2] - اعترض بعض الباحثين على من قال أنَّ سبب كلام الذهلي في البخاري مردُّه إلى الحسد وسوء الطويَّة، ودعا إلى إحسان الظن بالذهلي وهو العالم الحجة المتقن والحديث عنه بكثير من التوقير والاحترام والإكبار لأعلام الأمَّة فيما اختلفت فيه أنظارهم واجتهاداتهم.ينظر: الإمام محمَّد بن يحي الذُّهلي محدثا، رسالة دكتوراه، جامعة ام القرى، مكة المكرَّمة، (245/1 وما بعدها).

عَصَمَ اللهُ، وما علمتُ أنَّ عصراً من الأعصار سَلِم أهلُه من ذلك سوى النَّبيين والصِّدِّيقِين، ولو شئتُ لسردتُ من ذلك كراريسَ، اللَّهم فَلا تجعل في قلوبنا غِلّاً للذين آمنوا ربَّنا إنَّك رؤف رحيم"[1] .

[1] - لسان الميزان (201/1).

المبحث الأوّل: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة القرآن والسنَّة

المطلب الأول: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة القرآن الكريم

- **حديث: سحر النبيρ**

عن عَائِشَةَ رضى الله عنها قَالَتْ: ((سُحِرَ النَّبِيُّ ρ وَقَالَ اللَّيْثُ كَتَبَ إِلَيَّ هِشَامٌ أَنَّهُ سَمِعَهُ وَوَعَاهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُحِرَ النَّبِيُّ ρ حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ دَعَا وَدَعَا ثُمَّ قَالَ أَشَعَرْتِ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا فِيهِ شِفَائِي أَتَانِي رَجُلاَنِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلآخَرِ مَا وَجَعُ الرَّجُلِ قَالَ مَطْبُوبٌ[1] قَالَ وَمَنْ طَبَّهُ قَالَ لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ قَالَ فِي مَاذَا قَالَ فِي مُشُطٍ وَمُشَاقَةٍ[2] وَجُفِّ طَلْعَةِ ذَكَرٍ[3] قَالَ فَأَيْنَ هُوَ قَالَ فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ فَخَرَجَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لِعَائِشَةَ حِينَ رَجَعَ نَخْلُهَا كَأَنَّهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ فَقُلْتُ اسْتَخْرَجْتَهُ فَقَالَ لاَ أَمَّا أَنَا فَقَدْ شَفَانِي اللَّهُ وَخَشِيتُ أَنْ يُثِيرَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا ثُمَّ دُفِنَتِ الْبِئْرُ)).[4]

وجه الاعتراض:

- الحديث يُعارِض القرآن الكريم وتُصدِّقُ قول الكفار والمشركين الذين حكى القرآن قولهم: [☠🌊🙏▭Ⅱ✌ ↘◆◻⬀♌○⬀Ⅱ✡☜⬀☠⇳☜⬀☸⑦☞ ◆▭Ⅱ✌
♑↘❺♌⬀⬕⬀♎② 🌊⇦🙏⬀♌❹⬀⬋⬓⬀♎✌🖖◆◻⬀♌❸⬀⬋⬓⬀♎② 🌊⇦🙏⬀♌🖱❺↘◆ ☎🗐📻❸ 🖖✌◆◻⬀♌❹⬀⬋⬓⬀♎② 🌊⇦🙏⬀♌🖱❺↘◆ ☎🗐📻❸][5]

- الحديث يَتنافى مع عصمة النّبيρ في الرسالة والبلاغ، لأنّه لو جاز عليه ρ أن يَتَخَيَّل أنه يفعَلُ الشَّيءَ وما فعله، لجاز عليه أن يظُنَّ أنه بلَّغ شيئًا وهو لم يبلِّغْه، أو أنَّ شيئًا ينزِل عليه ولم ينزل عليه، وهو أمر مستحيل في حقه ρ.

- الحديث تفرَّد به هشام عن عروة عن عائِشة رضي الله عنها فهو تفرُّدٌ غريب جدّاً.

---

[1] - مطبوب : أي مسحور .كناية بالطِّب عن السحر ؛ تفاؤلًا بالبُرءِ. ينظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، ص739

[2] - مُشط ومُشاقة : وهي المُشاطة : الشعر الّذي يسقط من الرأس واللِّحية ، عند التسريح بالمُشط. والمَشاقة : وهي الواحدة من مشاق الكتَّان ، وقيل هي : المشاطة من الشَّعر . النهاية في غريب الحديث، ص 1138.

[3] - جفّ طلعة ذكر ؛ الجُفُّ : وِعاء الطَّلع ، وهو الغِشاء الّذي يكون فوقه. النهاية في غريب الحديث، ص 229.

[4] - أخرجه البخاري مع أطرافه في ست مواضع: [ك. بدء الخلق؛ ب. صفة إبليس وجنوده؛ (3304)] و [ك. الطب، ب. السحر، وب. هل يستخرج السحر؟، (5824)، (5825)] و [ك. الدعوات، ب. تكرير الدعاء،] و [ك. الأدب، ب. قول الله تعالى:"إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ"،(6132)] و [ك. الجزية والموادعة، ب. هل يُعفى عن الذِّمّي إذا سُحِر؟] (5825)،(6464)، () وأخرجه مسلم [ك.السلام؛ ب. السحر؛ (2189)] .

[5] - سورة الإسراء. آية 47.

-ردَّ الحديثَ جملة من العلماء كالجصَّاص(ت370هـ) والطاهر بن عاشور(ت1393هـ) ومحمد عبده (1323هـ) و سيد قطب(1386هـ) رحمهم الله.

فهوم العلماء للحديث: أجاب علماء الحديث وشرّاحه عن هذا الحديث وبَيَّنُوا المرادَ منه؛ قال الحافظ ابن حجر: "قال المازَري: أنكرَ بعضُ المبتدعةِ هذا الحديثَ وزعموا أنه يَحُطُّ من مَنصبِ النُّبوَة ويُشكِّك فيها، قالوا :وكل ما أدَّى إلى ذلك فهو باطلٌ، وزعموا أن تجويز هذا يَعدِم الثِّقة بما شَرَعوه من الشَّرائعِ، إذ يُحتمَل على هذا أن يُخَيَّل إليه أنَّه يرى جبريل وليس هو ثَمَّ، وأنَّه يُوحى إليه بشيءٍ ولم يوحَ إليه بشيء. قال المازري: وهذا كلُّه مردودٌ لأنَّ الدليل قد قام على صدْقِ النَّبي ρ فيما يُبلِّغُه عن الله تعالى، وعلى عصمتِه في التبليغ، والمعجزاتُ شاهداتٌ بتصديقِه، فتجويزُ ما قام الدليل على خلافِه باطلٌ؛ وأمّا ما يتعلَّقُ ببعض أمور الدُّنيا التي لم يُبعَث لأجلِها، ولا كانت الرِّسالةُ من أجلِها، فهو في ذلك عُرضَةٌ لما يعترِضُ البشرَ كالأمراض، فغيرُ بعيدٍ أن يُخَيَّلَ إليه في أمرٍ من أمورِ الدُّنيا ما لا حقيقةَ له مع عصمتِه عن مثلِ ذلك في أمورِ الدِّين. قال: وقد قال بعضُ النَّاس إن المرادَ بالحديث أنه كانρ يُخيَّلُ إليه أنَّه وَطِئ زوجاتِهِ ولم يكن وَطِئهُنَّ، وهذا كثيراً ما يقع تخيُّلُه للإنسان في المنام فلا يَبعُد أن يُخيَّل إليه في اليقظة. قلتُ – أي الحافظ ابن حجر –: وهذا قد ورد صريحاً في رواية ابن عيينة في الباب الذي يلي هذا ولفظه: ((حتَّى كان يَرى أنَّه يأتي النِّساء ولا يأتيهِنَّ))[1]، وفي رواية الحُميدي: ((أنه يأتي أهلَه ولا يأتي))[2]؛ قال الدَّاودي: يُرى بضم أوله أي يُظَنُّ ... قال عياض: فظهر بهذا أن السِّحر إنَّما تسلَّطَ على جسدِه وسائرِ جوارحِه لا على تَمييزِه ومُعتقَدِه ..."[3] .

ردُّ الاعتراض:

قد رَدَّ بعض العلماء هذا الحديث بدعوى أنه مناقض لكتاب الله وأنَّه مُنافٍ لعصمة النبي ρ وقادحٌ في مقامِ النُّبُوَّة وهذا مذهب للمعتزلة[4]، ورآه من أهل السنَّة الجَصَّاص الحنفي صاحب "أحكام القرآن"[5]، وجملة من المُتأخِّرين كمحمد عبده، ومحمد رشيد رضا(ت1354هـ) والقاسمي(ت1332هـ)[6] وغيرهم؛ وهو الرأي الذي تَبَنَّاه صاحبُنا ودافع عليه، ومآخذه في ذلك:

---

[1] - البخاري [ك. الطب، ب. السحر، وب. هل يستخرج السحر؟، (5824)].
[2] - البخاري [ك. الأدب، ب. قول الله تعالى:"إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِى الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ"،(6132)]
[3] - فتح الباري (12/337– 338).
[4] - ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي، (32/172). وعمدة القاري (21/280).
[5] - أحكام القرآن، الجصاص، (1/59-58).
[6] - ينظر: تفسير جزء عمَّ، محمد عبده، الجمعية الخيرية الإسلامية، القاهرة، المطبعة الأميرية، ط1، 1322هـ، ص 185-186. وتفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار المنار، مصر، ط3، 1967م، (9/59-58). و محاسن التأويل، القاسمي، تحـ. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1، 1376هـ/ 1957م، (9/577).

1. أن القول بسحر النبيρ يلزم منه تكذيب القرآن وتصديق قول المشركين .

وقد أجاب العلماء على هذا أن معنى الآية المُستَدَلِّ بها " أنَّهم يزعمون أنّه ρ مسحورٌ أو مطبوبٌ، قد خَبَله السِّحر فاختلط عقلُه فالتبس عليه الأمر، يقولون ذلك لينفِّروا الناس عنه. وقال مجاهد: " مسحورا" أي مخدوعا، مثل قوله: [] ، أي من أين تُخدعون؟ ومعنى هذا راجع إلى ما قبلَه، لأنَّ المخدوع مغلوبٌ في عقله... وإذا علمت أن أقوال العلماء في قوله: " مسحوراً" راجعة إلى دعواهم اختلالَ عقلِه بالسحر أو الخديعة أو كونَه بشرا علمت أنَّهُ لا دليل في الآية على منع بعض التأثيرات العرضية التي لا تعلُّق لها بالتبليغ والتشريع كما ترى، والعلم عند الله تعالى"[2]؛ كما أنَّ الحديث موافق للقرآن من وجْهٍ بيِّن صريحٍ فموسى υ من أولي العزم، وقد خُيِّل إليه عندما أَلْقى السحرة عِصِيَّهم أنَّها تَسعى[3]؛ وعليه فلا مانع عقلا من تأثُّرهم صلوات الله عليهم بالسِّحر فيما دون التشريع والتبليغ، ولكن لا يثبت عليهم بل يكشفه الله بوحيه.

2. ادِّعاءُ أنَّ الحديثَ منافٍ لعِصمة النَّبيّ ρ وفيه طعن لنبوته ρ.

والجواب: أنَّه لا يلزم من العصمة[4] عدم ابتلاء الأنبياء بل هم أشدُّ النّاس بلاءً كَمَا صحَّ عنهρ [5]؛ وقد أخبر الله Y عمّا اعترى أنبياءَه من أنواع الأذى في سبيل دعوتِهم، ممَّا يدُلُّ صراحةً أن تعرُّضَهم للأضرار البَدنيَّة من مَرَضٍ فما دونه، لا يُنافي عِصمتَهم الثَّابتة لهم، وعلى هذا يُحمَل خبرُ سحرِ النَّبيρ المتَّفق عليه، فإن ضرر السِّحر لم يَتجاوز جسده الشريفρ إلى إدراكه فضلاً عن اعتقاده، بأمارة استحضارهρ لما ناله،

---

[1] - المؤمنون؛ الآية 89.

[2] - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، إشراف بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1426،1هـ، (586-587/4).

[3] - عالم السحر والشعوذة، عمر الأشقر، ص 178.

[4] - العِصمة : "هي صرف دواعي المعصية عن القلب بما يُلهم الله المعصوم من ترغيب وترهيب" ينظر: شرح الكوكب المنير في أصول الفقه،ابن النجّار الحنبلي، تحـ محمد زحيلي و نزيه حمّاد، دار الفكر، دمشق، 1400هـ، (167/2). وحكى عليها الإجماع- بعد النبوة- القاضي عياض في الشفا(134/2) وغيره. ينظر:الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنَّة في مصر وبلاد الشام، محمد عبد الرزاق أسود، دار الكلم الطيب، دمشق، ط1، 1429هـ / 2008م، ص 540.

[5] - عن مصعب بن سعد عن أبيه قال قلت يا رسول الله، أي الناس أشد بلاء؟ قال: الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل.. الحديث ". رواه الترمذي [ك. الزهد عن رسول الله ρ ، ب. مَا جَاءَ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْبَلاَءِ، (2578)] و ابن ماجه [ك. الفتن، ب. الصَّبْرِ عَلَى الْبَلاَءِ (4159)]. قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

والتجائِه إلى اللهY بالدعاء، واستيعابِه للوحي، واضطلاعه بشؤون النّاس، وإمامته لصلاتهم، طول مُدَّة السِّحر، وهذا كافٍ في إبطال شُبهة انتفاءِ العصمة عنهρ فيما يُبَلِّغُه عن الله I.[1]

لذا جاءت بعضُ روايات الحديث موضِّحَةً لنوع المرض الذي لحق بدنَهُ الشريفρ وأثَّرَ على بعض قوى النبيρ البدنية، وهي قوة الجماع، كما أخبرت السيدة عائشة τ : "حتّى كان يَرى أنَّه يأتي النِّساء ولا يأتيهنَّ»[2]؛ وفي رواية أخرى: "مكث كذا وكذا يُخَيَّلُ إليه أنَّه يأتي أهلَه ولا يَأتي»[3]، والتَّخيُّل هنا محمول على التخيُّل بالبَصَر ، لا لخَلَلٍ تَطَرَّق إلى عقلِه ρ لقيام الدليل والإجماع على عصمته من ذلك[4].

وعليه فإنَّ سحر الرسولρ يَرفَعُ من مقام النُّبوة وشرفِها، ولا يَحُطُّ من شأنها، ولا يتعارض مع عصمتهρ، فالرسولρ لم يكن معصوما من الأمراض؛ فلقد كان يأكُلُ ويشرَبُ ويمرضُ، كما قالت عائشة رضي الله عنها:"إن رسول اللهρ كان رجلا مسقاما، وكان أطباء العرب يأتونه فأتعلم منهم"[5]؛ وكانت تجري عليه كل النواميس المعتادة التي كتبها الله على ولد آدم؛ وليس في السِّحر على الهيئة الواردة ما يُنقِصُ من قدرِه وعصمَتِه بوصفه إماماً لسائر الأنبياء والمرسلين؛ ما دام السِّحر واقعاً على بعض قُواهُ البدنية فقط.[6]

3. دعوى تفرُّد هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة τ بالحديث وهو ممَّا تتوافرُ الدَّواعي على نقلِه.

وجوابه: أن هشام من أوثق الناس وأعلمهم ولم يقدح فيه أحدٌ من الأئمَّة بما يُوجِب رَدَّ حديثه، وقد اتَّفَقَ الشيخان على تصحيح هذا الحديث، والقصة مشهورة عند أهل التفسير والسنن والحديث و التاريخ والفقهاء؛ وهؤلاء أعلم بأحوال رسول اللهρ وأيامه من غيرهم.[7] والحديث لم يتفرَّد به هشام؛ فقد روى الأعمش عن يزيد بن حيان عن زيد بن أرقمτ نحو حديث عائشةτ [8].

4. دعوى إنكار جملة من العلماء للحديث

---

[1] - ينظر: قاعدة رد المتشابه إلى المحكم في نصوص الاعتقاد وتطبيقاتها عند أهل السنة،عطية حسن محمد السهيمي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، 1436هـ/2015م، ص293-294.

[2] - البخاري [ك. الطب، ب. هل يستخرج السحر؟، (5824)]

[3] - البخاري [ك. الأدب، ب. قول الله تعالى (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى)،(6132)]

[4] - ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، تحـ. يحي إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1419هـ/1998م، (88/7).

[5] - أخرجه الحاكم في مستدركه [ك. الطب (7426)] وصحح إسناده ووافقه الذهبي في التلخيص. إسناده صحيح:

[6] - ينظر: رد شبهات حول عصمة النبي ρ، عماد السيد الشربيني، دار الصحيفة، مصر، ط1، 1424هـ/ 2003م، ص250.

[7] - الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم من خلال الكتب التسعة، أحمد بن عبد العزيز المقرن القُصيِّر،رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1427/1428هـ، ص 115.

[8] - أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (40/5)؛ والإمام أحمد في المسند (364/4)؛ والنسائي [ك. تحريم الدم، ب. (4080)]. جميعم من طريق الأعمش به.

أجاب عن هذا أبو شهبة رحمه الله فقال: " فقد أثبت هذا الحديث واعترف بصحته رواية ودراية أئمة كبار، هم أرسخ قدما في العلم والجمع بين المعقول والمنقول منه؛ كالأئمة: المازرى، والخطابي، والقاضى عياض، وابن تيمية تقي الدين أحمد الحافظ الناقد المحدث، وابن القيم، وابن كثير، والنووي، والحافظ الناقد ابن حجر، والقرطبي، والآلوسى وغيرهم ممن لا يحصيهم"[1]. وكفى بهؤلاء حُجَّة !!؟؟

كما أن الشَّيخ الطاهر بن عاشور رحمه الله قد وَجَّهَ الحديثَ تَوجيهاً لَطيفاً حيثُ قال:" والذي يَظهَرُ أنّ رسول اللهρ أصابه مرضٌ في مُدَّةٍ قارنَه فيها مُحاولَةُ لبيد بن الأعصم أنْ يَسحَرَهُ، وأنَّ الله بشَّرَه في المنام بالشِّفاءِ، وجَعَلَ لَه علامةً على ذلك أنْ أَطلَعَه على محاولةِ لبيد بن الأعصم، ليكون ذلك خاسئا لليهود..الخ "[2]؛ فظهر أن الشيخ تأوّله وأخرجه عن ظاهرِه، وإن كان قد أَشَارَ إلى اضطراب الحديث وتفرُّد هشام به بعد ذلك . والله أعلم

المطلب الثاني: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة الأحاديث الثابتة

- **حديث اختصام الجنة والنار**

عن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّρ قَالَ: ((اخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا فَقَالَتِ الْجَنَّةُ يَا رَبِّ مَا لَهَا لاَ يَدْخُلُهَا إِلاَّ ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطهُمْ وَقَالَتِ النَّارُ يَعْنِي أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ أَنْتِ رَحْمَتِي وَقَالَ لِلنَّارِ أَنْتِ عَذَابِي أُصِيبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا قَالَ فَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ فَيُلْقَوْنَ فِيهَا فَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ثَلاَثًا حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَمْتَلِئُ وَيُرَدُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ قَطْ قَطْ قَطْ[3]))[4].

وجه الاعتراض

1- الحديث يعارض ويخالف ظاهر القرآن الكريم والرّوايات الصحيحة الثابتة ، من نفي الظلم عن الله Ψ، وأنَّه لا يُعذِّبُ أحداً إلاَّ بعد الإعذارِ إليه، وقيامِ الحُجَّةِ عليه، وانعقد الإجماع على تنزيهه I عن الظلم؛ أمَّا الحديث فإنَّه يُوهِم خلاف ذلك فهو يُنبئُ عن ظلم صريح، لأنَّ الله I ينشأ خلقاً

---

[1] - دفاع عن السنه، ص360.

[2] - النظر الفسيح، ابن عاشور، ص 223-224. وينظر: التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدارالتونسية، تونس، 1984، (634/1)

[3] - قطْ قطْ: بمعنى حسبي حسبي، وتكرارُها للتأكيد، وهي ساكنة الطاء مخففة. النهاية في غريب الحديث والأثر، ص1000.

4 - البخاري [ك. التوحيد، ب. ما جاء في قول الله تعالى: (إن الله قريب من المحسنين)، (7539)] من طريق طالح بن كيسان عن الأعرج عن أبي هريرة به.

لم يَعمَلُوا عملاً، ثم يدخِلُهم نار جهنَّم بلا جريرة، وهو ما يدلُّ عليه: ((وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ فَيُلْقَوْنَ فِيهَا)).

فهوم العلماء:

قال الحافظ في شرحه لهذا الحديث جامعاً لأقوال العلماء في المسألة : " قال أبو الحسن القابسي: المعروف في هذا الموضع أنَّ الله ينشئ للجنة خَلْقاً وأمَّا النَّار فيضعُ فيها قدَمَه، قال: ولا أعلمُ في شيء من الأحاديث أنَّه ينشئ للنار خلقا إلا هذا...؛ وَعَنِ الْمُهَلَّبِ قَالَ: فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ حُجَّةٌ لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِي قَوْلِهِمْ إِنَّ لِلَّهِ أَنْ يُعَذِّبَ مَنْ لَمْ يُكَلِّفْهُ لِعِبَادَتِهِ فِي الدُّنْيَا لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِلْكُهُ فَلَوْ عَذَّبَهُمْ لَكَانَ غَيْرَ ظَالِمٍ انْتَهَى. وَأَهْلُ السُّنَّةِ إِنَّمَا تَمَسَّكُوا فِي ذَلِكَ بقوله تَعَالَى :[﴿ ﴾]، [﴿ ﴾] [1] وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنْ جِهَةِ الْجَوَازِ وَأَمَّا الْوُقُوعُ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لِلِاخْتِلَافِ فِي لَفْظِهِ وَلِقَبُولِهِ التَّأْوِيلَ، وَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ إِنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ مقلوب وَجزم ابنُ الْقَيِّمِ بِأَنَّهُ غَلَطٌ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ بِأَنَّ جَهَنَّمَ تَمْتَلِئُ مِنْ إِبْلِيسَ وَأَتْبَاعِهِ، وَكَذَا أَنْكَرَ الرِّوَايَةَ شَيْخُنَا الْبُلْقِينِيُّ وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ:[﴿ ﴾ [3] ثُمَّ قَالَ: وَحَمْلُهُ عَلَى أَحْجَارٍ تُلْقَى فِي النَّارِ أَقْرَبُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ذِي رُوحٍ يُعَذَّبُ بِغَيْرِ ذَنْبٍ انْتَهَى. وَيُمْكِنُ الْتِزَامُ أَنْ يَكُونُوا مِنْ ذَوِي الْأَرْوَاحِ وَلَكِنْ لَا يُعَذَّبُونَ كَمَا فِي الْخَزَنَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالْإِنْشَاءِ ابْتِدَاءُ إِدْخَالِ الْكُفَّارَ النَّارَ؛ وَعَبَّرَ عَنِ ابْتِدَاءِ الْإِدْخَالِ بِالْإِنْشَاءِ فَهُوَ إِنْشَاءُ الْإِدْخَالِ، لَا الْإِنْشَاءُ بِمَعْنَى ابْتِدَاءِ الْخَلْقِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ:((فَيُلْقَوْنَ فِيهَا وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ وَأَعَادَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ قَالَ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَحِينَئِذٍ تَمْتَلِئُ))، فَالَّذِي يَمْلَؤُهَا حَتَّى تَقُولَ حَسْبِي هُوَ الْقَدَمُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْخَبَرِ وَتَأْوِيلُ الْقَدَمِ قد تقدم وَالله أعلم؛ وَقد أيَّد بن أَبِي جَمْرَةَ حَمْلَهُ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى :[﴿ ﴾ [4]، إِذْ لَوْ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَكَانَ أَهْلُ النَّارِ فِي نَعِيمِ الْمُشَاهَدَةِ كَمَا يَتَنَعَّمُ أَهْلُ الْجَنَّةِ بِرُؤْيَةِ رَبِّهِمْ لِأَنَّ مُشَاهَدَةَ الْحَقِّ لَا يَكُونُ مَعَهَا عَذَابٌ وَقَالَ عِيَاضٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ عِنْدَ ذِكْرِ الْجَنَّةِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا أَنَّهُ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُ كَمَا قَالَ

1 - سورة الأنبياء، الآية 23.
2 - سورة آل عمران، الآية 40.
3 - سورة الكهف، الآية48.
4 - سورة المطففين، الأية 15.

أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى تَخَاصُمِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَإِنَّ الَّذِي جَعَلَ لِكُلٍّ مِنْهُمَا عَدْلٌ وَحِكْمَةٌ وَبِاسْتِحْقَاقِ كُلٍّ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَظْلِمَ أَحَدًا"[1].

ردُّ الاعتراض:

ظهر مِمّا سَبَقَ أنّ للعلماء في فهم الحديث أقوال عديدةٌ، كما قرَّر الحافظ ولا يُفهمُ أبداً على وجهِه المتبادَرِ للذّهن :" وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لِلِاخْتِلَافِ فِي لَفْظِهِ وَلِقَبُولِهِ التَّأْوِيلَ"؛ وعليه فأقوال العلماء في حَلِّ هذا الإشكال على ضربين:[2]

1- أن الحديث بهذا اللفظ لا يَصِحُّ، وهو غلَطٌ من بعض الرُّواة حيث انقلب[3] عليه الحديث فجعل الإنشاء للنَّار والصواب أنّ الإنشاء للجنَّة، دَلَّت على ذلك رواياتٌ أُخرى عند البخاريّ نفسِه وافَقَها فيه مسلم وغيره[4]، ليس فيها ذكر لهذا اللفظ المُشكِل؛ من ذلك حديث همَّام عن أبي هريرةτ قال : قال النبيρ:((تحاجَّت الجنّةُ والنَّار)) فذكر الحديث إلى أن قال: ((فأمَّا النار فلا تمتلئُ حتى يضع رِجْلَه فتقول قط قطْ. فهنالك تمتلئُ ويُزوى بعضها إلى بعض، ولا يظلِمُ الله عزَّ وجلَّ من خلقِه اَحَداً وأمَّا الجنَّة فإنَّ الله يُنشِئُ لها خلْقاً))[5].

---

1 - فتح الباري (446/13).

2 - للوقوف على هذه الأقوال مُفصلة ينظر: الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم من خلال الكتب التسعة، ص83-84.

3 - الحديث المقلوب من أقسام الضعيف: وهو ان يقلب الرّاوي الحديث عمدا أو سهوا، ويكون في المتن أوفي السند. ينظر: الباعث الحثيث، ص72-76.

4 - والحمل فيه على صالح بن كَيْسان لأنه انفرد بهذا اللفظ المشكل، فقد خالفه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة كما عند مسلم [ك. الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ب. النار يدخلُها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، (7352)]. وتابع الأعرج محمد بن سيرين كما عند البخاري [ك. التفسير، ب. سورة ق، ()] و مسلم [ك.الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ب. النار يدخلُها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، (7353)]. وتابعهم كذلك همام كما عند البخاري[ك. التفسير، ب. سورة ق (وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) ، (4899)] و مسلم [ك.الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ب. النار يدخلُها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، (7354)]. وتابعهم أبوسلمة البخاري [ك. التفسير، ب. سورة ق، ()]. وورد الحديث أيضا من طريق أنس بن مالك τ أخرجه البخاري في مواضع منها [ك. التوحيد، ب. قول الله تعالى:" وهو العزيز الحكيم" ، ()] ومسلم [ك.الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ب. النار يدخلُها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، ()] . وورد كذلك من طريق أبي سعيد الخدري كما عند مسلم [ك.الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ب. النار يدخلُها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، (7355)]، كل هذه الطرق ليس فيها زيادة ((وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ فَيُلْقَوْنَ فِيهَا)). بل في بعضها التصريح بأن الإنشاء يكون للجنّة. وهناك دلائل أخرى على غلط صالح. ينظر: في كتاب إيثار الحق على الخلق لابن الوزير اليماني، دار الكتب العلمية، ط2، 1987م، (221/1-218). وينظرمذكرة: منهج ابن حجر في توثيق متون السنة النبوية، ثائر بن سليمان بن موسى السطل، رسالة ماجستير، كلية اصول الدين، الجامعة الإسلامية بغزَّة، 1429هـ/ 2008م، ص151 وما بعدها.

5 - البخاري[ك. التفسير، ب. سورة ق (وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) ، (4899)] و مسلم [ك.الجنة وصفة نعيمها وأهلها، ب. النار يدخلُها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، (7354)].

وقد نقل الحافظ هذا القول عن أبي الحسن القابسيّ (ت403هـ) ، وشيخِه البُلقيني (ت805هـ)؛ وممن جزم بوقوع الغلط في الحديث كذلك ابن تيمية [1]، وابن كثير[2]، وابن الوزير(ت840هـ)[3] والصنعاني(ت)[4] وغيرهم..

2- قَبِلَ الحديثَ جمعٌ من العلماء سالكين مَسلَك الجمع بينَه وبين الآيات؛ إمَّا بتأويلِ الحديث وصرفِه عن ظاهِرِه كالحافظ ابن حجر حيث قال:" وَيُمْكِنُ الْتِزَامُ أَنْ يَكُونُوا مِنْ ذَوِي الْأَرْوَاحِ وَلَكِنْ لَا يُعَذَّبُونَ...الخ"؛ وإمَّا بالقبول مطلقاً مع التَّوجيهِ الحَسَن لمَعْناه كما نقل الحافظ عن المُهلَّب والقاضي عياض حيثُ قال:" عَنِ الْمُهَلَّبِ قَالَ: فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ حُجَّةٌ لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِي قَوْلِهِمْ إِنَّ لِلَّهِ أَنْ يُعَذِّبَ مَنْ لَمْ يُكَلِّفْهُ لِعِبَادَتِهِ فِي الدُّنْيَا لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِلْكُهُ فَلَوْ عَذَّبَهُمْ لَكَانَ غَيْرَ ظَالِمٍ انْتَهَى... وَقَالَ عِيَاضٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ عِنْدَ ذِكْرِ الْجَنَّةِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا أَنَّهُ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُ".

المطلب الثالث: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العقيدة

- **حديث: خلق الله آدم على صورته**

عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَτ عَنِ النَّبِيِّρقَالَ: ((خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا ثُمَّ قَالَ اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَقَالُوا السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ فَزَادُوهُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ حَتَّى الآن))[5].

وجه الاعتراض:

- الطعن في الحديث كونُهُ من رواية همّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة ، وهمّام كان يهوديا.
- شبهة أن يكون الحديث مأخوذاً ممَّا في التوراة فيكون من الإسرائيليات بسبب ما أوهم لفظه من التشبيه و التجسيم .

أقوال العلماء: اختُلف في ذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول: أن الضمير يعود على آدم .

1 - مقدّمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص89.
2 - تفسير ابن كثير، ابن كثير، (31/3)
3 - إيثار الحق على الخلق، ابن الوزير اليماني، (218-221/1)
4 - توضيح الأفكار، الصنعاني، (106،107/2).
5 - البخاري[ك. أحاديث الأنبياء- ب. قول الله تعالى (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الارض خليفة]. و [ك. الاستئذان- ب. بدء السلام، (6299)].

ذكره البيهقي في الأسماء والصفات عن أبي سليمان الخطابي وأقرَّه[1] .

ونسبه ابن قتيبة إلى أهل الكلام فقال: "فقال قوم من أصحاب الكلام : أراد خلق آدم على صورة آدم لم يزد على ذلك"[2]، وإليه ذهب العراقي في طرح التثريب[3]؛ وذكر الحافظ أن هذه الرِّوايةَ تؤيِّدُ قول من قال أنّ الضمير لآدم، لأنّ قوله "وطوله" عاد الضمير فيها على آدم؛ "وَالْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَدَهُ عَلَى الْهَيْئَةِ الَّتِي خَلَقَهُ عَلَيْهَا لَمْ يَنْتَقِلْ فِي النَّشْأَةِ أَحْوَالًا وَلَا تَرَدَّدَ فِي الْأَرْحَامِ أَطْوَارًا كَذُرِّيَّتِهِ بَلْ خَلَقَهُ اللَّهُ رَجُلًا كَامِلًا سَوِيًّا مِنْ أَوَّلِ مَا نَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ ثُمَّ عَقَّبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا فَعَادَ الضَّمِيرُ أَيْضًا عَلَى آدَمَ وَقِيلَ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَى صُورَتِهِ أَيْ لَمْ يُشَارِكْهُ فِي خَلْقِهِ أَحَدٌ إِبْطَالًا لِقَوْلِ أَهْلِ الطَّبَائِعِ وَخُصَّ بِالذِّكْرِ تَنْبِيهًا بِالْأَعْلَى عَلَى الْأَدْنَى ".[4]

القول الثاني: أن الضمير يعود على المضروب

وإلى هذا ذهب ابن حبان حيث قال بعد ذكره حديث ((إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته))[5]:"يريد به صورة المضروب، لأن الضارب إذا ضرب وجه أخيه المسلم ضرب وجهاً خلق الله آدم على صورته"[6]؛ وقال ابن حجر: "واختلف في الضمير على من يعود ؟ فالأكثر على أنه يعود على المضروب لما تقدم من الأمر بإكرام وجهه، ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها"[7].

القول الثالث: أن الضمير يعود على الله جل جلاله .

حكاه ابن تيمية عن جمهور السلف، وانتصر له في نقض التأسيس.[8]

قال ابن حجر:" وقال القرطبي : أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكاً بما ورد في بعض طرقه ((إن الله خلق آدم على صورة الرحمن))[9]. قال وعلى تقدير صحَّتها يحمل على ما يليق بالباري سبحانه؛ والمراد بالصورة

---

[1] - الأسماء والصفات (2/ 62-61) . ينظر: مشكل الحديث، ابن فورك، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1980م، ص7-8.

[2] - تأويل مختلف الحديث ص (318) .

[3] - قال العراقي:" الضمير فيه عائد على أقرب مذكور، وهو آدم عليه السلام وهذا هو الأصل في عود الضمائر". طرح التثريب، العراقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، (104/8) .

[4] - فتح الباري (281/6)

[5] - صحيح ابن حبان (420/12). قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح.

[6] - صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان) (421/12) .

[7] - فتح الباري (183/5) .

[8] - ينظر: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، سليمان بن محمد الدبيخي، مكتبة دار المنهاج، السعودية، ط1427،1هـ، (122/1).

[9] - أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة(228/1)، رقم517. وابن خزيمة في التوحيد ص38. كلاهما بلفظ ((لا تقبّحوا الوجه فإنَّ ابن آدم خُلِق على صورة الرحمن)). وقد أعل ابن خزيمة الحديث بثلاث علل: مخالفة الثوري للأعمش بالارسال، و تدليس الأعمش، وتدليس حبيب ابن ابي ثابت مع عدم تصريحما بالسماع. ينظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة،ص 37-38. قال العراقي في طرح التثريب (2034/6) هذه الرواية ليست بصحيحة.

الصفة، والمعنى أنَّ الله خلقه على صفته من العلم والحياة والسمع والبصر وغير ذلك، وإن كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء"[1]؛ وذهب الحافظ البيهقيُّ إلى أن الحديث رويَ بالمعنى من حديث أبي هريرة الوارد أولاً[2].

وقال الشيخ عطية صقر :" والضمير فى قوله " صورته " يصح أن يكون راجعاً إلى الله تعالى، أى خلقَه على صِفة الله من الحياة والعلم والسمع والبصر وغيرها، أو يكون راجعاً إلى آدم، أى أن الله أوجده على هذه الصورة والهيئة التى خلقه عليها، لم تنتقل فى النشأة أحوالا ، ولا تردد فى الأرحام أطواراً كذريته ، بل خلقه رجلاً كاملاً سوياً من أول ما نفخ فيه الروح؛ وهذا التفسير يرد على الطبيعيين والماديين أصحاب مذهب النشوء والإرتقاء ، الذين يزعمون أن آدم أصله قرد تطور حتى صار بهذا الشكل، وإذا كانت هناك غرابة فى طوله وهو ستون ذراعاً كما رواه البخاري ومسلم ، فإن أثر البيئة على طول الأجسام وقصرها معروف فى كثير من المناطق فى العالم كله "[3].[4]

ردُّ الاعتراض:

1- رواية همّام بن منبِّه لحديث الصورة

وقد توبع همام على رواية هذا الحديث، فقد تابعه جملة من الرواة عن أبي هريرة منهم:

الأعرج[5]، وأبو عثمان التبان[6]، وأبو أيوب المراغي[7]، وسعيد المقبري[8].

وله شاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما[1]؛ وآخر مرسل سنده صحيح[2] .

---

[1] - فتح الباري (3/11)

[2] - الأسماء والصفات، ص 371. و مشكل الحديث، ابن فورك، ص6. وينظر: نقل النووي إنكار المازري لهذه الزيادة. شرح النووي لصحيح مسلم، (166/16).

3- ينظر " فتاوى الأزهر " موقع دار الإفتاء المصرية . وينظر: مقال: " آفتان خطيرتان في التعامل مع السّنّة"، يوسف القرضاوي، مجلة السنة، مركز بحوث السنة والسيرة، عدد، ص47.

[4] - وهناك قول رابع أسنده العقيلي عن الإمام مالك أن ابن القاسم سأل مالكا عن يحدث بهذا الحديث الذي قالوا :" أن الله خلق آدم على صورته فأنكر ذلك إنكارا شديدا، ونهى ان يحدث به أحد. الضعفاء الكبير، العقيلي،تحـ. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية،ط1، د.ت، (2/252-251). وينظر: التمهيد (150/7) ففيه إنكار مالك لهذا الحديث ونهيه عن التحديث به. وعلق ابن عبد البرعلى هذا بقوله :" وإنما كره ذلك مالك، خشية الخوض في التشبيه بكيف هاهنا".ولعلّ هذا هو الأسلم للمرء اليوم. على حدِّ قول الحافظ: " والصواب الإمساك عن أمثال هذه المباحث والتفويض إلى الله في جميعها، والاكتفاء بالإيمان بكلّ ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه... "اهـ. فتح الباري(383/13).

5 - رواه عبدالله بن أحمد في السنة(1100) وابن حبان في صحيحه(5605)، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به.

6 - رواه ابن خزيمة في التوحيد (43)، عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة به.

7 - رواه مسلم [ك. البر والصلة والآداب، ب. النهي عن ضرب الوجه، (6821)]، عن قتادة عن أبي أيوب عبدالملك بن مالك المراغي عن أبي هريرة مرفوعاً(إذا قاتل أحدكم فيجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته).

[8] - رواه أحمد في مسنده (7414) عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعا(لا يقولن أحدكم قبح الله وجهك ولا وجه من أشبه وجهك فإن الله خلق آدم على صورته). قال أحمد شاكر في تحقيق المسند (222/7) (7414)إسناده صحيح

فالحديث لم يتفرد به همّام بن مُنبِّه كما هو واضح ، بل رواه طائفة عن أبي هريرة رضي الله عنه غير همام ، وله شواهد.

2- الطعن في همّام بن منبه

همام بن منبه: هو أبو عقبة (وقيل أبو عتبة) همام بن منبه بن كامل اليماني الصنعاني، تابعي من أوسط التابعين، وثقه ابن معين وغيره؛ روى عن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وغيرهم، وروى عنه أخوه وهب ومعمر بن راشد وغيرهما؛ أخرج له الجماعة.، توفي (132هـ) على الصحيح[3]؛ وهو صاحب الصحيفة المشهورة باسمه (صحيفة همام) وقد سمِعَها من أبي هريرτ، ورواها عنه معمر بن راشد الأزدي ورواه عن معمر:عبدالرزاق الصنعاني ، ورواها الأئمة عن عبدالرزاق؛ قال الحافظ ابن حجر:"قال الميموني عن أحمد: كان همام يغزو وكان يشتري الكتب لأخيه وهب فجالس أبا هريرة فسمع منه أحاديث وهي نحو من أربعين ومائة حديث بإسناد واحد، وأدركه معمر وقد كبر وسقط حاجباه على عينيه فقرأ عليه همام حتى إذا مل أخذ معمر فقرأ الباقي"[4]؛ وهذه الصحيفة تعتبر من أوائل ما كتب من الحديث النبوي[5].

3- كون الحديث موافقا لما في التوراة

أجاب أبو شهبة عن هذه الشبهة فقال: "إن الحديث مروي في الصحيحين وغيرهما من كتب السنَّة المعتمدة، ولا يضير أبا هريرة أن يكون ما رواه من الحديث موافقا لما في التوراة، فالكلُّ من عند الله ووحيه، والقرآ والسنة الصحيحة هما المهيمنان والشاهدان على الكتب السابقة، فما جاء في القرآن مصداقا لما في التوراة والإنجيل فهو حق ولم يدخُله تحريف ولا تبديل ، قال الله تعالى في سورة المائدة –بعد ما ذكر التوراة والإنجيل وتصديق الإنجيل لما في التوراة–:[

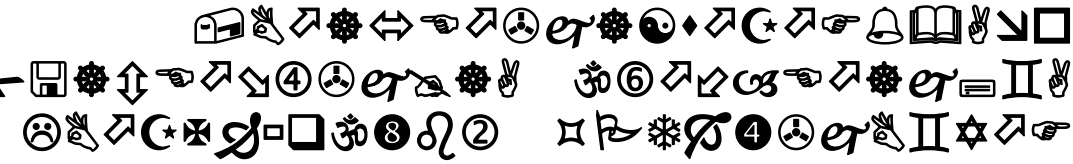

---

1 -- رواه ابن أبي عاصم في السنة(530) عن جرير عن الأعمش عن حبيب عن عطاء عن ابن عمر مرفوعا(لا تقبحوا الوجه فإن الله خلق آدم على صورته) ورجاله ثقات سوى عطاء بن السائب اختلط بأخره ولا يدرى متى روى عنه حبيب بن أبي ثابت قبل اختلاطه أم بعده ، وصحح بعضهم رواية حبيب عن عطاء. قال محقق كتاب السنة صحيح وإسناده ضعيف. ينظر كتاب السنة، ص363.

2 - رواه عبدالله أحمد في السنة(1122) عن أبيه عن عبدالرزاق عن معمر عن قتادة يبلغ به النبي عليه الصلاة والسلام(خلق الله آدم على صورته)

3 - تهذيب التهذيب (283/4). تقريب التهذيب (مجموعا إلى الكاشف وغيره)، ص643.

4 - التهذيب(283/4).

5 - قال الشيخ أحمد شاكر في حاشيته على المسند:هذه الصحيفة من أوائل ما كتب من الحديث النبوي وهي تعتبر تأليفاً مستقلاً بكتابة همام إياها والظاهر من الروايات أنه كتبها عن أبي هريرة مباشرة أعني أنه كتبها في حياته. مسند الإمام أحمد (181/8). وقد طبعت مفردة بتحقيق حسن مشهور.

[ ] [1] ."[2]

المبحث الثاني: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العقل والواقع

المبحث الأوّل: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العقل

- **حديث سجود الشمس**

عَنْ أَبِي ذَرٍّ τ قَالَ: ((قَالَ النَّبِيُّ ρ لأَبِي ذَرٍّ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ: تَدْرِى أَيْنَ تَذْهَبُ قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ الْعَرْشِ فَتَسْتَأْذِنَ فَيُؤْذَنَ لَهَا وَيُوشِكُ أَنْ تَسْجُدَ فَلاَ يُقْبَلَ مِنْهَا وَتَسْتَأْذِنَ فَلاَ يُؤْذَنَ لَهَا يُقَالُ لَهَا ارْجِعِى مِنْ حَيْثُ جِئْتِ فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى[

[ ] [3] .[4]

وجه الاعتراض

1- أنَّ القرآن الكريم ليس فيه أن الشمس تدور، وتأتي كل ليلة تبيت تحت العرش ساجدة.

---

[1] - سورة المائدة، آيه 50.

[2] -دفاع عن السنة وردُّ شبة المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد ابو شهبة، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، ط1، 1409هـ/1989م، ص 129،130.

[3] - يس، آية 37.

[4] - البخاري [ك. بدء الخلق، ب. صِفَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، (3235)]، و[ك. التفسير، ب. قَوْلِهِ "وَالشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ"، (4850)]. و[ك. التوحيد، ب. وكان عرشه على الماء، (7513)]. و مسلم[ك. الإيمان، ب. بَيَانِ الزَّمَنِ الَّذِى لاَ يُقْبَلُ فِيهِ الإِيمَانُ، (418)]،

2- أن الحديث يخالف العلم الحديث والعقل والواقع المحسوس؛ فسجود الشمس يعني خروجها عن مدارها، وتعطُّل حركة الليل والنهار وهذا شيء لا يحدث أبدا، لأنَّا نراها ماغَربت على طرفٍ من الأرضِ إلا أشرَقَت على الأخر، فمتى تذْهَبُ للسُّجودِ تحت العرش ؟

فهوم العلماء للحديث

قال الخطابي: "ليس في سجود الشمس كل ليلة تحت العرش ما يُعِيق عن دورانها في سيرها"[1]. وقال:"لا ينكر أن يكون لها استقرار تحت العرش ، من حيث لا ندركه ولا نشاهده ، وإنما هو خبر عن غيب ، فلا نكذب به ، ولا نكيفه ؛ لأن علمنا لا يحيط به "[2]

وقال ابن العربي:"قد أنكر قومٌ سجود الشمس، وهو صحيح ممكن"[3]؛ وقال البدر العيني[4]: "دوران الشمس في فلَكِها لا يستلزم مَنْعَ سجودها في أي موضع أراده الله تعالى"؛ ثُمّ نعت أولئك الذين ينكرون سجود الشمس بقوله: "هؤلاء قوم من الملاحدة؛ لأنهم أنكروا ما أخبر به النبيρ، وثبت عنه بوجهٍ صحيحٍ، ولا مانع من قدرةِ الله تعالى أن يُمَكِّنَ كل شيءٍ من الحيوان والجمادات أن يسجُدَ له".

وتأوّل الحافظ وجهاً لهذا الحديث دفعاً لردِّه فقال:" ويُحتَمَلُ أن يكون المُرادُ بالسُّجودِ، سجودُ من هو موكَّلٌ بها من الملائكة، أو تسجُدُ بصورةِ الحالِ، فيكون عبارة عن الزِّيادة في الانقياد والخضوع في ذلك الحين"[5]؛ " والتَّعبير عن سجود الشَّمسِ بسجود الملائكةِ نوعٌ من أنواع المَجاز المعروف بإطلاق السَّبب على المُسبب، وهو أقسام كذلك، والذي ذكَرَه الحافظُ هو من قسم السبب الفاعليّ، كقولِهم: نزل السّحاب، والمُراد حقيقةً المطرُ لا السحاب"[6].

ردُّ الاعتراض

1- الإشارات القرآنية لحركة الشمس وسائر الأفلاك وموافقتها للعلم الحديث

بداية نقول: أن القرآن الكريم قد تضمن الإشارة إلى حركة الأرض والشمس وسائر الأفلاك، بل بيَّن بعض التفاصيل الدقيقة لتلك الحركة، فجاءت هذه الإشارات موافقة للعلم الحديث في حقائقه ؛ من تلكم الآيات قول الله تعالى:

---

[1] - فتح الباري (542/8).
[2] - أعلام الحديث شرح صحيح البخاري (189/3).
[3] - عمدة القاري (164/15)
[4] - عمدة القاري (15/ 164).
[5] - فتح الباري (299/6).
[6] - ومِمَّن مال إلى حمل الحديث على المجاز الشيخ محمد أبو شهبة. ينظر: دفاع عن السُّنّة، ص 44.

وبعد أن تحدثت الآيات الكريمات عن الشمس والقمر والأرض ذكرت حقيقتين علميتين مذهلتين متعلقتين بما قد تحدثت عنهم (الشمس والقمر والأرض) وهما:

1 – حركة الأرض فى الفضاء من خلال ذِكر حركةِ كلٍ من الشّمس والقمر والأرض جميعا، كما في قول الله I: [﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾]، ليسَ ذلك فحَسْب بل جاء وصف هذه الحركة بدقة بالغة، وأنها حركةٌ منتظمةٌ سهلةٌ سَلِسَةٌ مثلَ حركةِ السّابح فى الماء بسهولةٍ وفي انسيابِيّةٍ كما في قوله Ψ:[﴿ ﴾].

2 – وصف شكل حركة الأرض فى الفضاء، من خلال ذكر صِفَة الحَرَكَة لكلٍّ منَ الشّمس والقمر والأرضِ جميعا، وأن هذه الحركة فى مدارٍ شبهِ مُستديرٍ (فلك) كما نصَّت على ذلك الآية السَّالفَة.

بمعنى أوضح نقول: أن كُلًّا من الشّمس والقمر والأرض يَسبَحُ في فلكٍ خاصٍ، بسرعةٍ دورانيةٍ خاصةٍ في فَلَكِه؛ بل إنَّ كُلَّ كوكبٍ وكلَّ نجمٍ يَسبَحُ في فَلَكِه الذي قُدِّر له لا يتحوَّل عنه ولا يَحيدُ، وفي نَفْس الوقت جميعُها في وحدةٍ متماسِكة بفعلِ الجاذبية، وعموماً فالكون كُلُّه لا يَعرِف السُّكون لأنَّ الكُلَّ يَجري لأجلٍ مُسمَّى[2]؛ وهذا ما تَمَّ اكتشافُه حديثاً، في حِينِ أنَّ القُرآنَ الكريمَ قد أخبر بذلك منذ نحو 1400 عام[3].

يقول عبد الدائم الكحيل حول حقيقة جريان الشمس فى الفضاء: " لقد وجد العلماء بعد دراسات معمقة أن الشمس تجرى باتجاه مُحدَّد، أسمَوْه مُستقَرَّ الشَّمس أو " Solar Apex" ويُعرِّفُه الفلكيون كما يلي: "النقطة التى تتحرك الشمس مع كواكبها بإتجاهها .. أى بزاوية تميل 10 درجات جنوب غرب نجم النسر .. بسرعة تقدر بحدود 19.4 كيلو متر في الثانية"[4].

وعليه فدعوى أنّ هذا الحديث يُخالِفُ العلمَ الحديثَ من جِهَةِ أنَّه جعَلَ الشُّروق والغروب من فعل الشمس، مع أن الليل والنهار يحدُثُ بسبب دوران الأرض مردودٌ بنص القرآن الذي نَسَبَ عمليةَ الشُّروقِ والغروبِ للشَّمس في كثيرٍ من الآيات نحو قولهI: [﴿ ﴾ ﴿ ﴾] [الأنعام:78]

---

[1] - سورة يس، الآية 39.

[2] - ينظر: الموسوعة الكونية الكبرى- آيات الله في خلق الكون ونشأة الحياة ، ماهر أحمد الصوفي وآخرون، المكتبة العصرية، لبنان، 1429هـ /2007م، (4/486-484). و موسوعة حقائق الإعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية في مواجهة الشبهات، اعداد.الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنَّة، رابطة العالم الإسلامي، جدة، (1/240 وما بعدها).

[3] - كان المفهوم السائد - طبقا لنظرية كوبرينكس- أنَّ الشمس مركز ثابت للمجموعة الشمسية تدور الكواكب حولها.

[4] -

[5] - سورة الأنعام، الآية 78.

فنَسَبَ البُزوغ لها؛ و قوله Ψ -في قصة أصحاب الكهف-: [﴿] [1]، فهذه أربعة أفعالٍ نُسِبَت إلى الشمس: الطلوع، والغروب، والازْورَار، والقرض؛ فأنت ترى أنَّ نِسبَةَ هذه الأفعال كلِّها للشَّمسِ أمرٌ ظاهرُه في أنَّها هي التي تتحَرَّك، وأن حركَتَها هذه هي التي تُسبِّبُ الشُّروق والغروب ومجيءُ اللَّيل ورجوعُ النَّهار؛ ونحن نعلَم أن هذه الأفعال المنسوبةَ للشَّمس في كتابِ ربِّنا إنّما هي فعلُ الأرض في الحقيقة بدورانها على نفسها[2]، ومع ذلك جاءت نِسبتُها إلى الشَّمس، فإذا كانت نِسبَة هذا الأفعال للشَّمس طَعْنًا في الحديث، فستكون طعناً في القرآن قبله !!.. فنسبة الغروب والشروق إلى الشمس نسبةٌ صحيحةٌ؛ باعتبار نظر العين لها"[3].

2- معنى سجودِ الشمس

قد أخبر القرآن أن كلَّ شيء في السَّمواتِ والأرضِ يسجُد للهI، كما قال ﴿ ﴾ ، [4]

وقالΨ : ﴿ ﴾

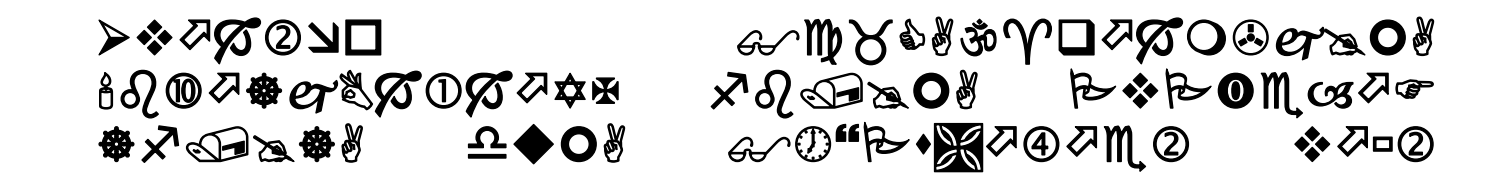

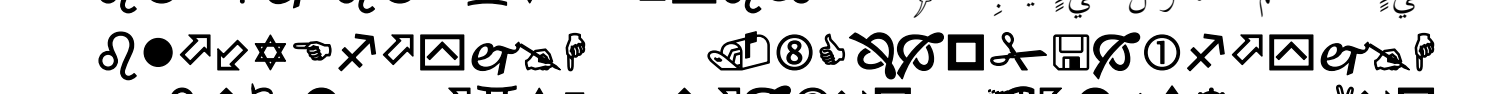

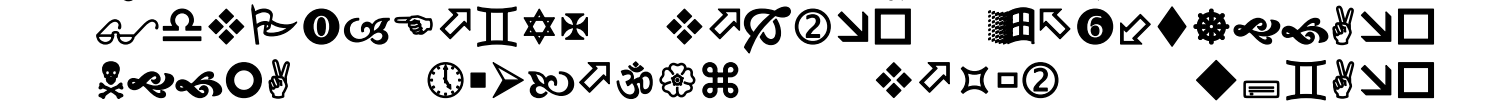

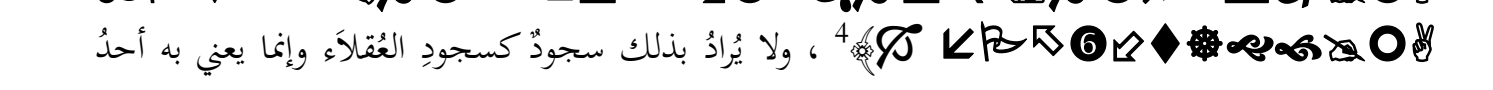

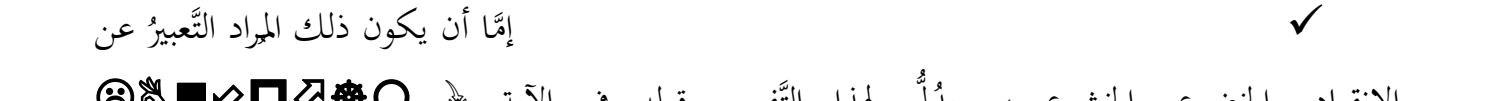

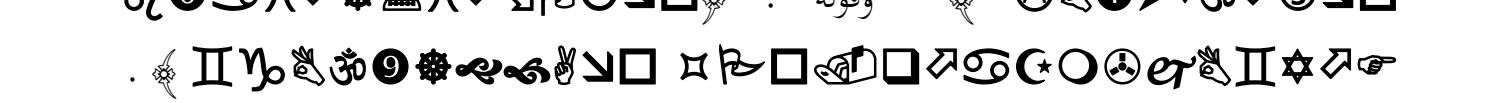

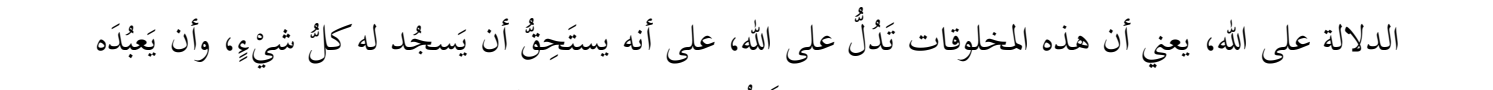

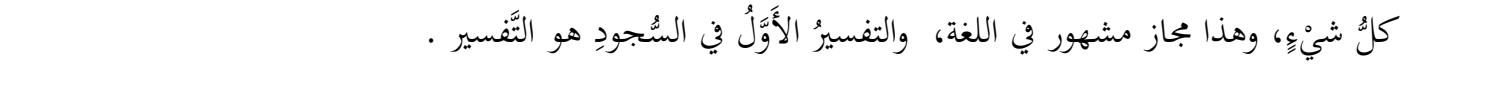

وأما تَقييدُ السُّجود بأنَّه يكونُ تحتَ العَرشِ فهوَ مُبالغَةٌ في الانقيادِ وعبارة عن تمام ذلك كما يقالُ:"فلانٌ يسجُد تحت قَدَمَيْ فلان، ويَسجُد تحت سريره، وتحت عرش الملك" والمعنى في ذلك المبالغة ولا تُرادُ الحقيقةُ؛ فقولُه ((إنَّها تسجُدُ تحت العرش)) يعنى أنها خاضعةٌ له أكمَلَ الخضوع وأتَمَّه[1] .

إذن فسُجودُ الشَّمسِ ثابتٌ في القرآن الكريم كما سبق بيانُه من خلال سياق الآيات، وليس سجودُ الشَّمسِ ممَّا انفرَدَت به السُّنَّة، حتى يكون سُجودُها مَطعَناً في روايات الحديث، واستشكالُها في الحديثِ يجُرُّ إلى استشكالِها في الآيات، والعكسُ بالعكس .

بل لقد أخبرنا القرآن –في آيات كثيرات– عمَّا هو أعجبُ من السجود وهو تسبيحُ الجمادات والحيوانات والطيور وأجرام السَّموات وقُنوتُها لله Ψ، وخشيَتُها للهI،وطاعتُها لهY؛ ومن المعلوم أنَّ سجودَ هذه المخلوقاتِ ليس هو السُّجود على سبعةِ أعضاء كبني آدم، كما أن تسبيحَها ليس كمثلِ تسبيحِ بني آدم؛ فإن تبين أنه ليس طعنا في القرآن الكريم، فقد تبين (لزوما) أنه ليس طعنا أيضًا في السنة المشرفة ![2]

وبالجملة فإنَّ الشمس دائمةُ السُّجود، وليس لها وقتٌ خاصٌ بالسُّجود لا تَسجُد في غيرِه، فإنَّها إذا غربت على قوْمٍ طلعت على قوْمٍ آخرين، فسجودُها مستمِرٌّ، وهي مع سائرِ هذا العالم تحت العرش، لأنَّه سقف العالم أجمَع بأرضه وسماواته، وجنَّتِه وناره، وهذا وأمثالُه يجبُ الإيمان به على ما أرادَه الله ورسولهρ.[3]

كما أنَّ هناك تصوُّراً آخر لذى مستشكِل الحديث جرّه لرَفض الحديث يمكن صياغَتُه على شكل السؤال التالي: من قال أنّ سجود الشمس يقتضي غيابها، حتى يُجعَلَ من انتفاء غيابِها عن الأرض طرفةَ عينٍ مناقِضا لذهابِها للسجود تحت العرش؟؟[4].

والجواب أنّه ليس في لفظ حديث أبي ذر τ أن تَغيبَ، وإنّما فيه أنّها ((تذهب)) أو ((تغرُب))، ولا يتضمن الحديث لفظ أنّها تغيب بمعنى تختفي– وهو ما فهمه الدكتور وأراد إلزامنا به–، وهو المعنى الذي أثار الاشكال أمام ما هو معروفٌ من أن الشمس لا تغيبُ عن الأرض كلِّها ثانية واحدة، فكيف تذهب وتختفي للسجود تحت العرش؟

---

[1]- ينظر: مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، عبدالله القصيمي، طبع المجلس العلمي السلفي، دار الدعوة السلفية، باكستان، 1406هـ/1986م، ص 112-113.

[2] - ينظر: مقال " مع حديث سجود الشمس: حديث من الحاديث التي يطعن بها على المنهج النقدي للمحدثين" للشريف حاتم العوني، منشور بموقعه على الأنترنيت وموقع نماء للبحوث
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=135

[3] - الجواهر واللآلىء المصنوعة في تفسير القرآن العظيم بالأحاديث الصحيحة المرفوعة، عبد الله التليدي، دار البشائر، بيروت، ط1، 1424هـ/2003م، (695/2).

[4] - آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار،محمد بن رمضان رمضاني، ص431.

إن الناظر في كلام العرب يجِد أن العرب ترادِف بين لفظي "الغروب" والذهاب" من ذلك قولهم: (غرّب القوم: ذهبوا في المغرب)[1] إذاً فغروب الشمس هو ذهابُها وتحرُّكها وجريانُها، وليس غيابُها واختفاؤُها كما قرَّره الدكتور، وبهذا المعنى لا تناقض بين الحديث والواقع الحسي المشاهد، لأنّ غروب الشمس لا ينافي سجودَها تحت العرش.

المطلب الثاني: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة الواقع

- **حديث أنس رضي الله عنه إن عُمِّر هذا فلن يدركه الهرم حتى تقوم الساعة**

حديث أنسτ: ((أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ ρ فَقَالَ : يَا رَسُولَ الله، مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ ؟ قَالَ : وَيْلَكَ! وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا ؟ قَالَ : مَا أَعْدَدْتُ لَهَا إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ الله وَرَسُولَهُ، قَالَ : إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ . فَقُلْنَا: وَنَحْنُ كَذَلِكَ، قَالَ : نَعَمْ. فَفَرِحْنَا يَوْمَئِذٍ فَرَحًا شَدِيدًا. فَمَرَّ غُلَامٌ لِلْمُغِيرَةِ وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي فَقَالَ: إِنْ أُخِّرَ هَذَا فَلَنْ يُدْرِكَهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ.))[2]

أوجه الاعتراض:

1- كَذَّب الدكتور بالحديث بدعوى مخالفته القطعية للواقع ؛ لأن ذلك الغلام لو عَمَّر مائة سنة بعد ذلك الحديث، فقد وقع تكذيب هذا الخبر بعدم قيام الساعة بعد شيخوخته، بل بعد موته وحتى اليوم.

فهوم العلماء للحديث:

قال ابن حجر: "وقال الإسماعيلي بعد أن قرر أن المراد بالساعة ساعة الذين كانوا حاضرين عند النبيρ وأن المراد موتهم، وأنه أطلق على يوم موتهم اسم الساعة لإفضائه بهم إلى أمور الآخرة، ويؤيد ذلك أن الله استأثر بعلم وقت قيام الساعة العظمى، كما دلت عليه الآيات والأحاديث الكثيرة، قال: ويحتمل أن يكون المراد بقوله: "حتى تقوم الساعة" المبالغة في تقريب قيام الساعة لا التحديد... وهذا عمل شائع للعرب يستعمل للمبالغة عند تفخيم الأمر وعند تحقيره، وعند تقريب الشيء وعند تبعيده، فيكون حاصل المعنى أن الساعة تقوم قريبا جدا.ثم قال ابن حجر: وبهذا الاحتمال الثاني جزم بعض شراح "المصابيح"، واستبعده بعض شراح "المشارق" وقال الداودي: المحفوظ أنهρ قال ذلك للذين خاطبهم بقوله تأتيكم ساعتكم، يعني بذلك موتهم؛ لأنهم كانوا أعرابا، فخشي أن يقول لهم: لا أدري متى الساعة فيرتابوا؛ فكلمهم بالمعاريض، وكأنه أشار إلى حديث عائشة – رضي

[1] - لسان العرب، ص3225.

[2] - متفق عليه؛ البخاري [ك. الأدب، ب. ماجاء في قول الرجل ويلك ، (6237)]. مسلم [ك. الفتن وأشراط الساعة، ب. قرب الساعة، (7599) (7601)].

الله عنها – الذي أخرجه مسلم ((كان الأعراب إذا قدِموا على رسول الله ρ سألوه عن السّاعة: متى السّاعة؟ فنظر إلى أحدثِ إنسانٍ، فقال: إن يَعِش هذا لم يدْرَكْه الهَرَم قامت عليكم ساعتكم))[1] "[2].

ردُّ الاعتراض:

1- لا يُفهَم الحديثُ فهماً صحيحاً إلاَّ بجَمْع طُرُقه كما قرَّر أئمَّة هذا الشأن[3] ؛ فالقصّة المشارُ إليها في الحديث لها عِدَّة روايات متقاربة جاءت شارحة ومبيّنة للحديث المشكِل منها حديث عائشةτ عند البخاري ومسلم في صحيحيهما قالت: ((كَانَ رِجَالٌ مِنْ الْأَعْرَابِ جُفَاةً يَأْتُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَسْأَلُونَهُ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَكَانَ يَنْظُرُ إِلَى أَصْغَرِهِمْ، فَيَقُولُ : إِنْ يَعِشْ هَذَا لَا يُدْرِكْهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ **سَاعَتُكُمْ**)) . قَالَ هِشَام: يَعْنِي مَوْتَهُمْ "[4]. فالسيدة عائشة قد صرَّحت بلفظ (ساعتكم) التي تشير إلى أن المعنيين هم المخاطبون أنذاك، ثم زاد المعنى إيضاحاً هشام بن عروة (ت145هـ) فقال: (يعني موتهم). فالمعنى أن النبيρ قد أجاب السائل عن الساعة بالإشارة إلى أصغر الحاضرين مبيّنا أنَّه لن يبلُغَه الهرمُ حتى تقوم على السّائلِ ساعتُه، لأنَّه حتماً سيكونُ في عِداد الأموات، ومن مات فقد قامت قيامته وجاءت ساعته؛ وبذلك يَنحَلُّ الاعتراض على عدم قيام السّاعةِ إلى اليومِ كما في ظاهر رواية البخاري[5]؛ ويؤكِّدُ هذا أيضا حديث ((والذي نفسي بيده ما على الأرض نفس منفوسة **اليوم** تأتي عليها مئة سنة))[6]. وقولهρ أيضا وقد مرَّ به سعد (غلام من دوس): ((إن عُمِّر حتى يأكل عُمْرَه لم يبق

---

[1] - مسلم[ك. الفتن وأشراط الساعة، ب. قرب الساعة، (7598)].

[2] - فتح الباري (572/10).

[3] - المقصود بذلك النَّظرُ في كلِّ طرق الحديث ووجوهه ومروياته واختلاف ألفاظِه؛ فهي اعظم ما يعين على فهم النص وبيان مُراد المتكلّم . قال ابن معين:" لو لم نكتب الحديث من مائة وجه فأنا فيه يتيم". وقال أحمد: " نحن كتبنا الحديث من ستة أوجه وسبعة أوجه ولم نضبط، كيف يضبطه من كتبه من وجه واحد؟ !!". وقال ابن المديني:" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبن خطؤه". ينظر هذه الأقوال وغيرها في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحـ. محمود الطحان، مكتبة المعارف، 1403هـ،(212/2). و ينظر: بحث "أثر السياق وجمع الروايات وأسباب الورود في فهم الحديث"، عبد الله الفوزان، مقدم لندوة العلمية 4 (السنّة النبوية بين ضوابط الفهم السديد و متطلّبات التجديد)، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، 24-1430/04/26هـ، ط1، 1430 (200/1).
يقول القرضاوي مُبيّناً فائدة جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد:" بحيث يُردُّ متشابهُها إلى محكمِها، ويُحمَل مُطلقُها على مُقيَّدها، ويُفسَّر عامُّها بخاصِّها. وبذلك يتَّضِح المعنى المراد منها، ولا يُضرَب بعضها ببعض". وقال: " الاكتفاء بظاهر حديث واحد دون النظر في سائر الأحاديث كثيرا ما يوقع في الخطأ ويبعد عن جادة الصواب وعن المقصود الذي سيق له الحديث". ينظر: كيف نتعامل مع السنة النبوية، معالم وضوابط، يوسف القرضاوي، سلسلة قضايا الفكر الفكر الإسلامي4، المعهد العالمي للفكر الإسلامي- فرجينيا، دار الوفاء، المنصورة، ط6، 1414هـ/1993م، ص 103،108.

[4] - متفق عليه؛ البخاري[ك. الرقاق، ب. سكرات الموت، (6590)]. مسلم[ك. الفتن وأشراط الساعة، ب. قرب الساعة، (7598)].

[5] - قال القرطبي:" هذه الرّواية رواية واضحة حسنة، وهي المفسِّرة لكل ما يرد في هذا المعنى من الألفاظ المشكلة". المفهم (طبعة المغرب) (1756/4).

[6] - مسند أبي يعلى (145/5). قال محققه: رجاله ثقات غير أن الحسن عنعن. والحديث صحيح .

منكم عينٌ تطرف))[1]. وحديث جابر عند مسلم قال: ((سمِعتُ رسول اللهρ يقول قبل أن يموت بشهر: **تسألوني عن الساعة وإنَّما علمُها عند الله** وأقسم بالله ما على الأرض من نفس منفوسةٍ تأتي عليها مائة سنة))[2]. [3]

2- وجَّه بعض العلماء حديث أنس عند البخاري باحتمال أن يكون الحديثُ مَروِيّاً بالمعنى رواه أحد رواة الحديث ونَقَلَتِه فغيَّرَ لفظه وتَصرَّفَ فيه فوَهِم وأَوهم بنقلِه المعنى من الخصوص إلى العموم، وهذا يقع كثيرا في الروايات لكن لا يتفطَّنُ له إلا فحول العلماء فتراهم يُعِلُّون الحديث بسبب روايتِه بالمعنى[4]؛ ويُعضِّدُ هذا الاحتمال ما جاء في الأثر:((عن نعيم بن دجاجة قال: كنت جالساً عند عليٍّ إذ جاء أبو مسعود فقال عليٌّ: قد جاء فرّوخ فجلس. فقال علي: إنّك تُفتي النَّاس؟ قال: أجل وأُخبرهم الساعة أن الآخر شرٌّ. قال: فأخبرني هل سَمِعت منه شيئا؟ قال: نعم سمِعتُه يقول: لا تأتي على الناس مائة سنة وعلى الأرض عينٌ تَطرُف. فقال علي: أَخطأَت أستُكَ الحفرةَ وأخطأتَ في أوّل فُتياك. إنّما قال ذلك لمن حضَرَه يومئذٍ. هل الرَّخاءُ إلاّ بعد المائة؟))[5]. ويُشبِهُهُ ما رواه مسلم بسنده عن عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: ((صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، صَلَاةَ الْعِشَاءِ، فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» . قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَوَهَلَ النَّاسُ [أي غلط الناس] فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِلْكَ، فِيمَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَنْخَرِمَ ذَلِكَ الْقَرْنُ [أي الجيل]))[6].

3- دعوى تكذيب الواقع لهذا الخبر

---

[1] - مسند ابي يعلى (104/7). قال المحقق: إسناده ضعيف . والحديث صحيح بطرقه.

[2] - مسلم [ك. فضائل الصحابة، ب. قَوْلِهِ ρ تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ الْيَوْمَ، (6644)].

[3] - قال النووي: "هذه الأحاديث قد فسر بعضها بعضا، وفيها علم من أعلام النبوة، والمراد: أن كل نفس منفوسة كانت تلك الليلة على الأرض لا تعيش بعدها أكثر من مائة سنة، سواء قل أمرها قبل ذلك أم لا؟، وليس فيه نفي عيش أحد يوجد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة، ومعنى نفس منفوسة أي: مولودة" . شرح صحيح مسلم (90/16).

[4] - ينظر: التمييز للإمام مسلم، ص 189-190. .وينظر: الأسباب المُوجِبة لتضعيف حديث الثقة (دراسة نظرية تطبيقية)، زكريا بن قادر غلام بخش، رسالة ماجستير، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 1434هـ/2013م، ص164 وما بعدها. و مقال: " العلل الناشئة عن الرّواية بالمعنى"، ياسر أحمد الشمالي، مجلة جامعة دمشق، مجلد19، عدد2، 2003م.

[5] - مسند أبي يعلى (360/1) . قال الهيتمي في مجمع الزَّوائد: رواه أبو يعلى ورجاله ثقات. وقال محقق مسند أبي يعلى: إسناده حسن. " وأخطأت أستك الحفرة" يراد به: وضعت الأمر في غير موضعه.

[6] - مسلم [ك. فضائل الصحابة، ب. قَوْلِهِ ρ تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ الْيَوْمَ، (6642)].

من خلال الرّوايات السالفة يَتَجَلَّى فقه تعامل الصحابة والأئمة وصولا إلى البخاري ومسلم فمن جاء بعدهم من العلماء والنُّقَّاد إلى اليوم؛ وكيف قبلوا الحديث من غير نكير متأوِّلين فهمَه، مُتَقَبِّلين لمعناه.

وهنا يُطرَحُ هذا السؤال: تكذيب الواقع لهذا الخبر التكذيب القطعي متى سيظهر للعقلاء ؟

سيقال : بعد هرم الغلام؛ أو قل : بعد موت الغلام دون أن تقوم الساعة؛ ولنَفْتَرِض أنَّ النّبيρ قال هذا الكلام في آخر سنة قبل حجة الوداع، يعني قبل موتهρ بأشهر فقط، يعني في سنة عشر من الهجرة؛ فستكون سنة (110) هي آخر سنة يَتَبَيَّنُ فيها كذب هذا الخبر[1].

لكن الواقع أن البخاري ومسلما قد صحَّحا هذا الحديث، بعد مُرورِ هذا الأَمَدِ بنحو مائة وأربعين سنة؛ أي عندما صَحَّحَ البخاريُّ ومسلم هذا الحديث كان قد مر على ظهور كَذِبِه –على رأيه الدكتور– أكثر من قرن، ومع ذلك صَحَّحاه ! بل وصَحَّحَه جَمْعٌ من أهل العلم، ورووه في كتبهم، وقبلهم رواه أئمة التابعين وأتباع التابعين، رغم مخالفته القطعية للواقع !! ورغم وضوح كذبه للأعمى!!

فإمَّا أنهم جميعا مجانين، إذ كيف يُصحِّحون ما يظهر كذبه لأغبى الخلق وأعمى الناس عن الواقع ؟! وإمَّا أنهم لم يَجِدُوا فيه ما يُخالِفُ الواقع ولذلك صَحَّحُوه.

ولا يَرِدُ هنا احتمال فَواتِ هذا الأمر عنهم، ولا يُحتَمَل أن يكونوا قد غَفَلوا عن هذا الأمر الواضح؛ لأنه أَمْرٌ في غاية الوضوح كما ترون، فلا يُمكِنُ عقلاً أن يَتَغابى المحدِّثون كُلُّهم ويتعاموا عن هذا الأمر الواضح ممَّن رواه مُعتقِداً صِحَّتَه.

ولذلك : فمن أراد التَّشْكيك في هذا الحديث بهذا الأمر الواضح، فعليه أن يعلم بأنه بتشكيكه هذا قد حكم على البخاري ومسلم بغباءٍ مُفرِطٍ، يَصِلُ أقصى حدودِ البَلاهَة بَلْه الجُنون؛ لأن إدراك عدمَ قيامِ السّاعةِ بعد موت هذا الغلام لا يحتاجُ إلا شَخْصاً له أدنى درجات العقلِ وإدراك الحس.

وعليه فإمَّا أن يَحكُم على كلِّ من صحَّح الحديث بما فيهم البخاريَّ بالجنون !!؛ وإلاّ فعليه أن يُقِر أن لهم تفسيراً للحديث لا يتعارض مع الواقع ولذلك صححوا الحديث؛ ولا مانع بعد ذلك من أن يستضعف هذا التفسير، لكن لا يحق له أن يُوهِم أو يَتَوَهَّم أن البخاريَّ ومسلما ومن صحح الحديث كانوا غافلين عن هذا النقد الواضح، كأنه هو الوحيد الذي اكتشف أن القيامة لم تقم، رغم موت الغلام منذ قرون!

[1] - بل العكس فإن هذا الحديث من دلائل نبوتهρ حيث أخبر بأمر مغيب، فوقع كما أخبر به. فإنه أخبربهρ قبل موته بشهر؛ أي في السنة 10هـ، وكانت سنة 110هـ هي السنة التي مات فيها آخر صحابي وهو أبو الطُّفيل عامر بن واثلة τ. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (7/ 231). و التقييد والإيضاح، ص313. و السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، ط3، 1427هـ/ 2006م، ص 259: 260.

والغريب : أن المعنى الخاطئ الذي يتوهم من يسمع كلام الدكتور أنه معنى هو سَبَق من اكتشفه، قد تَبَيَّن أنَّه معنى قديمٌ جدّاً، ولكنَّه معنى خطأٌ، قد نَبَّه على خطئه الصحابة والتابعون وتابعوهم والأئمة من بعدهم !! ولذلك صحح البخاري ومسلم الحديث، بناءً على معناه الصحيح لا على معناه الخطأ الذي نفاه الأئمة عن الحديث، ونزَّهوا كلام النَّبيِّρعنه.

وبهذا انتهينا من أمرين:

الأول : أن معنى الحديث ليس فيه مخالفةٌ للواقع كما ادعى الدكتور، بل المقصود بالسَّاعةِ ساعةُ السّائل وهي ساعة موته[1].

الثاني : أن هذا المعنى لم نتأوَّل به نحن الحديث للدفاع عن الصحيحين، ولا تَعَسَّفنا في تفسيره لكي لا نخطئ الشيخين كما يُوهمه كلام الدكتور، بل كان معروفا عند الصحابة والتابعين وتابعيهم وعند الشيخين (البخاري ومسلم) فلذلك صححوه.

فإن قيل: فلماذا أجاب النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الجواب ؟

الجواب : أن الأعراب كانوا يسألون عن موعد الساعة، وكان النّبيُّρ يُريدُ أن يلفت انتباههم إلى أن معرفة موعد السَّاعة لا ينفعهم في شيءٍ وإنَّما ينفعُ المرءَ عمَلُه، ولذلك قالρ لذلك الأعرابي الذي سأله –كما في حديث أنس الذي يَحتَجُّ الدكتور به– : ((وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا ؟)) فهوρ يقول له: إن كان موعدها قريباً أو بعيداً ماذا ينفعُك ؟ فماذا سوف تستفيد إن كان موعدُها بعيداً إن أسأت العمل؟! وماذا ينقُصُك إن كانت قريبة: إن أحسنت العمل؟!؛ ثم أكَّدَ النَّبيُّρ هذا المعنى بقوله: ((إِنْ أُخِّرَ هَذَا فَلَنْ يُدْرِكَهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ)) أي: لو كانت الساعة بعد عشرة آلاف سنة، فإنك يا أيها السائل لن تَفوق في العمر عمر هذا الغلام الصغير فسوف تموت،وهذه هي ساعتك.

هذا هو جواب النبيρ، وقد فهمَه علماء الصحابة وفهِمَه علماء التابعين ومن بعدهم كذلك أيضا؛ لأن السِّياق يَدُلُّ عليه؛ ولأن غيابَ علم السَّاعة عن كلِّ الخلقِ من حقائق القرآن والسنة المشهورة المعلومة، وأنَّه من خصائص علم الله تعالى وحده الذي لا يشركه فيه أحدٌ، وهذا كُلُّه مِمَّا يُدرِكُه جهلاء المسلمين فضلاً عن علمائهم.[2]

---

[1] - هذا المعنى كان معروفا متداولا زمن السلف فقد أسند الطبري إلى المغيرة بن شعبة أنه قال: "يقولون القيامة القيامة.. وإنما قيامة أحدهم موته". وروى بسنده أيضا عن أبي قيس قال شهدت جنازة فيها علقمة، فلما دفن قال: "أما هذا فقد قامت قيامته". ينظر: تفسير الطبري (23/469-468). أما حديث "من مات فقد قامت قيامته". قال العراقي: رواه ابن أبي الدنيا في كتاب (الموت) من حديث أنس بسند ضعيف. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (2/1013).. قال الزيلعي : غريب .. والحديث معناه في الصحيحين. ينظر تخريج أحاديث الكشاف (1/146).

[2] - مقال للشريف حاتم العوني يرد فيه على عدنان ابراهيم منشور بموقع الدكتور حاتم . بتصرف

المطلب الثالث: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العلم التجريبي

- **حديث: لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها**

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ت قال النَّبِيّ ρ: ((لَوْلاَ بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْنَزِ[1] اللَّحْمُ وَلَوْلاَ حَوَّاءُ لَمْ تَخُنْ أُنْثَى زَوْجَهَا))[2]

وجه الاعتراض

1- الجزء الأوّل: من الحديث يتعارَضُ مع العلمِ التَّجريبي، فالحديثُ جعل بني إسرائيل سَبَباً لتَلَفِ اللَّحم، بينَما اللَّحمُ يَنتُنُ بسبب جرثومي ميكروبي.

2- الجزء الثاني: يخالف القرآن الكريم لأنّه يحُطُّ من كرامة المرأة وينسِبُ الخيانَة لحواء؛ موافِقا في ذلك للأساطير التوراتية و الإسرائيليات.

أوّلًا: نَتَنُ اللَّحم

فهوم العلماء

قال الحافظ العراقي: " يُحتمَلُ أنَّ التَّغيُّر كان قديماً قبلَ وُجودِ بني إسرائيل، سبَبُه ما علِمَه اللهُ ممَّا يحدُثُ من بني إسرائيلَ بعد ذلك والله أعلم"[3].

وقال الحافظُ : "قوله ((لولا بنو إسرائيل لم يَخنَزِ اللّحم))، قيل أصله أنَّ بني إسرائيل ادَّخروا لحم السَّلوى وكانوا نُهوا عن ذلك فعوقبوا بذلك،.. وقال بعضهم: معناه لولا أن بني إسرائيل سنُّوا ادِّخار اللَّحم حتى أنتن لما ادُّخِرَ فلم ينتن...".[4]

وقريبٌ منهُ ما ذهب إليه العينيُّ إذ قال: "... وعن قتادة كان المَنُّ والسَّلوى يَسقُط على بني إسرائيل من طلوعِ الفجرِ إلى طُلوع الشّمس كسقوطِ الثّلج، فيؤخَذُ منه بقَدْر ما يُغْني ذلك اليومَ إلاَّ يومَ الجُمعة فإنَّهم يأخذون له وللسَّبت، فإن تَعَدَّوا إلى أكثرَ من ذلك فَسَدَ ما ادَّخرُوا، فكان ادِّخارُهم فساداً للأطعمة عليهم وعلى غيرهم؛ وقال بعضهم: لما نزَلَت المائدةُ عليهم أُمِرُوا أن لا يَدَّخِروا فادَّخَروا؛ وقيل: يُحتمَل أن يكونَ من اعتدائهم في السَّبت، وقيل: كان سببُه أنّهم أُمِروا بترْك ادِّخار السَّلوى فادَّخروه حتى أنتَنَ فاستمَرَّ نتْنُ اللُّحوم من ذلك الوقت، أو لمّا صار الماءُ في أفواههم دماً وانتنوا بذلك سرى ذلك النّتْن إلى اللَّحم وغيره عقوبة لهم؛ وفي الحلية

---

[1] - خَنِز: أي ما أنتن، يقال خنِز يخنَز، وخزِن يخزَن إذا تغيَّرت ريحُه. النهاية في غريب الحديث، ص 403.

[2] - البخاري [ك. أحاديث الأنبياء، ب. قول الله تعالى (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الارض خليفة).(3365)].[ك. أحاديث الأنبياء، ب. قول الله تعالى (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة)،(3435)] وفي أخره لفظ ((الدهر)) . ومسلم [ك. الرضاع، ب. لولا حواء لم تخن أنثى زوجها.(3724)] بزيادة ((ولم يخبث الطعام)).

[3] - طرح التثريب (63/7).

[4] - فتح الباري (424/6).

لأبي نعيم عن وهب ابن منبه قال: وجدتُ في بعض الكُتُب عن الله تعالى لولا أنِّي كتَبْتُ الفناء على الميْت لحبسه أهلُه في بيوتِهم، ولولا أنِّي كتبتُ الفسادَ على الطَّعامِ لخَزَنتْه الأغنياءُ عن الفقراء"[1].

أوجه ردِّ الاعتراض:

من خلال ما سبق من نقول العلماء يمكن أن نتبيَّن لعلماء رأيين في شرح الحديث[2]:

1- حمل الحديث على ظاهرِه، فيكون المعنى أنّ بني إسرائيل كانوا هم السّببُ في تقدير الله Y الفساد والنّتْن على اللحم المدّخر عقابا لهم من الله تعالى، بعد أن كان اللحم قبلَهم لا يفسُد ولا يتغيّر بالادخار، ثمَّ استمرَّ هذا إلى اليوم، وهو رأي طائفة من العلماء كالقاضي عياض والكرماني والقرطبي وغيرهم.

2- تأويل الحديث إلى معنى قريبٍ من لفظِه، دون الحمْلِ له على ظاهرِه من أنّ سبَبَ الانتان والتغَيُّر يعود لعصيان بني إسرائيل، وذلك نظراً للقرائن الدّالة على حدوث التغيُّرِ في اللَّحم قبل ذلِك. وأنَّ التغيُّر في اللَّحم كان بسبَبِ ادِّخارِهم له، لأنَّه لم يُعهَد عندهم ادِّخارُ اللَّحمِ فلم يُعرَف أنّ اللَّحم يَتَغَيّرُ بطول المكث؛ وهو ما أشار إليه الحافظُ في النقل السابق عنه:" وقال بعضهم: معناه لولا أن بني إسرائيل سَنُّوا ادِّخارَ اللَّحم حتَّى أنتن لما ادُّخِر فلم ينتن...." ووافقَه عليه الأُبي وغيره.

وهذا المسلك هو القولُ الرَّاجِحُ الذي ارتضاه كثير من المعاصرين؛ لأنَّ فيه الخروجَ من إشكالات كثيرة في فهم الحديثِ؛ وهذا الرأي تسانده دلالة اللفظ اللغوية كما تُعضّدُه شَواهِدُ الواقع المعيش والمشاهَد؛ ولا يناقِضُ بحالٍ أبدا حقائق العلم .

يقول الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب:" إنَّ حُجَّتَنا في صحّة هذا الحديث أنَّه قد رواه الثِّقات عن رسول اللهρ ويُقوِّي صِحّتَه ما بيَّنه العلماء من أسباب معقولة في كون بني إسرائيل كانواْ سبباً في إفساد الطعام بجشعِهم وأنانيَّتِهم وحبِّهم للحياة – وهذا سجّلَه القرآن الكريم- وادّخارِهم الطعامَ ليفسُد؛... وإذا كان الأمر كذلك فبأيِّ حجَّةٍ نرُدُّ الحديثَ الصَّحيحَ، أبالوَهْم الذي رَدَّه به أمثال هؤلاء؟ فالحديثُ لم يتعرَّض للأسباب الطبيعية، ولا لتحلُّل الأشياء؛ وإنّما يهدِف إلى أنّ بني إسرائيلَ سنُّو عادةً سيئةً، وكانوا القدوة فيها"[3]. فالحديث يبين طبيعة من طبائع بني إسرائيل اشتهروا بها في واقع الحال، هي حبهم للمال وللكنز والادخار، وتفضيلهم فساد ما يكنزون على أن يفيد منه غيرهم، أياً كان هذا الغير، فالحديث لا يبيّن ولا يشير إلى أنّهم سبب وجود البكتيريا التي تفسد اللحم، فهذا فهم مغلوط للنص، وإنما يبيّن طبيعة اختصوا بها عن غيرهم، حتى إنهم يدّخرون ما لا

---

[1] - عمدة القاري (291/15).

[2] - مقال: " شبهات المعاصرين حول حديث ((لولا بنو إسرائيل لم يخنَز اللحم)) –عرض ونقد- "، نبيل أحمد بلهي الجزائري، مجلة الميزان للدراسات افسلامية والقانونية، مج1، عدد2، رجب 1435هـ/ أيار 2014م.ص 504،503

[3] - صحيفة همّام بن منبّه عن أبي هريرة، تحـ رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، مصر، د.ت، ص 203.

يصح ادخاره كاللحم الذي يفسد، ولعلّه في ذلك الزمان ولا يوجد عندهم مبدأ ادّخار اللحوم أصلاً، حتى جاء بنو إسرائيل وادّخروا ما لم يدّخر قبلهم؛ أي إنهم هم الذين سنّوا سنة سيئة هي ادّخار اللحم وعدم إتاحة الفرص لغيرهم للانتفاع به.

ونظرة سريعة لواقع حالنا، وما نعايشه نحن بالذات من تاريخ طويل مع هؤلاء، نجد قناعة تامة بهذا الحديث، وما ذكره من صفات لبني إسرائيل، وأنّ هذا شأنهم إلى الآن، ففساد ونتن ما لا يحتاجونه مما ينتفع به غيرهم، أحبُّ إليهم من أن ينتفع به غيرهم، والله أعلم.

أمّا إذا بحثنا عن المدلول اللُّغوي للفظ المُشكِل في الحديث؛ فإنّا نجِد معنى يَخْنَز: هو ما يفسُد بسبب الادّخار والخَزْنِ خاصة؛ وليس معناها هو : مُطلقُ الفساد. يُقالُ: إذا عَتُقَ اللحمُ فتغيّر : خَنِزَ وخَزِنَ[1]؛ ومنه (الخُنَّاز): اليهود الذين ادّخروا اللّحم حتى خَنِز[2]؛ مِمَّا يؤكِّدُ علاقةَ اللّفظ (خَنِز) بالفساد الناتج عن الادِّخار خاصة.

ثم يُعقِّبُ الشريف حاتم العوني بقولِه: " وهذا الحديث هو أحَدُ الأحاديث الصّحيحةِ التي يَطْعَن بعضُ المتعجِّلين فيها، ويجْعلُون الطَّعنَ فيها سبيلاً للطَّعن في المنهج النّقدي للمحدثين، باستنكارهم لمعنى هذا الحديث، الذي تضمن (حسب رأيهم) خبرًا يكذبه العقل أوضح تكذيب، وهو أن اللَّحمَ وكلَّ طعامٍ لا يَقبَل الادّخارَ لا بُدّ من أن يَفْسُدَ، وهذا مما تُدركُه العقولُ بَداهةً: أن اللَّحم لا بُدّ أن يفسُد ، وأنّه كذلك منذ أن وُجدَ اللحمُ ، وأنَّه لا علاقة لذلك ببني إسرائيل !

يقول هؤلاء: فأدنى إعمالٍ للعقل وأول انتباهٍ للتجربة المتيقَّنة: سيدُلُّ على كذب هذا الخبر ، وأنه لا يمكن أن يكون قد صدر عن الصادق المصدوق رسول اللهρ ؛ ولا شكَّ أنه لو كان معنى الحديثِ هو ما ذهبوا إليه لكان خبرًا بَيِّنَ الافتراء ظاهرَ البُطلان، حتَّى لا يكاد يختلف في كذبِه رجلان! هذا صحيح، ولا يشك في صحته عاقل !!

فهل صحَّحَه المحدِّثون –وعلى رأسهم الشيخان– رغم هذا البطلان الظاهر ؟! وهل يَتَصَوَّر عاقلٌ أنّ بعض أذكياء العالم (كهؤلاء الأئمة) قد صحَّحوا هذا الحديثَ بهذا المعنى الفاسدِ ؟! فإن لم يكونوا من الأذكياء، فهلا حسبناهم من جُملَةِ العُقلاءِ الذين يُدرِكون فسادَ هذا المعنى من معناه ببديهة العقل وقَطْعِيّةِ التجربة ؟!! إذن فأول خُطا إنصاف المحدّثين هي الخطوة التي تُخرجهم من جملة المجانين إلى جملة العقلاء؛ لأنهم عُقلاء !! لتَمنَعَ عنهُم تصديقَ معنًى تُدركُ بدائِهُ العقول فسادَه !!

---

[1] - الكامل في الأدب واللغة، ابن المبرّد، (1004/2).

[2] - تهذيب اللغة،أبو منصور محمد بن احمد الأزهري(ت370هـ)، تحـ. عبد السلام سرحان، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964م، (209/7).

وهذه الخطوةُ ليست خُطوةً عاطفيةً، ولا خُطوةً تقومُ على تنزيه الأئمَّةِ من كلِّ الخطأ، ولا هو حكمٌ بعِصمتِهم؛ إلا إذا لم يكن هناك فرقٌ بين حُكمٍ بالعِصمة وحُكمٍ بالعقلِ وعدم الجنون فقط! فهي إذن خطوةٌ تُنزِّهُهُم من خطأٍ لا يَقَع إلاَّ من فاقدِ العقل، وهؤلاءِ الأئمَّة عقلاءُ (وسادةُ العقلاء)، فصار واجبُ العقلِ نفسِه (لا العاطفة) هو ما يُوجبُ تنزيهَهُم من مثل هذا الخطأ؛ وصار اتِّهامُهم بمثل هذا الخطأ اتهاما غير عقليٍّ، فلا يقبَلُه العقل .. العقلُ نفسُه الذي يَتذَرَّع به من أوْردَ هذا المعنى إلى تصحيح المحدثين لهذا الحديث .

إذن (وبمقتضى العقل) لا يمكن أن يكون المقصود بالحديث أنَّ اللَّحم لم يكن يَفسُد بتاتاً قبل بني إسرائيل، فهذا لا يُمكِنُ أن يتصوَّره عاقلٌ؛ ولا يُمكنُ أن يخفى شيءٌ من ذلك على أبي هريرةτ(راوي هذا الحديث)، ولا على غير واحدٍ من التّابعين ممَّن رَوَوْه عنه، ولا على من جاء بعدهم، ولا على البخاريّ ومسلم وغيرِهما ممَّن قَبِل الحديثَ وصحَّحَه؛ فلا يمكن أن يَرْوُوا هذا الحديث (مُحتمِلِين فيه القبولَ والصحة) بمعنى يُكذِّبه العقلُ والحسُّ كلَّ هذا التَّكذيبِ الظَّاهر، الذي لا يَتَرَدَّد العقلاءُ في تكذيبه، حِسًّا وعقلا !!

وممّا يزيدُ القَلْبَ اطْمِئْناناً وَتَوثُّقاً أنَّ هذا الحديثَ مَرويٌّ في صحيفة همَّام بن مُنبِّه التَّابعيّ الجليل الذي كتب ما سمعه عن أبي هريرة، ودوّنه في صحيفته الملقّبه بـ(الصحيفة الصحيحة) لشدة إتقانها، لتُبعد كتابةُ هذا الحديث عنه احتمالَ وقوع الغلط بسبب النسيان، فكيفَ إذا رواه مع همام غيره من ثقات التابعين عن أبي هريرة رضي الله عنه ؟!! فدعوى عدم الكتابة التي يتذرّع بها المشكِّكُون في إتقان المحدِّثين غير مُتحقِّقةٍ هنا، وانفرادُ الرُّواة به عن الصحابي الذي لا يحسن الاستفادة منها المتسوّرون على نقد الحديث ليس متحقّقًا هنا أيضًا .

مثل هذا التتابع على الرواية يمنَعُ العقلُ (قبل غيره) وقوعَ الغَلَطِ فيه، ومَا بقيَ عقلاً مجرّدًا إلا اتهامُ أبي هريرةρ بالخطأ أو الكذب، وقد أجبنا –الكلام لحاتم العوني– آنفا عن احتمال الكذب، والتخطيء هو فرع استنكار اللَّفظِ الدّالِّ على المعنى الباطِلِ الموجبِ للردّ والتَّخطيء؛ فإذا رَدَدْنا على سبب التكذيب، فقد رددنا على سبب التخطيء أيضًا .

فبأي دليلٍ عقليٍّ يَرِدُ احتمالُ الوهم أو الكذِبِ في هذا الحديث ؟!! لا أجدُ إلا عَدمَ التَّفريقِ بين الجهل والعلم، وعدمَ التفريق بين أمرين: دلالةِ العقل الصحيحة، وخداعِ الأمزجةِ والأهواء[1] .

ثانياً: خيانة حوّاء

فهوم العلماء

[1] ـ مقال: " حديث من الأحاديث التي يُطعَنُ بها على المنهج النقدي للمحدّثين "لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ" الدكتور حاتم العوني، متاح على شبكة الانترنيت موقع مركز نماء.
http://nama-center.com/m/ActivitieDatials.aspx?ID=130

قال الحافظ ابن حجر: وقوله ((لم تخن أنثى زوجها)) فيه إشارةٌ إلى ما وقعَ من حوَّاء في تزيينِها لآدم الأكلَ من الشَّجرَة حتّى وقع في ذلك، فمعنى خيانتِها أنَّها قَبِلَت ما زَيَّن لها إبليسُ حتَّى زيَّنَتْه لآدم، ولما كانت هي أمَّ بنات آدم أشبَهْنَها بالولادة ونَزْعِ العرْق، فلا تكاد امرأةٌ تسْلَمُ من خيانةِ زوجِها بالفعل أو بالقول، وليس المراد بالخيانة هنا ارتكابُ الفواحش حاشا وكلا، ولكن لما مالت إلى شهْوة النَّفس من أكل الشجرة وحَسَّنَت ذلك لآدم عُدَّ ذلك خِيانةً لهُ، وأمَّا من جاء بعدَها من النِّساء فخيانةُ كلُّ واحدةٍ مِنْهُنَّ بحَسَبِها؛ وقريبٌ من هذا((جحد آدمُ فجحدت ذرِّيَّتُه))[1]؛ وفي الحديث إشارةٌ إلى تسلية الرِّجال فيما يقَعُ لهم من نسائِهِم بما وَقَعَ من أُمِّهِنَّ الكبرى، وأنَّ ذلك من طَبْعِهِنَّ فلا يُفْرَط في لوْمِ من وقَعض منها شيْءٌ من غَيْرِ قَصْدٍ إليه أو على سبيل النُّذُور، وينبغي لهُنَّ ألاَّ يتمكَّن بهذا في الإسترْسَال في هذا النَّوع بل يَضبَطْنَ أَنفُسَهُنَّ ويُجاهدن هواهُنَّ"[2].اهـ

ردُّ الاعتراض:

1- الحديث مروي من طريق معمر، عن همّام بن منبه، عن أبي هريرة وهذا السّندُ قيل فيه أنَّه أصحُّ أسانيد اليمانيين[3]، وهو أيضاً ممّا اتّفق عليه الشيخان، وادّعاء أنّ أبا هريرة رواه عن أهل الكتاب، أو أنَّه من الإسرائيليات التي جاء بها همّام بن مُنبّه لا يَستَنِدُ لأيّ أساسٍ علميٍّ، بل إنّ طُرُق الحديث الأخرى تَرُدُّ هذه الدعوى، فلقد تابَع همَّاماً على هذا الحديث كلٌّ من محمّدَ بنَ سيرين[4]، وخِلاس بن عمرو الهَجَريّ[5] وغيرهما، وهؤلاء ليسَا بمَعْدودَيْن من الآخذين عن أهل الكتاب[6]؛ وطالما أن أهل الحديث وجَّهوهُ وتأوَّلُوا فهمَه بما يوافِقُ كتاب الله عزَّ وجلَّ؛ كما إنّ هناك كثيراً من نصوصِ القرآن وردت موافقةً للتّوراة، فهل يعني ذلك أن نَردَّ نصوصَ القرآن؟!

---

[1] - سنن الترمذي [ك. تفسير القرآن عن رسول الله ρ، ب. ومن سورة الأعراف، (3356)].و[ك. تفسير القرآن عن رسول الله ρ، ب. (3694)]. قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِىَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّρ.

[2] - فتح الباري (368/6). وينظر: شرح النووي (59/10).

[3] - ينظر: الموقظة، الذهبي، تحـ. أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط2، 1412هـ، ص 25.

[4] - أخرجه الحاكم في المستدرك [ك. البر والصلة، (7419)،] (291/4). قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. (والحق أنّهما أخرجاه)

[5] - مسند الإمام أحمد (132/8) (8019) بزيادة ((ولم يخبث الطعام)) كما عند مسلم . قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح

[6] - مقال: " شبهات المعاصرين حول حديث ((لولا بنو إسرائيل لم يخنَز اللحم)) –عرض ونقد- "، نبيل أحمد بلهي الجزائري، مجلة الميزان للدراسات افسلامية والقانونية، مج1، عدد2، رجب 1435هـ/ أيار 2014م.ص 501.

2- اتّفق كثيرٌ من الشّراح للحديث على أنَّ الخيانة لم تكن في الفراش -كما قد يتبادر للذهن-[1] لأنَّه لم يَرِد ذِكرُ نوعِ الخيانة في الحديث؛ وإنّما فهم الشرّاح أنّ حوّاء قد زيّنت لزوجِها الأكل من الشجرة، وهو أمرٌ سكت عن تفصيلِه القرآنُ الكريمُ وإنّما جاء الخطاب لهما جميعا في كثير من الآيات نحو قوله تعالى: [

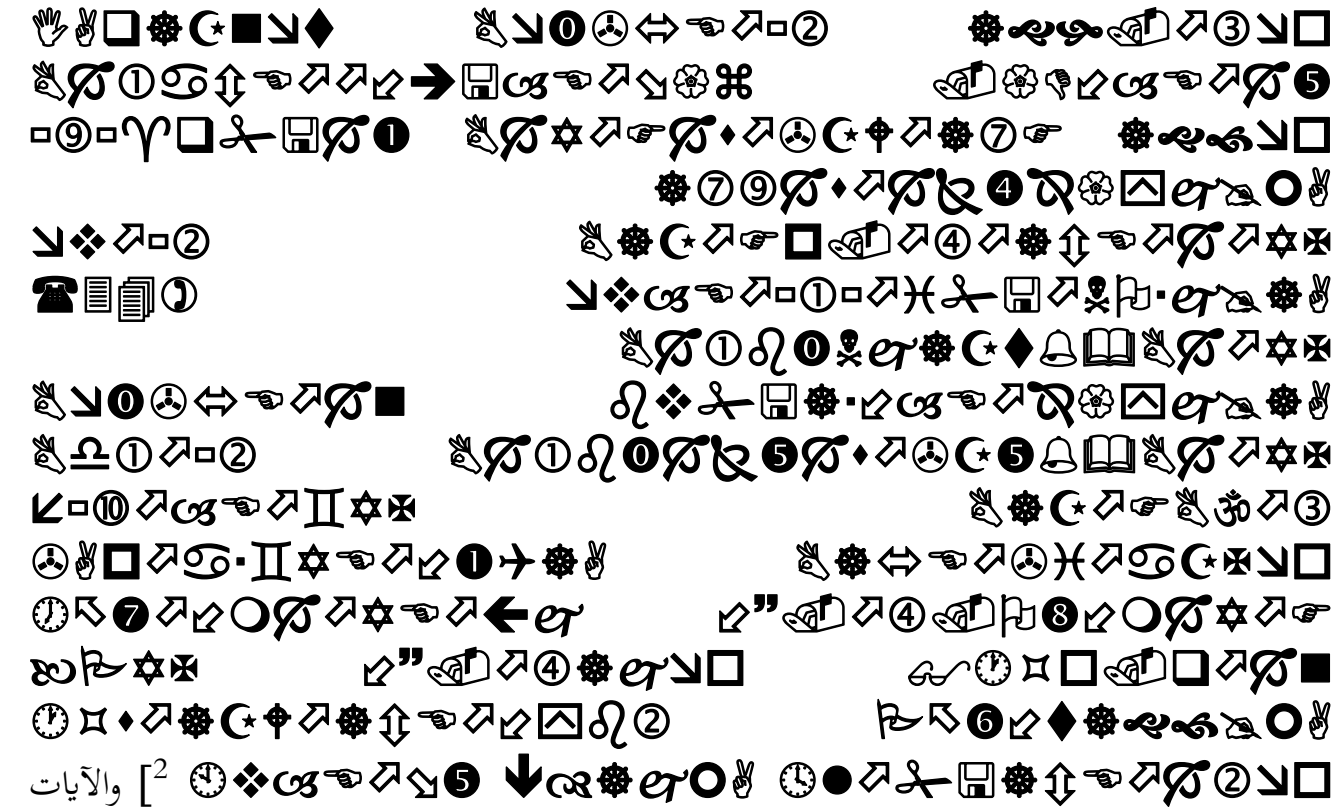

والآيات [2]

تدل علي أن الطرف الثالث هنا وهو سبب الخيانة هو الشيطان !!

إذن فالآيات قد بيَّنت أنَّ الخطأ وقع منهما جميعا، وأن الوسوسة وقعت لهما معا، وليس لحواء وحدها؛ بل أتت آيات لتخُصَّ آدم بالعتاب وحده كقول الله عزَّ وجلَّ: [

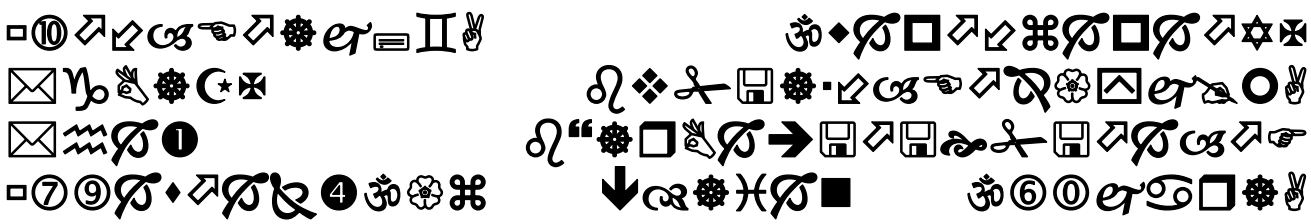

---

[1] - بل إنَّ هذا المعنى المنحط الذي يُنزَّه عنه الأنبياء قد فهمَه بعض الكتاب الحداثيين المعاصرين كابن قرناس: "... أما أن يكون سبب الزنا هو حواء، فهو اعتقاد يهودي، مما يظهر بوضوح أن مختلق الحديث إما يهودي،أو أنه متأثر بتراث كتب اليهود". [الحديث والقرآن، ابن قرناس، منشورات الجمل، كولونيا، ط1، 2008م، ص 333] . و زكريا أوزون، الذي تناول هذا المتن في كتابه "جناية الإمام البخاري" فقال: "من الناحية العلمية والعملية يخنز اللحم (أي ينتن)، وكذلك فالمرأة تخون زوجها كحقيقة علمية وموضوعية -حسب أبى هريرة- فكما أن اللحم ينتن، فإن المرأة تخون؛ ومن هي الخائنة للزوج تحديداً؟! من هي خائنة بيت الزوجية؟! أليست الزانية! فما رأيك سيدتي المرأة، وما هو مبرر صلاتك وصيامك وحجابك مادمت خائنة لزوجك دوماً". ينظر: جناية الإمام البخاري، زكريا أوزون، دار رياض الريس، بيروت، ط1، 2004م، ص120.

[2] - سورة البقرة، الآية 35،34.

[﴿ ﴾]. [1] [2]

وعلى رأي بعض الباحثين[3] فإنّ أساس هذه الطعون هو النّظر إلى الحديث بعين الشّراح والمفسرين؛ "فكل من طعن في هذا الحديث طعن بناء على أن هذا الحديث قد اتُّفِق على معناه، وأن أقوال الشراح تواترت تقريباً في أن المراد منه خروج آدم وحواء من الجنة كما مرّ النّقلُ معنا من فهوم العلماء للحديث، الأمر الذي صرف الأذهان جميعها عند قراءة الحديث إلى ربطِه بقصة خروج آدم وحواء من الجنة كما وردت عند أهل الكتاب، وأنّ حواء هي الأصل في هذا الخروج كما تقول الإسرائيليات[4].

ثمَّ تساءل الباحث : لماذا ارتضى علماء المسلمين التفسير المستقى من الإسرائيليات للحديث، وهو مخالف لما جاء به القرآن، وابتعدوا عن شرح الحديث بناء على النظرة الإسلامية المتوافقة للقرآن؟! وهل يعقل أن نقبل أن يشرحَ الحديث الرواياتُ الإسرائيلية، ونبتعد عن منهجية الإسلام في النظر إلى دور آدم وحواء (أو قل الرجل والمرأة) في إعمار الكون؟!

فكان جوابُه: إن الحديث يعطي ترسيخاً رائعاً لبيان تكامل دور كل من الرجل والمرأة بناء على تأصيل زمني ووظيفي لوجود الرجل والمرأة على سطح الأرض؛ فآدم عليه السلام هو أول رجل رِساليّ على وجه الكرة الأرضية، وقد جاء إلى الكون لتعميره وإرساء هذه الرسالة فيه، وهذا معنى الخلافة في الأرض، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حواء فهي إمرأة صاحبة رسالة تؤديها أيضاً على هذه الأرض، ومطلوب من آدم عليه السلام وحواء صاحبة الرسالة تكوين نواة الأسرة، بل قل الأمَّة الرسالية، وليس كما تقول الإسرائيلياتُ إنها جاءَت لتسليةِ الرَّجلِ ومتعتِه فقط، بل لها دور رِساليٌّ أصَّلته الآيات القرآنية التي تبين أن المسؤولية في حمل هذا الدين وإرساءِ قواعدِه هي مسؤوليةٌ مشتركةٌ بين المؤمنين والمؤمنات؛ وعندما وَسوَسَ الشّيطان لآدم عليه السّلام ابتداء، وهذا نَستَقِيه من قوله Y: [﴿ ﴾] [5] غَوَتْه نفسُه بفِعلِ وسْوسَة الشَّيطانِ فأكل، وهذا مُخالِفٌ لدَوْرِه

---

[1] - سورة طه، الاية117.

[2] - مقال: " حديث لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدَّهر.. إشكالية، أسباب وحلول"، محمد أبو الليث الخيرآبادي، مجة آسيا اليوم، مج8، عدد1، يونيو 2011م، ص74.

3 - مقال:" نحو منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين حديث "لولا حواء لم تخن أنثى زوجها نموذجاً"، نماء محمد البنا، مجلة إسلامية المعرفة، السنة14، عدد 67، 1433هـ/2012م، ص38-40.

[4] - قد أشار إلى بطلان هذه القصّة الدكتور أبو شهبة في كتابه: الاسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، مكتبة السنة، مصر، ط4، 1408ه، ص178،179.

[5] - سورة طه، الاية 118.

الرِّساليّ الذي يُحتِّم عليه الالتزام بأوامر رب العزة عز وجل ونواهيه، ومجاهدة النفس مقابل أداء سليم ومُتفَوِّقٍ لدورِه الرّساليّ، فهو في لحظات غفل عن هذا الدور، لكن سرعان ما رجع وتاب، فتاب الله عليه.

إلا أن الأمر قبل التوبة أن الإسلام جعل للمرأة دوراً رسالياً خطيراً، وبالذات في أسرتِها، وبالأخَصِّ مع زوجِها، فهي ليست تابعةٌ له بكلِّ أفعالِه، بل هي صاحبةُ دَورٍ رساليّ تَلتزِمُ بدايةً بما تُمليهِ عليها رسالتُها قبل أيِّ شيءٍ آخر، وهنا كان يَنبغِي للمرأةِ (لحواء الرسالية) أن تتنبه لدورها وتقوم بواجبها الرسالي وهو نصيحةُ الزوج بعدم الأكل، والنُّصح له بعدم امتثال أمرٍ يُخالِفُ مُقتضى الرّسالة، فلمَّا قَدر الشيطان على حواء أيضاً ووسوسَ لها، تنحّت عن هذا الدور، واتبعت الرغبات والأهواء بنزعة أُنثويَّة لا رسالية، ولم تقم بواجبها في النُّصح، فَعُدَّ هذا الأمر المُهم خيانةً منها للزَّوج، ولذلك جاء في الحديث ((لم تخُن أنثَى زوجَها))، ولم يقل ((لم تخُن امرأةٌ زوجَها)).

فالحديث فيه تحذير وتأصيل، من خلال ربطِه بصاحبةِ الدَّور الرّسالي الأولى، في أن لكل امرأة دورين؛ الدور الرسالي وهو الدور الأول والأصل والأساس لوجودها، وذلك بمشاركتها الرَّجل الرِّسالي في حمل الأمانة وإعمار الكون؛ والدور الثاني وهو الدور الأنثوي اللازم لإمداد الإعمار واستمراره إلى ما شاء الله، ويحل في المرتبة الثانية لأنه خادم للدور الأول، وفيه النزوات والشهوات التي قد يضبطها الإسلام ويُحدِّدُها ليكونَ أداؤها في دورِها الرسالي يليق بمهمتها، فالدور الأنثوي يَحُثُّ المرأة على التزين والتجمل وهو مركَّب في أنوثتها، إلا أنه إذا تعارض مع دورها الرسالي في أحد مناحي الحياة، تقدَّم دورها الرسالي"[1].

وقد سَبَق إلى هذا الرأي ابن الجوزي رحمه الله حيث قال:" ...وأما خيانة حواء زوجها فإنها كانت في ترك النصيحة في أمر الشجرة لا في غَير ذلك"[2]؛ وهو تخريجٌ وتوجيهٌ له وَجاهَةٌ، وهو أقرب لمفهوم النّصّ القرآنيّ.[3]

---

[1] - ينظر: *مقال:" نحو منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين حديث "لولا حواء لم تخن أنثى زوجها نموذجاً"، نماء محمد البنا، مجلة إسلامية المعرفة، السنة14، عدد 67، 1433هـ/2012م، ص38-40.*

[2] - كشف المشكل من حديث الصحيحين (504/3).

[3] - الخيانة في القرآن الكريم، محمد أحمد محمود الحاج حسن، رسالة ماجيستير، كلية اصول الدين، جامعة النجاح، نابلس،2010م، ص49.

الخـــــــــاتمة

مِسكُ الختام، ولبنةُ التمام: بيان أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، مع بعض التوصيات التي عنَّت لي بعد الانتهاء منه.

- هيبة مكانَة الصّحيحين، وعظيم منـزلة الشيخين، مع ما انضمّ لذلك من اجماع الأمَّة وتلقيها لهما بالقبول، عواملُ توجبُ على الباحث التَّرَيُّث، وطول التَّأمُّل أثناء التعامل مع هذين المصدرين العظيمين، لاسيما ما يتعلق بمواضع النقد.
- إن استشكال بعض أئمة الحديث لعدد من أحاديث الصحيحين، وغيرها من الأحاديث الصحيحة، مبني على قواعد منضبطة، وأسس بَيِّنة، وهو نوع اجتهاد لا يلزم الإمامين البخاري ومسلما في الأعمّ الأغلب. فلا يصلح-والحالة هذه- لبعض من ساء فهمه من المعاصرين أن يستدلّ به على غير وجهه.
- إنّ التذرُّع بصنيع هؤلاء الأئِمّة النقاد عبر القرون والعصور في انتقادهم لصحيح الإمام البخاري والإمام مسلم لا يقوم دليلاً على تَجَرُّئ أيّ كان بأيّ مستوى عِلمِيّ ليَسلك مَسلكَهم، فشتّان بين صنيع الأئمّة النقاد وبين تطاوُل العقلانيين والعلمانيين والحداثيين وغيرهم.
- تابَعَ الدّكتور عدنان إبراهيم منهجَ المدرسَةِ العَقليَّة الحديثة، والتي تمثلها "مدرسة المنار" في انتقاد أحاديث صحيح الإمامِ البُخارِيّ، معتمِداً في رَدِّه للأحاديث على موقفه من أحاديث الأحاد، ورؤيتِه أن الله Y لم يتَكَفَّل بحِفظِ السُّنَّة كما تكفَّل بحفظِ القرآن، ودعواه العريضة أنّ في صحيح البخاريّ ما يُخالف ظاهر القرآن الكريم وغير ذلك.
- الحقيقة التي قرَّرَها الجمهور وغفَلَ عنها الدكتور أنَّه لا يُمكِنُ أن يَكونُ هناكَ حديثٌ صحيحٌ تلَقَّتْه الأمَّةُ بالقبول، وهو يُخالِفُ القُرآن الكريم من كُلِّ وَجْهٍ، لأنَّ القرآن والسُّنَّةَ وحْيٌ.
- إنَّ كثِيراً من الكُتَّابِ المُعاصِرينَ خاصَّة الحداثيين مِنهُم، الذين انتقدوا متون أحاديث الصحيحين وغيرهما؛ لا يُفرّقون بين الحديث المشكل، والحديث المكذوب المختلق؛ فهم يردُّون الحديثَ لمجرّدِ استشكالٍ في معناه، ويتعجّلون في انكارِ متنِه دون النّظرِ في التأويل الصّحيح الذي يَرفعُ الإشكالَ، وهذا خطأ علميّ منهجيّ.
- بعضُ الأحاديث المنتقَدَة متونُها تُصنَّف في دائِرَة الغيبيات، ممّا لا سبيل للعقل أو الحِسِّ إلى إدراكه، كما أنّها ممَّا لا يحكُمُها قانونٌ علميٌّ؛ فالغيبيات لا تُؤخَذُ إلاّ من القرآن ومن السنة الصحيحة؛ ومجال النّظر إنّما يكونُ في مدى صِحَّة الحديث وثبوتِه.
- يتميّزُ الدُّكتور بنَزْعتِه العصرانية العقلية الماديَّة المتحرّرَة التي طغَت على فكرِه عند تناوُلِه لأحاديثِ الصَّحيحين بالنَّقد، مثلُه مثلُ كثيرٍ من أمثالِه؛ لذا تَوجَّب على الباحثين التَّصدي لها حمايةً للسُّنّة ومواجهةً لِعَبَث العابثين.
- تبني الدكتور لأفكار مدرسة المنار واضحٌ وظاهرٌ في نوع استشكالاتِه وانتقاداتِه للسنّة وخاصة الصحيحين، ولهذا كان كثيراً ما يعتمِد على أفكارِ مُنظِّرِي هذه المدرسة ويُكرِّر نَفْس أرائهم، وكثيرا ما يَنقُل ويستدِلُّ بكلام محمّد عبده ومحمد رشيد رضا وغيرهم.
- يجب أن يُحْتَكَمَ إلى أهل الاختصاصِ في أيّ فنٍّ من الفنون، فالمُختصون في الحديث هُم الذين يتكلَّمُون في السُّنة، قبولا وردّاً، تصحيحاً وتضعيفاً، تجريحا وتعديلاً.
- هذا ما وفق الله لتسطيره، وأعان على بَثِّه وتحريرِه، فله الحمد أولا وآخرا، وظاهرا وباطنا، وأزكى الصلاة والسلام على عبده ونبيه، ومصطفاه وخليله، سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه، ذوي المجد والعلا بدليله.

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
البقرة		
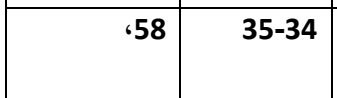	35-34	58،
آل عمران		
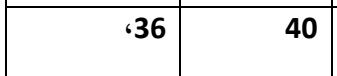	40	36،
النساء		
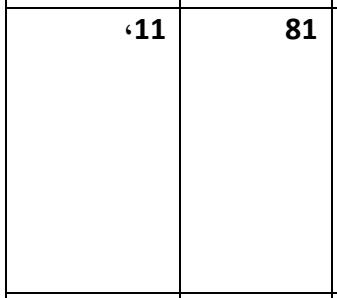	81	11،
المائدة		
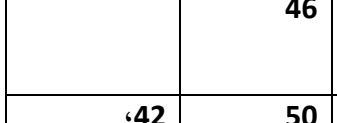	46	
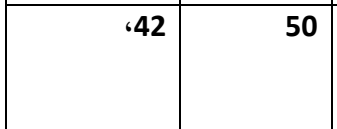	50	42،
الأنعام		
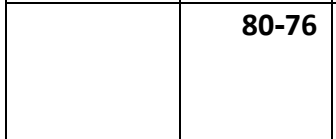	80-76	
الحجر		
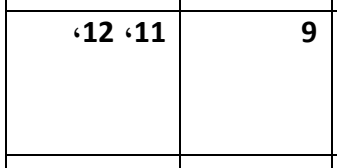	9	12، 11،
الإسراء		
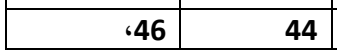	44	46،

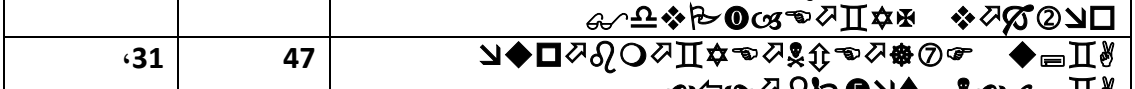	47	،31
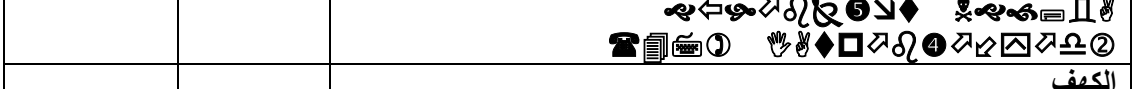		
الكهف		
	17	45
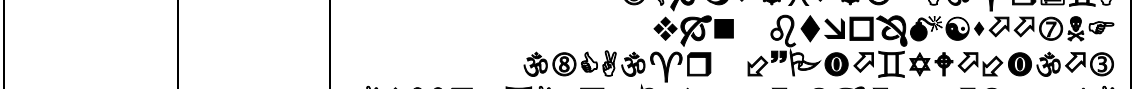		
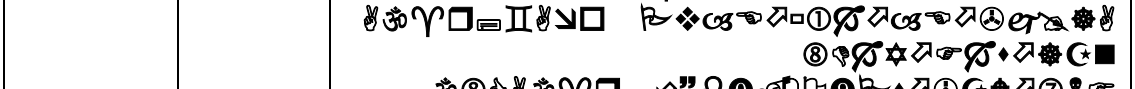		
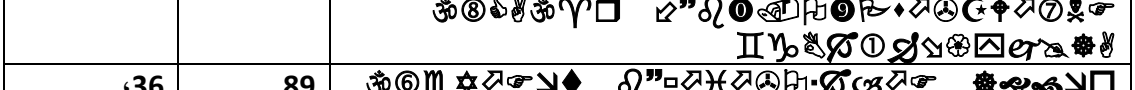	89	،36
طه		
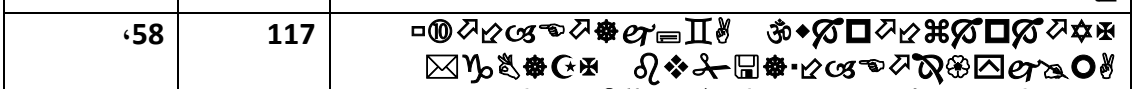	117	،58
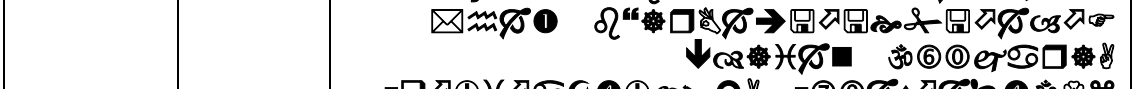		
	118	59
الأنبياء		
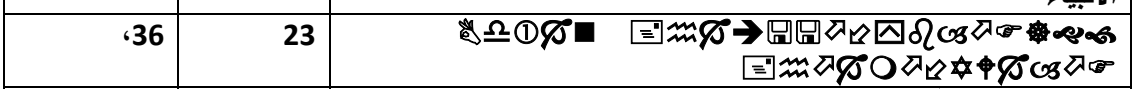	23	،36
	54	
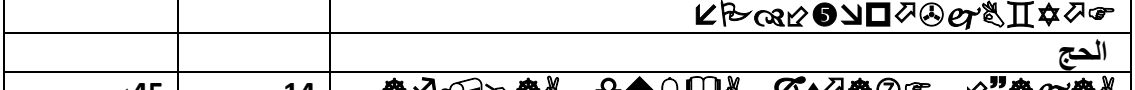		
الحج		
	14	،45
المومنون		
	90	،33
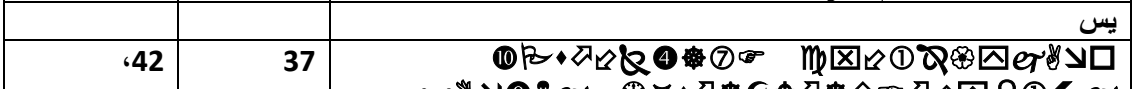		
يس		
	37	،42
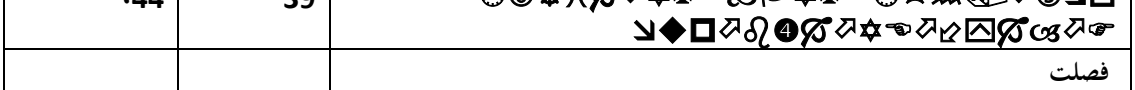	39	،44
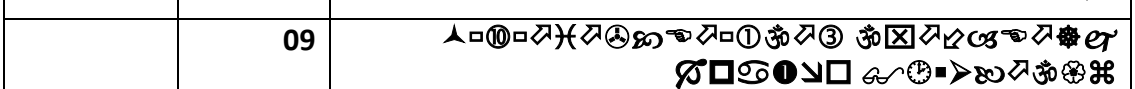		
فصلت		
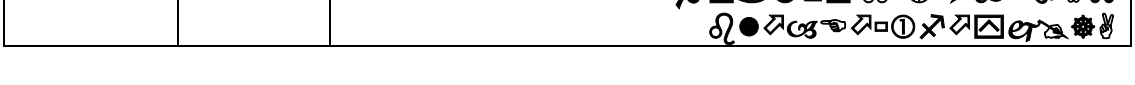	09	

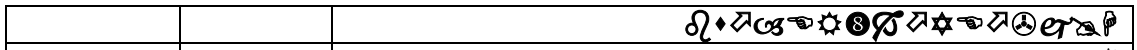		
الرحمن		
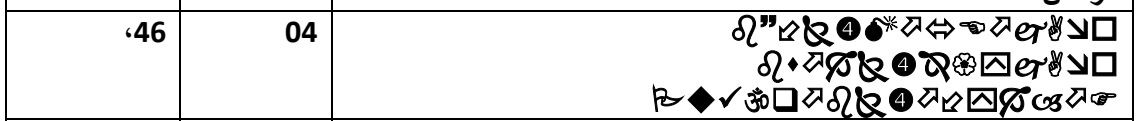	04	46،
النجم		
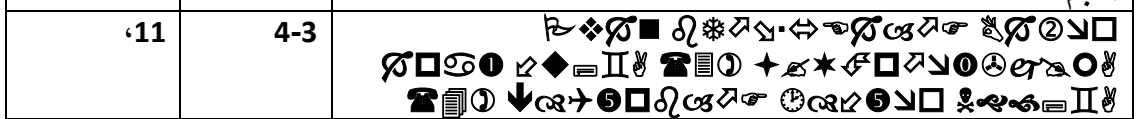	4-3	11،
الحشر		
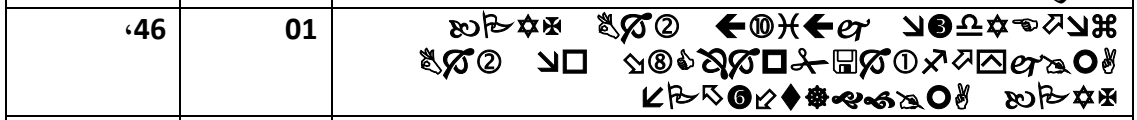	01	46،
المطففين		
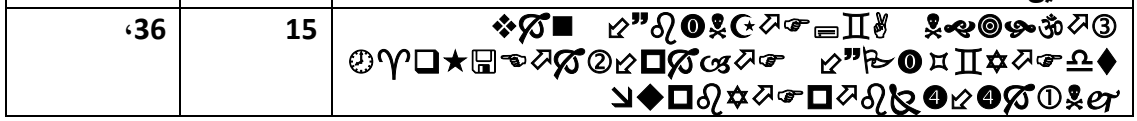	15	36،

فهرس الأحاديث

	اخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا	35
	إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه	39،
	أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ رَجُلًا طُوَالًا كَثِيرَ شَعْرِ الرَّأْسِ	60
	أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّρ فَقَالَ : يَا رَسُولَ الله، مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ	47،
	إن الميت يعذب في قبره ببكاء أهله عليه	15،
	أن النبيρ وقف على قليب بدر	15،
	تحاجَّت الجنّةُ والنَّار	36،
	جحد آدمُ فجحدت ذرِّيَّتُه	57،
	خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا	38،
	سُحِرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم	31،
	صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، صَلَاةَ الْعِشَاءِ، فِي آخِرِ حَيَاتِهِ	50،
	قَالَ النَّبِيُّρ لأَبِي ذَرٍّ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ	42،
	كان الأعراب إذا قدِموا على رسول الله ρ سألوه عن السّاعة: متى السّاعة؟	48،
	كَانَ رِجَالٌ مِنْ الْأَعْرَابِ جُفَاةً يَأْتُونَ النَّبِيَّ ρ	49،
	لَوْلاَ بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ	52، 53،
	ليس أحد يحاسب إلا هلك	16،

فهرس الأعلام

أحمد بن أبي الحَوارِي 29،
أحمد بن حنبل 23، 25،
أحمد شاكر 22،
أحمد أمين 9،
أحمد العرفج 3.
أحمد علي الإمام 3 ،
أرسطو 5،
الآلوسى 35،
أنس بن مالك 48، 50، 52،
الأوزاعي 2،
البخاري= محمد بن إسماعيل 4، 7، 8، 9، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 25، 26، 27، 28، 40، 49، 50، 51، 52، 56،
بدر الدين الزركشي 16،
البُلقيني 38،
ابن أبي حاتم الرّازي 4،
ابنُ أبي ذِئبٍ 29،
ابن تيمية 21، 24، 25، 27، 35، 38، 39
ابن التين 66.
ابن الجوزي 60،
ابن حبان 39،
ابن حجر 17، 18، 24، 25، 27، 28، 32، 35، 38، 39، 41، 48، 57،
ابن حزم 21،
أبو شهبة 35، 41،
أبو عبد الله الحاكم 29،
أبو علي الجياني 21، 25،
أبو مسعود الدمشقي 21، 25، 27،
أبو نُعَيْم 29، 53،
أبو هريرة 4، 10، 26، 35، 37، 38، 40، 41، 53، 56، 57، 60،
البيهقي 23، 27، 39، 40
الترمذي 27،
حاتم العوني 4، 55، 56،
الحسن بن صالح 23،
حمزة المليباري 14،
الجصَّاص 32،
الجويني 21،
الخطابي 35، 39، 43،
خِلاس بن عمرو الهَجَرِيّ 57،
الدارقطني 21، 22، 25، 27،
الذهلي 20، 29،
رفعت فوزي عبد المطلب 54،
الزُّهرِيّ 29،
ابن خزيمة 23،
بن سيرين 57
ابن الصلاح 21،
ابن عباس 15، 41،
ابن عبد البر 21،
ابن العربي 43،
ابن عمار الشهيد 21،
ابن عمر 15، 16، 41، 50،
ابن قتيبة 39
ابن القيم 21، 22، 35، 36،
ابن كثيرٍ 21، 35، 38،
ابن مسعود 23،
ابن مَندَه 29.
ابن الوزير 38.
أبو حاتم 4، 27،
أبو حامدٍ الغزالي 4.
أبو الحسين الرشيد العطَّار 21،
أبو حنيفة 23
أَبِو ذَر 42،
أبو رية 9، 61،
أبو زرعة 4، 27،
أبو زيد الإدريسي 3،
الشافعي 3، 7، 18، 23،
الشعراني 23- الشهرزوري 21،
الشوكانيُّ 21،
الصنعاني 38
الطاهر بن عاشور 32، 35،
الطيب المصراتي 3.
عائشة بنت أبي بكرة 2، 4، 7، 8، 14، 15، 16، 17، 31، 34، 48، 49،
عبد الدائم الكحيل 44،
عبدالرزاق الصنعاني 41،
عدنان إبراهيم 1، 3، 5، 7، 10، 11، 14، 18، 20،
العراقي 39، 53،
عروة 31، 34،
عصام العطار 3.
عطية صقر 40،
العقيليّ 25،
علي بن أبي طالب 23، 50،
علي العمري 4.
علي بن المَدينيّ 25، 29.
عمر بن الخطاب 15، 16، 17،
عمرو بن علي الفَلاَّس 29.
عياض 32، 35، 36، 38، 54،

سَلَمة بن دينار 29،
سيد قطب 32،
الغماري 25 .
فاروق حمادة 24،
القابسي 36، 38،
القرطبي 35، 39، 54،
الكرماني 54،
كعب الأحبار 10، 26،
الكوثري 25، 26،
لبيد بن الأعصم 31، 35،
المازَري 32، 35،
مالك بن أنس 21، 24، 29
محمد الحسن ولد الدَّدو 4،
محمد رشيد رضا9، 32،
محمد عبده 9، 10، 32،
مسلم 4، 7، 8، 9، 18، 19، 20، 21، 22، 25، 26، 27، 28، 37، 40، 49، 50، 51، 52، 56،
معمر بن راشد 41، 57،
معاوية بن أبي سفيان 4،
المهدي 4،
الْمُهَلَّب 36، 38،
ناصر الألباني 25،
نتشه 5.
النسائي 16، 25، 27،
النووى 18، 22، 25، 27، 35،
العيني 43، 53،
غسان بن جدّو 3،
هشام بن عروة 31، 34، 49،
هِشامَ بنِ عمَّار 29
همّام بن منبه 10، 37، 38، 40، 41، 56، 57، 60.
وهب بن منبه 10، 53،
يحيي بن مَعين 25، 41،

قائمة المصادر والمراجع

1-	القرآن الكريم برواية ورش
2-	الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنّة في مصر وبلاد الشام، محمد عبد الرزاق أسود، دار الكلم الطيب، دمشق، ط1، 1429هـ/ 2008م.
3-	أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، سليمان بن محمد الدبيخي، مكتبة دار المنهاج، السعودية، ط1427،1هـ
4-	الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، أبو سفيان مصطفى باحو ، دار الضياء، ط1، 1426هـ.
5-	اختصار علوم الحديث (المطبوع مع شرحه السعي الحثيث)، أبو الفداء اسماعيل بن عمر ابن كثير(ت774هـ)، مكتبة الجيل الجديد، اليمن، ط2، 1421ه/ 2001م.
6-	آراء المعتزلة الأصولية دراسة وتقويما، علي بن سعد الضويحي، مكتبة الرُّشد، الرياض، ط1، 1415هـ/ 1995م.
7-	إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني ، القاهري ، الشافعي (ت923هـ) ، الطبعة الميمنية ، بمصر 1307هـ.
8-	الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، أبو شهبة، مكتبة السنة، مصر، ط4، 1408هـ.
9-	أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري ، للإمام أبي سليمان الخطابي ، تحقيق د. محمد بن سعد آل سعود ، معهد البحوث العلمية جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى 1409هـ.
10-	إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، د.ت.
11-	الإلزامات والتتبع، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ)، تحقيق: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي . دار الكتب العلمية ، بيروت، ط2، 1405هـ ..
12-	الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، للدكتور نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،مصر، ط 1، 1390هـ.
13-	الأنوار الكاشفة لما في كتاب " أضواء على السنة " من الزلل والتضليل والمجازفة، الشيخ عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1405،2هـ/1985.
14-	الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، الشيخ أحمد شاكر (ت)، دار الكتب العلمية، د.ت.
15-	التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور (ت 1393هـ) ، الدارالتونسية، تونس، 1984.
16-	تحفة الأخيار بترتيب مشكل الآثار للطحاوي ، ترتيب أبي الحسين خالد محمود الرِّباط، دار بلنسية، د.ت.
17-	تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، جمال الدين الزيلعي تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض،ط1، 1414هـ.
18-	تدريب الراوي شرح تقريب النووي، السيوطي، تحـطارق بن عوض الله، دار العاصمة، السعودية، ط1، 1424هـ/2003م.
19-	تفسير جزء عمَّ، محمد عبده، الجمعية الخيرية الإسلامية، القاهرة، المطبعة الأميرية، ط1، 1322هـ.
20-	تفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار المنار، مصر، ط3، 1967م.
21-	تقريب التهذيب (مجموعا له الكاشف و...)، أحمد بن علي بن حجر، اعتناء حسّان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، الأردن، السعودية، د.ت.
22-	التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، الشيخ عبد الرحمن المعلمي (ت 1386هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1406،1هـ/1986م.
23-	تهذيب التهذيب،احمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت852)، تحقيق: إبراهيم الزيبق و عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، د.ت .
24-	جامع البيان عن تأويل آي القرآن "تفسير الطبري"، محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الجيزة ، مصر،ط1، 1422هـ/2001م.
25-	الجامع الكبير . لأبي عيسى الترمذي (279هـ) . تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب، بيروت، ط1، 1998م ..
26-	الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ρ وسننه وأيامه، الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) ، نسخة مصورة عن الطبعة السلطانية ، جمعية المكنز الإسلامي ، القاهرة 1421هـ.
27-	الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي و محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط1، 1427هـ/2006م.
28-	جناية الإمام البخاري، زكريا أوزون، دار رياض الريس، بروت، ط1، 2004م.
29-	الجواهر واللآليء المصنوعة في تفسير القرآن العظيم بالأحاديث الصحيحة المرفوعة، عبد الله التليدي، دار البشائر، بيروت، ط1، 1424هـ/2003م.

-30	الحديث والقرآن، ابن قرناس، منشورات الجمل، كولونيا، ط1، 2008م.
-31	دفاع عن السنة وردّ شبة المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد أبو شهبة، مكتبة السّنّة، القاهرة، ط1، 1409هـ/1989م.
-32	رد شبهات حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم، د. عماد السيد الشربيني، دار الصحيفة، مصر، ط1، 1424هـ/ 2003م.
-33	الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي (ت204)، تحقيق وشرح أحمد شاكر، دار الكتب العلمية ، بيروت، د.ت .
-34	الرَّوضُ البَاسِمْ في الذَبِّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِمρ،محمد بن ابراهيم الوزير(ت840)، اعتناء علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، السعودية، د.ت .
-35	زهر الربى على المجتبى(شرح سنن النسائي بحاشية السندي)، السيوطي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة ، بيروت، د.ت.
-36	السُّنّة، ابو بكر أحمد بن أبي عاصم (ت287هـ)، تحقيق: باسم بن فيصل الجوابره، دار الصميعي ، السعودية، ط1، 1419هـ/1998م.
-37	السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، رؤوف شلبي، دار الطباعة الحديثة، مصر، 1987م
-38	السنة النبوية بين أهلِها ومنكريها، مصطفى النّدْوي، دار التربية ، دمشق،ط1، 1430هـ /2009م.
-39	صحيح مسلم، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت261هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، ط1، 1374هـ/ 1955م .
-40	كيف نتعامل مع السنة النبوية، معالم وضوابط، يوسف القرضاوي، سلسلة قضايا الفكر الفكر الإسلامي4، المعهد العالمي للفكر الإسلامي- فرجينيا، دار الوفاء، المنصورة، ط6، 1414هـ/1993م.
-41	عُلوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، حمزة المليباري، دار ابن حزم، بيروت، ط 1، 1423 هـ/2003 م.
-42	عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الحافظ بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت855هـ)، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/ 2001م.
-43	فتح الباري شرح صحيح البخاري،ا لإمام أبي الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ) ، طبع المطبعة السلفية ، بمصر ، وطبعة الشيخ عبد القادر شيبة الحمد،ط1421،1هـ/2001م .
-44	قطر الولي على حديث الولي، الشوكاني، تحقيق: ابراهيم ابراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، مصر، د.ت.
-45	كشف المشكل من حديث الصحيحين، عبد الرحمن ابن الجوزي(ت597هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، السعودية، ط1418،1هـ/1997م،
-46	مختصر السُّنّة النبوية وحيٌ، ملاّ خليل ابراهيم خاطر العزّامي، ط2، 1425هـ، د.ت.
-47	المسجد الأقصى .. الحقيقة والتاريخ، عيسى القدومي، مركز بين المقدس للدراسات التوثيقية، ط3، 1431هـ/2010م.
-48	مشكل الحديث دراسة تأصيلية، فتح الله البيانوني، دار السلام، القاهرة، ط1، 1433هـ/2012م.
-49	المصنف، الإمام أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (235هـ)، تحقيق: محمد عوّامة، دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، ط1، 1427هـ/2006م.
-50	مكانة الصحيحين، خليل ابراهيم ملا خاطر، المطبعة العربية الحديثة، مصر، ط1، 1402هـ
-51	المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم الجوزية، تحـ عبد الفتاح أبو غدة، مطبوعات المكتب الإسلامي، حلب،ط1، 1390هـ/ 1970م.
-52	منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، عبد المجيد السوسة، دار النفائس، الأردن، ط، 1418هـ/1997م.
-53	الموسوعة الكونية الكبرى آيات الله في خلق الكون ونشأة الحياة ، ماهر أحمد الصوفي وآخرون، المكتبة العصرية، لبنان،1429هـ /2007م.
-54	موسوعة المعلِمي اليماني وأثره في علم الحديث، أبو انس إبراهيم الصبيحي، دار طيبة، السعودية، ط1، 1431هـ/2010م.
-55	موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأمين الصادق الأمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1418 هـ / 1998 م.
-56	النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح، محمد الطاهر بن عاشور (ت 1394هـ)، دار السلام، القاهرة ، ودار سحنون، تونس، ط 1، 1427هـ/2007م. .
-57	هدي الساري مقدمة فتح الباري، الإمام أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) ، المطبعة السلفية ، بمصر .

فهرس المحتويات

مقدمة	
الفصل الأول: موقِفُ الدكتور عدنان ابراهيم من السَّنَة إجمالاً	
المبحث الأوّل: التّعريف بالدّكتور عدنان إبراهيم وبيانِ منهجِه في التعامل مع السُّنَّة وذكر المآخذ عليه	01
المطلب الأول: نبذة عن عدنان إبراهيم	01
نشأته وتعليمه	01
حياته العملية	02
أفكاره ومعتقداته	02
نتاجُه العلمي	04
مؤلفاته	04
المطلب الثاني: بيانُ منهجه في السَّنَة وذكر المآخذ عليه	05
الرد الإجمالي على عدنان ابراهيم وبيان شبهاته التي ذكرها في خطبتِه "مشكلتي مع البخاري"	07
المبحث الثاني: موقف عدنان ابراهيم من السنة والصحيحين عموماً	10
المطلب الأول: موقف الدكتور عدنان ابراهيم من السنة إجمالا	11
دعوى الدكتور أنّ الله لم يتكفل بحفظ السَّنَة	11
عرض القرآن على السّنة	14
موقف الدكتور من أحاديث الآحاد	17
حُجِّيَّة خبر الواحد ووجوب العمل به	18
المطلب الثاني: موقف الدكتور عدنان ابراهيم من الصحيحين	20
دعوى عدم إجماع الأمة على صحة ما في الصحيحين	20
مخالفة المذاهب الفقهية_ الأئمة الأربعة_ للأحاديث الصحيحة	22
انتقادات بعض أئمة الحديث لبعض ما في الصحيحين	25
الفصل الثاني: موقف عدنان ابراهيم من أحاديث البخاري	
المبحث الأوّل: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة القرآن والسنة	31
المطلب الأول: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة القرآن الكريم	31
حديث: سحر النبيρ	31
المطلب الثاني: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة الأحاديث الثابتة	35
حديث اختصام الجنة والنار	35
المطلب الثالث: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العقيدة	38
حديث: خلق الله آدم على صورته	38
المبحث الثاني: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العقل والواقع	42
المبحث الأوّل: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العقل	42
حديث سجود الشمس	42
المطلب الثاني: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة الواقع	48
حديث أنس رضي الله عنه إن عُمِّر هذا فلن يدركه الهرم حتى تقوم الساعة	48
المطلب الثالث: الأحاديث المنتقدة بدعوى مخالفة العلم التجريبي	53
حديث: لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها	53
خاتمة	61
فهرس الآيات	62
فهرس الأحاديث	64
فهرس الأعلام	65
قائمة المصادر والمراجع	67
فهرس المحتويات	